محمد جسوس

قضايا منهجية في البحث السوسيولوجي



تنسيق : نجيب الخدي



منشورات الجمعية المغربية
لعلم الاجتماع

محمد جسوس

قضايا منهجية في البحث السوسيولوجي

تنسيق : نجيب الخدي

عنـوان الكتـاب : قضايا منهجية في البحث السوسيولوجي
تـــنسيـــــق : نجيب الخدي
الإيداع القانوني : 2019MO 2203
ردمـــــك : 978-9920-37-540-5
الطباعـــة : مطبعة دار المناهل Tél : 0537 77 15 16
Email : contact.idam@minculture.gov.ma

كلمة تقديمية..

يتعلق الأمر في هذا الكتاب بتجميع لمحاضرات سبق للدكتور محمد جسوس أن ألقاها في إطار ندوات الدراسات العليا لعلم الاجتماع، بكلية الآداب بالرباط بين سنتي 1989 و1990.

وهذا التجميع عبارة عن مجهود شخصي، تم بمعرفة وموافقة الدكتور محمد جسوس نفسه، من خلال تسجيل المحاضرات وتفريغها ورقنها وتوزيعها على الطلبة المسجلين في السلك الثالث بشعبة علم الاجتماع آنذاك.

وكما سيتضح للقارئ الكريم، فإن هذه الدروس تكتسي قيمة علمية كبرى لعدة أسباب:

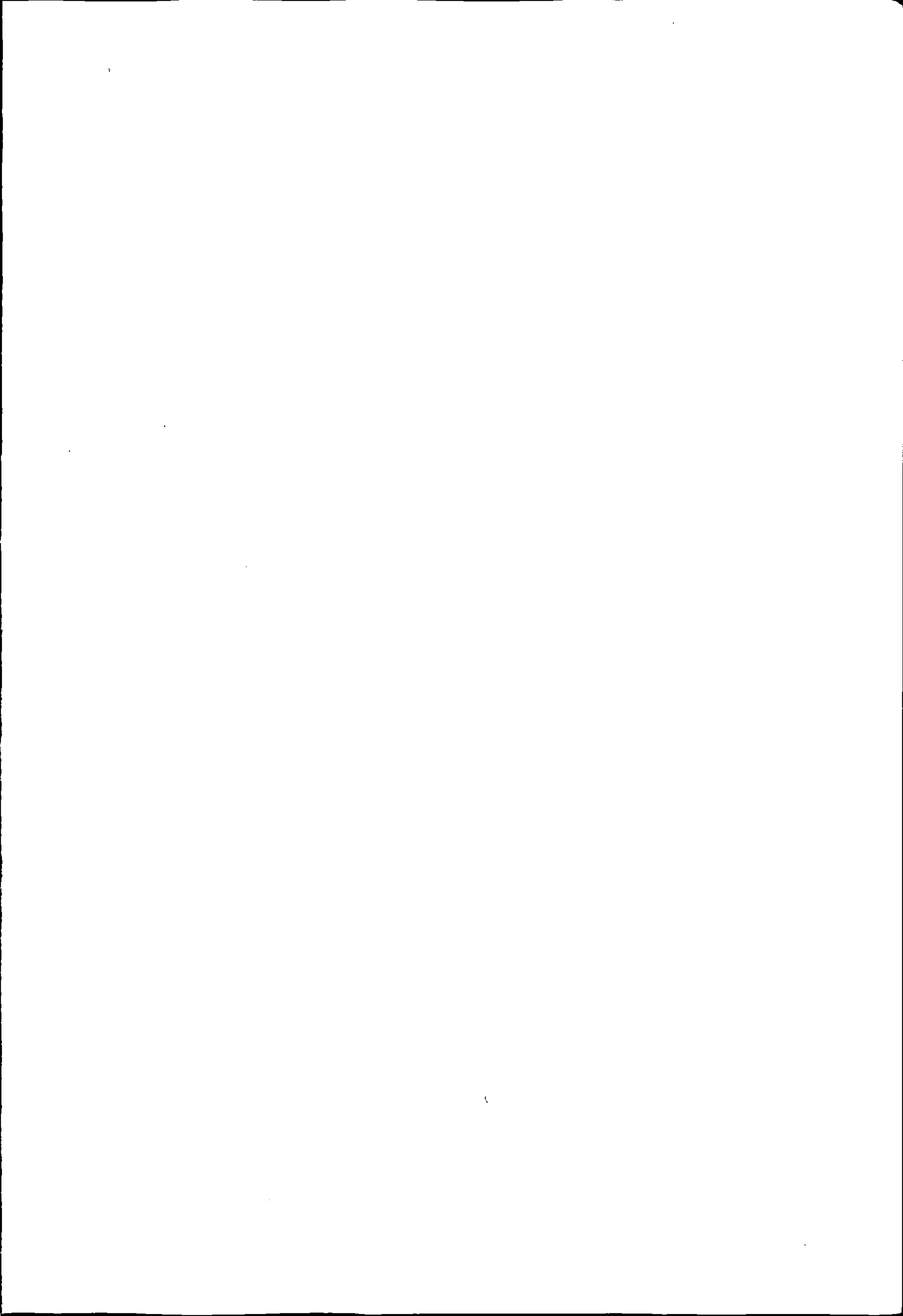
- أولا، لأنها تعطي نموذجا لدرس مناهج البحث في علم الاجتماع من جهة، ولأنها تعكس قيمة وأهمية الدرس السوسيولوجي في الجامعة المغربية من جهة أخرى.

- وثانيا، لأنها تعكس القيمة العلمية لهذا العالم والمربي والباحث، والجهد النظري الكبير الذي كان يبذله في تبسيط التراث السوسيولوجي العالمي، وتقريبه من طالبي العلم والمعرفة في المغرب.

ويطيب لي بمناسبة هذا المنجز العلمي الهام أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير للعالم الجغرافي الدكتور محمد الناصري على تفضله بتقديم هذا الكتاب، هو الذي يعد من أعز رفاق المرحوم، وأحد أبرز المطلعين على فكره وطروحاته واجتهاداته.

والشكر موصول كذلك لإخوتي الأعزاء في الجمعية المغربية لعلم الاجتماع، الذين رحبوا بهذا العمل وشجعوا عليه وفاء ومحبة لهذا العالم الجليل الذي ظل رئيسا لجمعيتهم منذ تأسيسها إلى حين وفاته رحمه الله.

نجيب الخدي



محمد جسوس العالم العامل

د. محمد الناصري

أحسن المشرفان على إصدار هذا العمل المكون من مجموعة من محاضرات وندوات الدراسة العليا في علم الاجتماع التي سبق للمرحوم محمد كسوس القيام بها في كلية الآداب والعلوم الإنسانية ضمن أنشطة مجموعة علم الاجتماع. وذلك في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي. وهي مرحلة مهمة عرفت، على المستوى الدولي، نقاشات نظرية ومنهجية قوية بين علماء الاجتماع، يمكن أن نشير إلى بعض الأعلام منهم بيير بورديو(Bourdieu Pierre) وريمون بودون (Boudon Raymond) وإدغار موران (Morin Edgar) وآخرين.

عروض ومحاضرات تستحضر الرهانات النظرية والمنهجية

إن حصيلة ما جاء في فصول هذا الكتاب تشير إلى ظاهرة لازالت تتأكد مرحلة بعد مرحلة في سياق التطورات التي عرفها علم الاجتماع. لقد استحضر محمد جسوس في هذه العروض والمحاضرات مختلف الرهانات التي طبعت مختلف الحقب والمدارس المتنافسة والمتصارعة أحيانا. فاستعرض خصائص كل مدرسة مبينا عطاءات كل واحدة منها وإسهامات منظريها. وذلك منذ نهاية القرن التاسع عشر الذي هو بداية عصر النشأة بالنسبة لعلم الاجتماع إلى أواخر القرن الماضي.

أستنتج من قراءة مادة هذا الكتاب ملاحظتين اثنتين:

الأولى استحضار محمد جسوس الدائم في هذه العروض والمحاضرات للرهانات النظرية والمنهجية لهذا التخصص في علاقته بباقي العلوم الإنسانية والاجتماعية كالأنثربولوجية والتاريخ وعلوم الاقتصاد والسياسة.

أما **الملاحظة الثانية** فتشير إلى ظاهرة لازالت تتعمق وتتقوى مع مرور الزمن، ألا وهي الطابع الدولي لرهانات هذا التخصص نظرا لتعدد مشاربه المجالية الممتدة من ألمانيا إلى الولايات الأمريكية مرورا بانجلترا وفرنسا وتنوع المفكرين الحاملين لهم فهم التغير الاجتماعي من فلاسفة وأنثربولوجيين وعلماء النفس والاقتصاد. تتميز عروض ومحاضرات محمد جسوس باستحضارها لهذا البعد أيضا، وأحيانا بقوة.

ذلك أن علم الاجتماع لم يتوفر طوال مساره عبر العقود الأخيرة على وحدة نظرية متكاملة، بل كان يتسم دائما بتعدد مشاربه الفكرية وتنوع توجهاته النظرية واختلاف مرجعياته الفلسفية. لقد ظل الرابط الوحيد بين المدارس السوسيولوجية المتباينة في مقارباتها وأبحاثها حول التغير المجتمعي هو البحث الميداني الذي خصص له محمد جسوس فصلين كاملين من خلال الاستعمالات الممكنة للتقنيات المنوغرافية والبيوغرافية.

انطلاقا من هاتين الملاحظتين، تكتسي هذه العروض والمحاضرات قيمة خاصة، تعكس الجهد المبذول في التأطير والتكوين، ولكنها تعكس أيضا الوعي الحاد الذي كان حاضرا عند محمد جسوس بضرورة قراءة هذا التراث النظري والمنهجي على ضوء الممارسة الميدانية للباحث.

* * * * *

صداقة وتراث

لقد قبلت تصدير هذا العمل الجاد رغم أني لست بالمتخصص في علم الاجتماع وإن حصل لي أحيانا قراءة أبحاثه والاستفادة منها ومناقشة بعض طروحاته معه مباشرة. ويعود سبب مجازفتي بتقديم هذا الجزء من العروض والمحاضرات لسببين اثنين:

يكمن **السبب الأول** في أني تتبعت المسار العلمي لمحمد جسوس وواكبت تطور شخصيته الفذة بالمعاشرة والمشاركة في أبحاث ميدانية قمنا بها سويا خلال السبعينات من القرن الماضي وذلك في إطار الإعداد للتخطيط الحضري لمدينتي الرباط وفاس. كما أن

أواصر الصداقة والعمل المشترك بيننا جعلت محمد جسوس لا يتردد في طلب مساهمتي في مناقشة بعض الأبحاث الجيدة التي كان يشرف عليها كلما سنحت الفرصة لمناقشة أطروحة مقدمة من طرف أحد طلابه وكانت محاولة لإلقاء نظرة جديدة على أسباب تغيير أو تعثر التحولات المجتمعية، وذلك عبر فرضيات تعيد النظر في مسلمات سابقة مثلا حول التقليد والحداثة والتمايزات المجالية والبشرية. كان محمد جسوس يسعى دائما لتثمين العمل الميداني في ارتباط بضرورة الاهتمام بتقصي النظريات وبحث ملاءمتها أو تعارضها مع نتائج البحث الملموس على الأرض حيث يتوخى الحذر تلافيا للوقوع في مزالق الأيديولوجيا أو محاولة طي الوقائع تحت وطأة تعسف التنظير.

السبب الثاني الذي أثار فضولي وشغفي في نفس الآن هو المصادقة غير المتوقعة بين هذا الإصدار لأعمال محمد جسوس حول التطور النظري والمنهجي لعلم الاجتماع منذ نشأته من جهة أولى، وما هو قائم الآن من نقاش حاد في فرنسا بين دعاة نوعين من النظريات السوسيولوجية وأدوارها الاجتماعية في فهم وتفسير دواعي التغير الاجتماعي واستجلاء ديناميكيته وتعثراته.

لقد برز جدل حاد حول ماهية هذا التخصص بين المنتمين لفئة الداعين ل"سوسيولوجية تحليلية" وأولئك الملتزمين بإرث بورديو الميهمن الآن في حقول "علم الاجتماعي النقدي". وهو الشيء الذي أحدث شرخا ثقافيا وقطيعة بينة في حقل السوسيولوجية الفرنسية مثلا.

لقد ظلت هذه الزوبعة القائمة حاليا حول علم الاجتماع حاضرة بذهني، وأنا أتتبع وأقرأ بكل عناية ما كتبه محمد جسوس حول رهانات وقضايا تطور علم الاجتماع في هذا العمل. فتبين لي أن السوسيولوجيا ككل علم في طور النشأة يتعرض مع مرور الزمن، لخلخلة مفاهيمية ونظرية متواترة في توافق مع منطق تطور العلوم الإنسانية واختلاف النظريات في مجال الأنثروبولوجيا والاقتصاد والسياسة. كل هذه التخصصات يكون لها وبينها تارة تناسب وتارة أخرى تضارب في مراميها وأساليبها، وتباين في أدوات معرفتها لحقائق المجتمع وتطوره مع الصيرورة التي يتتبعها علم الاجتماع. ذلك أن الامتداد

الطبيعي للتلاقي أو التنافي بين السوسيولوجيا وباقي العلوم الإنسانية والاجتماعية التي تنحو منحاها (كالأنثروبولوجيا والتاريخ والمقاربات الفرويدية والاقتصادية الماركسية والليبيرالية) أضفى على علم الاجتماع خصوصية جعلته يسعى دوما لضمان اشتغال اشكالياته وتفرد مناهجه وتميز آليات عمله، وذلك من أجل بناء نظريات كفيلة بالتمكن من مفاتيح تحليل وفهم عمليات التغيير والتقدم المجتمعي.

فالقطائع والاستمراريات بين علم الاجتماع من جهة، وباقي التخصصات الأخر من جهة ثانية، تبرز جيدا في نمط العلاقة التي ربطت بين علم الاجتماع والتاريخ، وهو نمط العلاقة الذي جعل محمد جسوس يقتنع في نهاية المطاف بجدارة هذا التوجه، واعتبار مقاربة السوسيولوجية التاريخية من بين أهم المقاربات لدراسة والبحث في سيرورات التحولات المجتمعية.

الرجل وعطاءاته غير المعروفة

من المفترض أن لا أخوض في إشكالات علم الاجتماع وقضايا تطوره. ولكن قراءة أعمال محمد جسوس جعلتني أربط بين ما قرأته في الكتاب من مادة غنية وعلى وعي نظري ومنهجي بالرهانات، وبين ما حصل ويحصل في هذا التخصص في الوقت الراهن. فهل لازالت تلك الرهانات بنفس الحجم الذي وثقه المرحوم في أعماله؟

غير أن معرفة الإنتاج العلمي لباحث في حجم محمد جسوس لا تعفي من الاطلاع على بعض جوانب شخصيته وإبراز أعمال جليلة قام بها طول حياته ولكنها ظلت غير معروفة. وأظن أن هذا التصدير مناسبة مواتية للكشف عن هذه الجوانب سيما وأني عايشتها وكنت فيها الشاهد والزميل والصديق.

فماهي الأوصاف التي كانت تجتذبني في شخصية محمد جسوس؟

اعترف بأنني لم أصادف في حياتي إلا النزر القليل من الباحثين الذين تمكنوا من جمع خصال الفضل والعمل والنفع. من بين هؤلاء أجد محمد جسوس. فهو فاضل في سلوكه ونزاهته الفكرية، ويمكن أن نصنفه كذلك ضمن "الصلحاء الحداثيين". فلقد

سمعت مرارا محمد جسوس يفسر سبب اندماجه الكلي وانغماسه المثير في العمل من أجل المجتمع ومصلحة البلاد بمقولته "أنا كنعمل هذا الشي للآجر". هذه المسحة الدينية في شخصية محمد جسوس هي وجه من أوجه صلاحه.

محمد جسوس هو أيضا عالم وعامل، أي فاعل يعتقد اعتقادا راسخا بأن العلم مرتبط ارتباطا وثيقا بالعمل، وأن لا جدوى لعلم ليس له امتداد نافع على أرض الواقع، وفيه مصلحة العباد والبلاد. ويضاف إلى هذه الصفات الحميدة، صفة أخرى قليلون هم من يتمتعون بها، وهي النصح. فمحمد جسوس يعتبر ضمن زمرة "النصحاء"، أي في لغة اليوم: خبير من نوع خاص، يسدي النصح انطلاقا من المعرفة والأخلاق وحب الناس. عاينت هذا السلوك النبيل في نشاطه البيداغوجي وفي عمله السياسي ومشاركته الملموسة في إنجاز مشاريع اجتماعية وعمرانية كان لها أثر عميق على منحي السياسة السكنية في البلاد من الناحيتين النظرية والعلمية.

* * * * *

لنعد إلى الوراء ولنتوقف في ثلاث محطات أساسية. محطتان اثنتان منها اشتغلنا ضمنها سويا، والمحطة الثالثة لم أشاركه في تدبيرها لأنها كانت في إطار أول بلدية أدار دفتها اليسار المغربي. وكان محمد جسوس أحد نواب الرئيس المكلف بتمثيل البلدية في وكالة النقل الخاصة بالرباط وسلا. تدرجت هذه المحطات من حيث التحقيب الزمني من سنة 1970، وهي السنة التي اكتمل فيها التصميم المديري للرباط، وسنة 1975 التي تم فيها التصميم المديري لمدينة فاس، وأواخر السبعينيات التي عرفت استكمال مشروع التنمية الحضرية لدوار الدوم الحاجة.

أتذكر وصول محمد جسوس من الولايات المتحدة الأميركية واندماجه في سلك الجامعة. لقد عرف الأخ محمد جسوس معارضة قوية من طرف العميد آنذاك المرحوم عزيز الحبابي الذي كان يرى فيه منافسا محتملا ومؤثرا في تسيير الشؤون الجامعية. ولم يقبل إدماجه في سلك الأساتذة المساعدين إلا بمساندة من الأساتذة رؤساء الشعب حينذاك وهم عبد الواحد الراضي، وإبراهيم بوطالب، وأنا شخصيا كرئيس لشعبة

الجغرافية. لقد اقترح عليه آنذاك العميد عبد الواحد بلقزيز الالتحاق بكلية الحقوق ولكنه رفض.

كان أول ارتسام حصل لي عن محمد جسوس، في أولى المحاضرات التي ألقاها في بداية مشواره الجامعي، أنه من المنظرين السوسيولوجيين المرموقين المتأثرين حينذاك بالنظريات السائدة في أواسط القرن العشرين حول السوسيولوجيا والأنتربولوجيا، وذلك انطلاقا من عمله الأكاديمي حول التغيير الاجتماعي ونظرية التوازن في فترة فوران فكري في الجامعة الأمريكية.

فما هو السياق الذي جعل شابا حديث العهد بالنقاش والجدل في أوساط الطلبة الأمريكيين، والذي كان من الخطباء البارزين في التجمعات الطلابية المناهضة للحروب في الأحياء الجامعية الأمريكية يتحول إلى أستاذ يقوم بالتدريس والتكوين والعمل الميداني؟

اصطدم محمد جسوس، وهو المنظر المشبع بالنظريات السوسيولوجية السائدة، بواقعين متناقضين: واقع المجتمع المغربي في أوائل الاستقلال، وواقع الفهم الماركسي في تحليل هذا الواقع لتغييره.

لم يجد في النظريات الفكرية الذي استقاها من الغرب ولا في الإيديولوجية الماركسية الوافدة من الشرق، ما يجعله يفهم حقيقة المجتمع الذي كان يريد فهمه وسبر غوره بالعثور على المفاتيح المفهومية التي تمكنه من تصور آليات التغيير الفاعلة في المجتمع المغربي.

"إن المعطيات البرغماتية أنقذتني"، هذا ما كان يقوله لي محمد جسوس . فحصلت له بفعل هذا عملية مزدوجة: انسلاخ وانغماس.

الانسلاخ عن الرؤى النظرية الدوغمائية العامة التي لا تمكن من تحليل الواقع الملموس بنزاهة فكرية ومفاهيم إجرائية، وفي الوقت نفسه، مناهضة الرؤية التبسيطية للمنظور الماركسي للمجتمع المغربي.

أما الانغماس فكان قد حصل له في العمل الميداني والبحث المتأني في خصوصيات المجتمع القروي والحضري وذلك لمعرفة الآليات الملموسة التي تمكن من الفهم والتأثير في عملية التغيير. كل هذا بارز في أبحاثه بشكل جلي وفي أبحاث السلك الثالث التي أشرف عليها.

هاتان الآليتان هما اللتان سوف تؤطران، حسب وجهة نظري، فكر وعمل محمد جسوس، في مساره الفكري والنظري وفي ممارسته على جميع الأصعدة الثقافية والسياسية والاجتماعية، وفي عمله كأستاذ مكوِّن ومؤطر للبحث السوسيولوجي.

لنعد إلى المحطات الثلاث التي بدأت بها.

1- كان **التصميم المديري لمدينة الرباط وسلا** مرحلة اكتشاف ميداني للذات المجتمعية. كانت الجلسات الأسبوعية التي تجمع بين محمد جسوس ومهندسين معماريين وجامعيين في العلوم الاجتماعية، فرصة له لشحذ أدواته البحثية وطرحها للنقاش من أجل استخلاص النتائج الممكن تعبئتها لوضع التصميم المديري. فكان متألقا يبهر الطاقم المحدود العدد العامل في ورشة التصميم العمراني والذي كان لي الحظ بالمشاركة في أشغاله. وقد صادف هذا العمل الميداني سياقا لم يخل من جدل ونقاش حول تطور المجتمع نتج عن أحداث الجامعة الفرنسية في 1968 وانعكاساتها على الصراع الأيديولوجي القائم حينذاك في رحاب الجامعة المغربية.

في هذه الظروف، حصل تغيير في مسار محمد جسوس حيث انتقل من معرفة مكتسبة نظريا عبر البحث النظري إلى معرفة مكتسبة من البحث الميداني. فحدث ما سماه محمد جسوس انقلاب الأدوار ما بين النظرية والممارسة. فالنظرية صارت تابعة عوض أن تكون هي التي تسير وتتحكم في فهم المجتمع. فكان لهذا التطور أثر على اكتشافه ما يمكن أن نسميه «بالثقافة الشعبية» التي كانت من الدوافع الذي جعلته ينخرط في العمل الثقافي والسياسي. وهو الأمر الذي جعل محمد جسوس لا يقع في الدوغمائية الماركسية، غير أن ذلك كان امتحانا عسيرا له أمام من كانوا يريدون سلبه المشروعية الفكرية، وذلك من خلال تقديمه كمفكر على النمط الأمريكي. إلا أن الحركة

الطلابية حافظت على حرية النقاش والعمل داخل الكليات، وأتاحت لمحمد جسوس القيام بإشعاع في أوساط الطلبة، وذلك عبر تأطيرهم في معهد الإحصاء، وكذلك مشاركته في النقاش الدائر في محافل بعيدة عن الجامعة والعمل الأكاديمي، في مجالات السكنى والتعمير والصحة والتعليم.

في هذه المحطة، بدأ اهتمام محمد جسوس بالنقل وتنظيم السير في المجموعة الحضرية الرباط- سلا، وهو الشيء الذي سيكون له أبلغ الأثر في عمله.

إن أهمية هذه المرحلة الأولى، حسب رأيي الشخصي، في نشاط محمد جسوس تكمن في مشاركته في صياغة قرارات أساسية بالنسبة لمدينة الرباط، خاصة في مجال الحد من الامتداد الأفقي للمدينة واعتماد التصور العمودي لتطورها، وذلك بتحويل حي أكدال من حي فيلات إلى حي عمارات.

كانت لمحمد جسوس أيضا مساهمة في تحديد المهام الوظيفية لمدينة الرباط باعتماد مفهوم «مجتمع المعرفة»، والعمل بمبدأ ضرورة جعل المدينة مركزا للبحث والتكوين والخدمات الأساسية في مجال المعرفة.

2- **التصميم المديري لمدينة فاس:** أحدثت مشاركة محمد جسوس في هذا العمل تحولا في فكره بالتقائه مع الحضارة المدينية وعمقها التاريخي. فإذا كانت بعض الحلول التقنية صالحة لمعالجة المشاكل الحضرية لمدينة الرباط، فإن مدينة فاس، خاصة بالنسبة للمدينة العتيقة، نظرا لحجمها ولسيرورتها التاريخية، لا يمكن أن تعالج بالمقاربات التقنوقراطية أو الإيديولوجية. فتبلورت عنده القناعة بضرورة اعتبار النسيج الحضري للمدينة والعمل على تخفيض الضغط الديموغرافي عليه عبر مشاريع تخفيف الكثافات السكانية قبل معالجة مشاكله البنيوية. لكن هذا المشروع لم يعرف الطريق إلى الإنجاز لأسباب متعددة منها موقف وزير الداخلية إدريس البصري الداعي ظاهريا والرافض باطنيا إعادة الاعتبار لمدينة فاس.

لمس محمد جسوس في المحطتين الأولى والثانية بعدا لم يكن يتصور أهميته إلا وهو بعد القرار السياسي في تطور المدن. فكان لهذا العامل أثر عميق على فهمه وإدراكه للمعوقات التي تحول دون التدبير العقلاني للشأن الحضري.

3- سيجد محمد جسوس في **المحطة الثالثة «خروجا من أعلي»** إذا صح هذا التعبير عندما صار فاعلا سياسيا في إدارة مدينة الرباط، وأصبح ممثلا لأحياء فقيرة في هذه المدينة. لقد تمكن من خلال تمثيل سكانها أن يمنحهم صوتا مسموعا بكامل الاهتمام في دوائر القرار. ولازال الكثير من العاملين في إدارة البلدية يتذكرون الاجتماعات التي تحولت إلى جلسات تكوينية. لقد كانت تلك الاجتماعات في بادي الأمر عبارة عن اجتماعات إدارية بيروقراطية عادية ولكنها تحولت بفعل تأثير محمد جسوس، إلى مجالات للنقاش حول تطوير المدينة ومعالجة هوامشها.

حصل «الخروج من أعلى» عندما توجه محمد جسوس كنائب عن أفقر الأحياء في الرباط إلى البنك العالمي لتمويل المشاريع السكنية القمينة بالقضاء على السكن الصفيحي. تبلورت القناعة عند محمد جسوس بضرورة عدم معالجة هذا النوع من السكن كمشكل مادي صرف أي كمشل في تمويل السكن الاقتصادي. إن معرفته العميقة بواقع الحال في هذه الأحياء الهاشمية جعله يمنح الأولوية للمحافظة على النسيج البشري المترتب عن الهجرة من الأرياف، والاهتمام بالتحولات المجتمعية التي أدت لبروز وافد جديد ألا وهو الحضري الجديد، أي ذلك التحول الذي تمثل في الانتقال من وضعية «المديني» كما عُرف في فاس مثلا إلى حالة «المديني الجديد» الذي أصبح يعيش في الأحياء الهامشية للرباط.

كان هاجسه الأساسي هو المحافظة على الرابطة الاجتماعية القائمة في هذه الأحياء، ولذلك يرجع الفضل لمحمد جسوس في بلورة مفهوم «إعادة الهيكلة»(la restructuration) في إطار مشروع تنمية حضرية قدم لمؤسسة البنك الدولي.

كان حينذاك على رأس هذا البنك مدير مشهور ألا وهو «روبيرماك نمارة (Robert McNamara)». الذي قام بحث المجلس الإداري لهذا البنك على المصادقة بالاجتماع

لأول مرة في تاريخه على المشروع المقدم من طرف الوفد المغربي المكون من كل من علي الإدريسي ورشيد الفيلالي ممثلين للإدارة، ومحمد جسوس بصفته ممثلا للسكان.

ولما التقى «ماكنمارة» بالوفد المغربي، قال له إنه يضع 50 مليون دولار رهن إشارة البلدية لتمويل مشروع التنمية الحضرية لأنه مبادرة جاءت من طرف نائب عن أحياء هامشية. ولم يقتصر ماك نمارة على تمويل المشروع بل أتاح للمدينة أن تتوفر على حساب مفتوح لتمويل كل مشاريعها العمرانية.

ولقد كان لوقع مرافعة ودفاع محمد جسوس على هيئات البنك الدولي الذي اطلع أفرادها بانبهار على التصور الجديد لمعالجة مشاكل أحياء الصفيح، نتيجة غير متوقعة، ألا وهي محاولة استقطاب محمد جسوس للعمل كمدير للقطاع المكلف بالتعمير في البنك الدولي، إلا أن محمد جسوس رفض الاندماج في البيروقراطية العالمية للاستمرار في مزاولة عمله الأكاديمي ونشاطه البحثي والتزامه السياسي.

لقد ترتب عن مشروع التنمية الحضرية نتائج أريد إجمالها في عجالة:

1 - النتيجة الأولى هي قبول التنسيق بين الفاعلين الإداريين، أي بين وزارات الإسكان، والتعليم، والصناعة، والصحة، والأشغال العمومية ووزارة الأحباس. فلأول مرة في تاريخ التنمية الحضرية في المغرب المستقل عملت هذه الإدارة في تناسق تام مع البلدية لإنجاز هذا المشروع الذي حافظ على الساكنة في مكانها، ولكنه مكنها من التجهيزات والخدمات الضرورية.

2 - كان من المتوقع أن يكون لمشروع التنمية امتداد مجال فرعي في بنمسيك في الدار البيضاء، ولكن البيروقراطية حالت دون ذلك لأسباب تتعلق بالذوق المعماري حسب ما تبين أو ما قيل عن رفض إدراج بن امسيك في المشروع تحت ذريعة عدم ملاءمته لتصورات العمران الجمالية عند أصحاب القرار.

3 -كان للحساب المفتوح الذي جعله البنك العالمي رهن إشارة المغرب لمعالجة مشاكل أحياء الصفيح أثر حاسم في خلق وكالة محاربة السكن اللائق التي قامت

بإنجازات مهمة خلال الثمانينيات في مجال التنمية الحضرية.

4 - الإنجاز المتميز في مجال النقل والسير في الرباط. فمحمد جسوس أصبح من كبار المختصين في معالجة هذه المشاكل الشائكة. لقد اقترح للتخفيف من حدتها إحداث لنقل بواسطة الباصات الصغيرة التي لقيت إقبالا كبيرا من طرف المستعملين لوسائل النقل العمومي

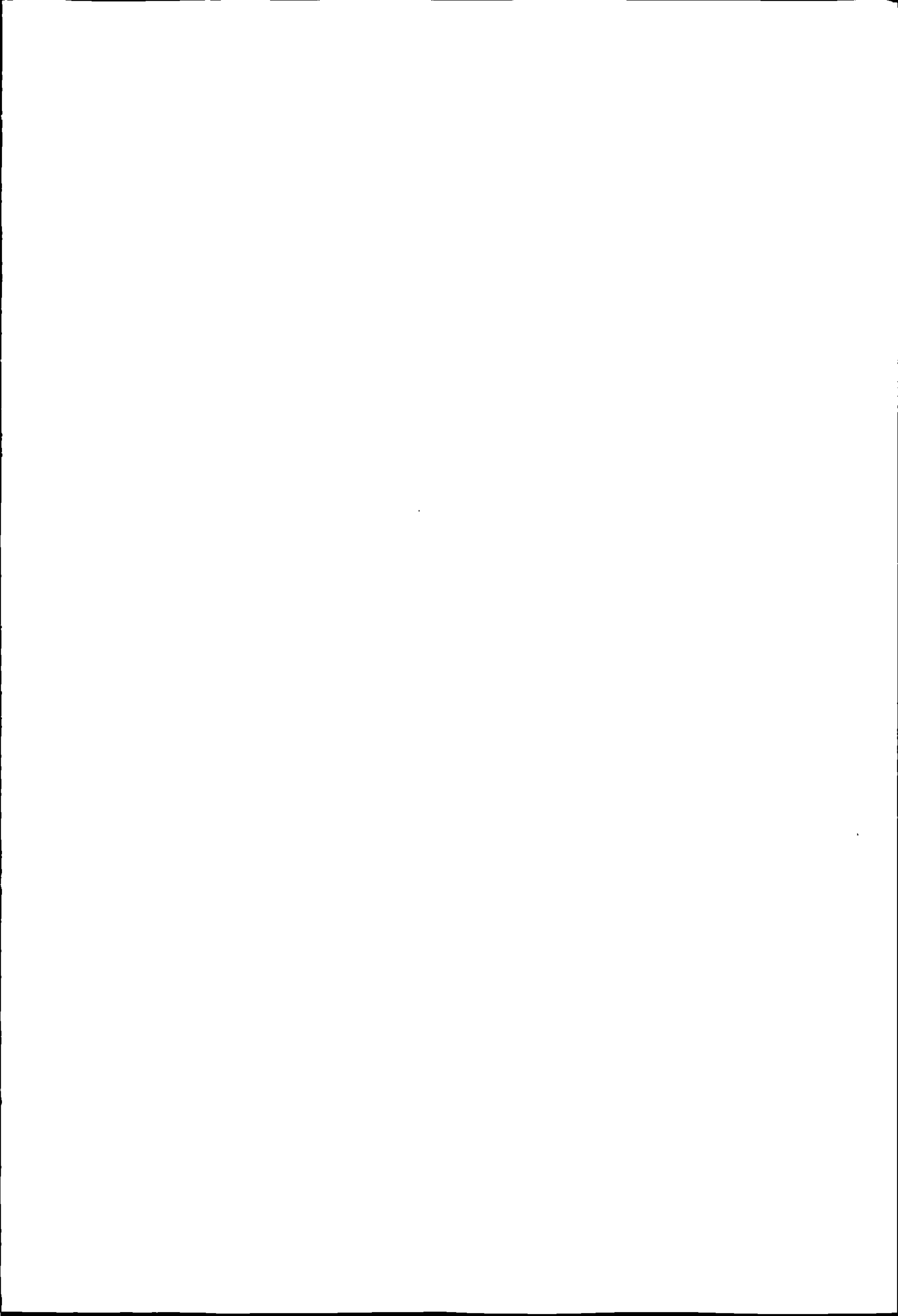
5 - الإنجاز في مجال تمثيل الرباط في المحافل الدولية: قام محمد جسوس بالمشاركة في المفاوضات الدولية الدائرة حول مشاكل النقل والسير في المدن. وكان من الممثلين المرموقين لمدينة الرباط في الهيئات العالمية المختصة في شؤون المدن.

هذه بعض المحطات الفكرية والعملية التي التقيت فيها بمحمد جسوس والتي كانت لنا فيها نقاشات ساخنة في بعض الأحيان، ولكنها كانت دائمة مشبعة بالاحترام والصداقة المتبادلتين، كنت ارتوي خلالها من المعين الجسوسي مما جعلني أتفتح على مقاربات بعيدة أحيانا من اهتماماتي كجغرافي.

إن الأعمال المنشورة في هذا الكتاب والتي جمعت بفضل ثلة من طلابه تجعلنا نستحضر اليوم ما أنتجه محمد جسوس بالأمس. وهو إنتاج يشهد على أن محمد جسوس كان عالما وعاملا، عالما بتطورات وتحولات مجتمعه، وعاملا على تغييرها نحو الأفضل والأحسن. إذ معه التقى العلم الاجتماعي بالنقد من أجل البناء.

د.محمد الناصري

ماي 2018



إشكالية العلاقة بين التاريخ والسوسيولوجيا

مكانة المعطيات التاريخية في البحث السوسيولوجي

نلاحظ منذ البداية أن وسائل البحث السوسيولوجي في نفس الوقت الذي كانت تعكس التطورات الأساسية التي عرفتها المجتمعات الصناعية، وخاصة منها ما يتعلق ببداية بروز تركيبات مجتمعية معقدة تنطوي على مجموعة من التناقضات والصراعات على الصعيد السياسي والاجتماعي والثقافي والإيديولوجي، شكلت محورا أساسيا في أدوات التحليل السوسيولوجي التي نتجت عن ذلك، وجعلت السوسيولوجيا بالتالي مرتبطة بصفة متينة بنشأة وتطور النظام الرأسمالي على الصعيد العالمي.

وفي نفس الوقت الذي نعرف أن هناك ارتباطا متينا بين نمو وتطور النمط الصناعي للحياة المجتمعية وبين نمو وتطور السوسيولوجيا ،نعرف أيضا أن هناك حافزا آخر كان قد لعب دورا أساسيا في بناء وتطوير أدوات التحليل السوسيولوجي ،ويتمثل هذا الحافز في مجموع الانتقادات التي كانت قد وجهت منذ بداية القرن 19 إلى بعض العلوم الانسانية التي كانت تحتل مكانة الصدارة على الصعيد الفكري لدى مختلف الأوساط والتي سوف تجعل السوسيولوجيا تحدد هويتها في البداية انطلاقا من ما ترفضه ،وتحاول في نفس الوقت طرح بدائل عن ذلك .على هذا المستوى نمت السوسيولوجيا كنقد منهجي واسع لمجموعة من الحقول المعرفية والتي كانت قد بدأت تنمو وتبرز في العلوم الإنسانية أهمها بالنسبة لنا ثلاثة حقول ،وما سيهمنا هنا هو إحدى تلك الحقول.

من بين هذه الحقول الثلاثة هناك:

- **الاقتصاد السياسي** : فإلى حد كبير طرحت السوسيولوجيا إما كامتداد ضروري للاقتصاد السياسي ،للنظريات الاقتصادية ،أو الاسس التي يجب على الدراسات الاقتصادية الاعتماد عليها لكي تمارس خاصة عمليات التفسير والتأويل.

- **علم النفس** : وهل يمكن للسيكولوجيا أن تتيح إمكانية تأسيس نظرية عامة حول المجتمع والتاريخ أي حول البنيات وحول آليات التطور والتغير من جهة أخرى.

- **نقد كبير للدراسات التاريخية** ،هذا النقد الذي كان يحتل مكانة خاصة في نشأة وتطور السوسيولوجيا ،بحيث سنرى في ما بعد أن السوسيولوجيا كانت خلال مدة تتعاطف مع الدراسات التاريخية ،أو تتطور بموازاة معها.

وكان تأسيس السوسيولوجيا يؤدي في كثير من الأحيان إلى انعكاسات مباشرة على صعيد الانتاج التاريخي ،مع العلم أن القرن 19 وبداية القرن العشرين اتسما بهيمنة بعض الحقول المعرفية كمراكز أساسية للنماذج المعرفية.

لقد تميزت هذه المرحلة على العموم بطغيان ممارستين أو حقلين في مجال العلوم الإنسانية هما من جهة الاقتصاد السياسي ومن جهة أخرى ما كان يسمى بالعلوم التاريخية.

القرن التاسع عشر إذن هو قرن التاريخ ،ولقد تجلى طغيان المنطق التاريخي على الخصوص عن طريق محاولة الخروج بتنميط عام لمختلف أشكال المجتمعات ومراحل تطورها ،وكذلك من خلال النظريات التطورية ،والنقاشات الكبيرة التي تعرض لها تأسيس السوسيولوجيا سواء في الجامعات الألمانية أو في الجامعات الفرنسية. مثلا نعرف أن التأثير الواضح فى هذا الإطار يرتبط بالمدرسة التاريخية الألمانية التي تشكلت من"ديلتي" ،"ديكرت" ،"ماكس فيبر" ،"زيمل" ،"فونفيس" ،"راتزنهوفير" إلخ والتي كانت تعتبر أنه من الممكن إنتاج نظرية للتاريخ هي ماسوف يسمى فيما بعد بنظرية للتغير الاجتماعي .تجلى كذلك طغيان المنطق التاريخي في النقاش الذي جاء متأخرا حول علاقة التحليل السوسيولوجي بالطروحات الماركسية ككل ،باعتبار أن هذه

الطروحات على الأقل في ما يخص مؤسسيها "ماركس"و"انجلز"تشكلت في مناخ يقتضي عملية التقارب الواضح والقوي جدا بين ماسمي في ذلك الوقت بالمادية التاريخية من جهة وما سمي بالسوسيولوجيا من جهة أخرى ،ولكن هذا التقارب حدث في جو من التجاهل المتبادل الشبه المطلق بحيث أشير فقط ،كمؤشرات أولية ،إلى أن " ماركس" لم يستعمل ولو مرة واحدة خلال حياته مفهوم السوسيولوجيا ،مع التذكير بأن هذا المفهوم كان يستعمل آنذاك من طرف أتباع " أوكست كونت "و"أتباع" "سبنسر " ،وبدأ يروج بالتالي في عدة أوساط.

لا نجد إذن ،ولو إشارة واحدة إلى عبارة السوسيولوجيا سواء عند" ماركس" الذي مات في بداية السبعينات أو" أنجلز "الذي مات في بداية التسعينات ،بمعنى أنه عاش بداية الانتاجات الدوركايمية ،وعكس ذلك نجده أيضا صحيح ،بحيث لا نجد عند دوركايهم "إلا مقالا واحدا يتعرض فيه للطروحات الماركسية ،هذا المقال كان قد نشره في مجلة l'année sociologique وهو عبارة عن استعراض ونقد لكتاب كان نشره المفكر الايطالي" انطونيو لابريبولا"تحت عنوان : La conception matérialiste de l'histoire".هذا الكتاب كان عبارة عن طرح يحاول تقنين التحليل الماركسي سواء بالنسبة لبنيات المجتمع أو بالنسبة لدينامية التاريخ وتطور المجتمعات ،هذا إذن هو المقال الوحيد الذي نجد فيه " دوركايهم" يتعامل مع الطروحات الماركسية ،ولكنه يتعامل معها انطلاقا من دراسات " أنطونيو لابريبولا" ،ويتعامل معها كما لو كانت إسهاما في بناء السوسيولوجيا ولا يتحاور مع الاشكالية الماركسية ككل.

فخلافا لما يعتقد الناس ظلت الاشكالية الماركسية خلال مرحلة طويلة بعيدة عن الأوساط الجامعية بينما على العكس منذ بدايتها كانت السوسيولوجيا إنتاجا مؤسساتيا مرتبطا بالمؤسسة الجامعية ،في حين تبلورت الإشكالية الماركسية من طرف أفراد اعتمدوا بالأساس على ممارسة سياسية واجتماعية ،أي تجارب في مجال العمل السياسي والنقابي ومسايرة للتطورات العامة ولم يكن لهم على الإطلاق أي ارتباط بالمؤسسات الجامعية. فماركس مثلا عاش أكثر من عشرين سنة بلندن ،وكان مرتبطا مع الحركات العمالية والنقابية ،حيث كان يحضر بعض المؤتمرات ويظهر على العموم أنه لم يكن قائدا سياسيا أو نقابيا.

فبالنسبة للمنظور الماركسي كان هناك منذ البداية هذا الجذع المزدوج لنشأة السوسيولوجيا. لنقل كانت هناك من جهة السوسيولوجيا ،وكان هناك ما يسمى في ذلك الوقت بالفكر الاشتراكي ،الأمر الذي سوف يؤدي فيما بعد الى خلط كبير حيث ظلت عدة أوساط - خلال مدة - تماثل ما بين السوسيولوجيا وما بين الاشتراكية "فماركس" اذن لم يكن له اي ارتباط بالأوساط الجامعية ،حيث لا أعرف - حسب علمي - ولو محاضرة واحدة في إطار المؤسسات الجامعية ،مع العلم أن ألمانيا كانت من المجتمعات التي تتوفر على أمتن وأقوى التقاليد الجامعية في تلك المرحلة .ولكن تقاليدها كانت من نوع خاص يشبه إلى حد ما القرويين عندنا بمعنى أن أغلب من كانوا يسمون بالأساتذة الجامعيين لم يكونوا يتوفرون على مرتب واضح ،وسوف لن تعرف ألمانيا بداية عملية تنظيم الجامعة إلا مع "بسمارك" والوحدة الألمانية ،ذلك التنظيم الذي عرفته فرنسا مع "نابليون بونابارت."

سواء تعلق الأمر" بماركس "إذن أو"بإنجلز، "فلم تكن لهما كذلك مصادر مضبوطة للعيش،حيث كان" ماركس"يعاني باستمرار من غياب الحد الأدنى الضروري لضمان عيشه وعيش أسرته، أما إنجلز فقد كانت مزيته الأولى بالنسبة لماركس، هي أنه كان ينتمي لأسرة ميسورة نسبيا، وكان أبوه يملك بعض المصانع، ولذلك كان يمول "ماركس "باستمرار. ولما ندرس مذكرات ومراسلات " ماركس "نجد فيها هذا الهاجس المادي الذي كان مسيطرا على حياته في ألمانيا. لهذا كان يعمل في كثير الأحيان كصحفي، وفي هذا الإطار كتب سلسلة من المقالات والدراسات لصحف حول الجزائر، حول الولايات المتحدة التي زارها خلال مدة، إلخ.

إذن أكرر كانت هناك علاقة خاصة أو حميمية مع التاريخ ولكنها كانت علاقة نقدية من الطرفين ،وكان هناك كذلك في أسس السوسيولوجيا نقد منهجي نظري واسع ومتكامل لأسس الفكر الاقتصادي السائد في تلك المرحلة والذي يسمى حاليا بالنظرية الليبرالية أو النظرية الكلاسيكية ،وكذلك نقد لأسس الفكر السيكولوجي الذي كان قد بدأ ينتشر في هذه المرحلة.

في هذا الإطار ،أشير إلى أن الهاجس - وربما - السائد لدى كل مؤسسي السوسيولوجيا كان هو نقد الاقتصاد ،خاصة بعد ان طرح الشعار كشعار من طرف اوكست "كونت "ثم"سبنسر" دوركايهم ،الماركسية اذا تعاملنا معها بمعناها الواسع وإن كان "ماركس "كما قلنا لم يستعمل عبارة "السوسيولوجيا" ،ماكس فيبر" "باريتو،" ثم "توكفيل" "زيمل"كل هؤلاء كانوا ينطلقون من تأسيس السوسيولوجيا على نقد النموذج النظري العام الذي كان سائدا في الدراسات الاقتصادية ،هذا النموذج النظري العام هو نموذج السوق ،فالنظرية الاقتصادية كانت تسمى نظرية السوق.

ومعنى السوق في هذا الإطار هو مجموعة من الأفراد المنعزلين بعضهم عن البعض الآخر ،في مجال لا توجد فيه علاقات سيطرة أو هيمنة ،بحيث يتسم السوق بالتنافس ،والتنافس ليس شعارا فقط بل هو واقع ،في نفس الوقت يعتمد هؤلاء الأفراد في ممارستهم بالأساس على معطيات موضوعية تتعلق بالعرض والطلب ،تطور الحاجيات ،نظام الأجور والتعويضات ،تكاليف الحياة ،إذن نحن أمام سوق فيه منافسة كبيرة ،والأفراد يتعاملون بالأساس كأفراد ،والمنطق الذي يخضعون له هو منطق المصلحة والمنفعة ،وعبارة المنفعة سوف نجدها سائدة في كل كتابات "دوركايهم"الذي إذا قرأنا كتابه حول تقسيم العمل الاجتماعي – وهو بالأساس أطروحته - سوف نجده عبارة عن نقد للتصور المنفعي للمجتمع ،ذلك التصور الذي كان يسمى بالفلسفة النفعية la philosophie utilitaire, او الذي كان سائدا بكيفية أقوى في الأوساط الإنجليزية.

نموذج السوق إذن يقتضي أن الأفراد يعملون كأفراد وليس كما سوف يقال فيما بعد كأفراد لهم ارتباطات ،وجماعات مرجعية ،ويخضعون لظروف بنيوية ،ينتمون لطبقات ،لشرائح وفئات ،يتعلمون عن طريق التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي مجموعة من أنماط السلوك تصبح مشتركة ومتداولة فيما بينهم ولها صبغة الإلزامية كما سوف يقول "دوركايهم"نموذج السوق يقتضي أن الأفراد منعزلين ،كل واحد منهم عن الآخر ،ويخضعون بالأساس لمنطق المنفعة ،ولما نقول منطق المنفعة فمعنى ذلك أن سلوكهم يعتمد على اعتبارات عقلانية واعية ،على حسابات للأرباح والخسارات ،وليس على منطق اللاوعي كما سوف يقال فيما بعد ،وليس على منطق العادات والتقاليد ،إذن

فهم لا يعترفون كثيرا بمنطق القيم والمعتقدات ،وهذا ما سوف يركز عليه "دوركايهم" والمدرسة الفرنسية،لا يعترفون كثيرا بمنطق الانتماءات وما تقتضيه من التزامات ،وهذا ما سوف يركز عليه" ماركس"و"انجلز ": مثلا ما يقتضيه الانتماء الطبقي من التزامات على صعيد السلوك والمعاملات والتنظيم والوعي.

نموذج السوق يفترض أن هؤلاء الأفراد لهم معرفة ووعي تام بالواقع ،يعرفون تطور الإنتاج ،تطور الحاجيات ،عدد المستهلكين ،بحيث لم تكن تعتبر مسألة المعرفة والوعي بمثابة إشكال ،بل واقع يتوفر لدى كافة الأفراد العاملين في مجال السوق.

كما أن هؤلاء الأفراد - حسب نموذج السوق - لا يعترفون بأي اعتبارات خارج المنطق الاقتصادي ،حيث هناك المنطق السياسي ،فأين دور القوة والسلطة السياسية والدولة في نظام السوق ،لهذا فما يسمى بالنظرية الليبرالية تفترض من جملة ما تفترضه أن أجهزة الدولة والسلطة السياسية لا تلعب إلا دورا محدودا جدا في المعاملات الاقتصادية ،بل يتحول هذا التصور من افتراض إلى قاعدة وقيمة ونموذج ،بحيث سوف يعتبر حل المشاكل الاقتصادية مرتبطا بالتخفيف من وطأة سيطرة الدولة على المجتمع، وضرورة فسح المجال للدينامية الاجتماعية والاقتصادية لكي تأخذ مجراها.

يمكن أن نقول إذن أن مفهوم السوق كان مفهوما مركزيا في تطور كل العلوم الإنسانية خلال القرن19 ،مثلا مقابل السوق الذي طرحته النظرية الاقتصادية كان هو نظرية الديمقراطية على الصعيد السياسي ،فما هي الديمقراطية على الصعيد السياسي إن لم تكن هي تحويل المعاملات الاقتصادية إلى شبه سوق ،سوق تتنافس فيه الأفكار والحلول والزعامات والقيادات ،والانتخابات والاستفتاءات هى وسائل للمراقبة ،وسائل لضمان أن يبقى المجال السياسي عبارة عن سوق أي أنها لا يتحول إلى احتكار لأن الاحتكار يتنافى مع مبدأ السوق ،إذ في حالة احتكار مجموعتين أو ثلاثة للمجال السياسي وسيطرتهم عليه ،سوف لن يبقى هناك سوق بالمعنى العادي ،وسوف لن تبقى هناك منافسة أو ستصبح المنافسة منحصرة في القوى التي تسيطر على السوق ،ويظل الباقي مجرد أعضاء تابعين لما ينتج على المستوى الأول ،إذن فالديمقراطية هي تعبير مباشر عن مفهوم السوق على الصعيد السياسي.

في هذا السياق ،يمكن الحديث عن فلسفة الأنوار وتركيزها على مبادئ حرية الرأي والدفاع عن كرامة الأشخاص وضمان حقوق المواطنين وضمان احترام تلك الحقوق عن طريق الإجراءات السياسية أو الإجراءات التشريعية ،أو من خلال غرس قيم ومعتقدات داخل المجتمع تؤدي إلى التعايش ،وتقبل الأفكار المناهضة أو المختلفة .إلخ ،وضمان حقها وحريتها في التعبير إلخ .فكر الأنوار إذن هو عبارة عن ترجمة لمبدأ السوق على الصعيد الثقافي والفكري والإيديولوجي ،فنهاية القرن ،19 والقرن 19 بصفة عامة كما نعرف هو عصر النقد وتكسير السلطات الفكرية والمعرفية والثقافية التي كانت سائدة، وأهمها سلطة مؤسسة الكنيسة بالنسبة للمجتمعات الأوروبية .وكذلك بعض الزعامات أو القيادات الاجتماعية مثل الأرستوقراطيات وفئات النبلاء ،ومن خلال هذا النقد تمت محاولة بناء نوع من السوق الفكري ،من هنا يأتي على سبيل المثال اهتمام الثورة الفرنسية بمسألة التعليم وإقرار القوانين الأولى حول إجبارية التعليم ،وتنظيم المؤسسات الجامعية، تحويل المدرسة كابتدائية والثانوية إلى مؤسسة مركزية عامة لبناء المواطن الصالح، مواطن الحاضر والمستقبل ،لذلك سوف نلاحظ الأهمية القصوى التي سوف تعطى للمسألة التعليمية في الإنتاج الفكري للقرن19 ،تلك الأهمية التي نجدها فى إنتاجات المفكرين والفلاسفة بصفة عامة ،وكذلك عند مؤسسي علم الاجتماع ،وأنصع مثال على ذلك هو" إميل دوركايهم "الذي - كما نعرف - لم يمارس على الصعيد المهني كأستاذ في علم الاجتماع ،إذ كان اسم الكرسي الذي يحتله هو Morale et sociologie ولكنه كان يدرس بالأساس النظم التعليمية وتطورها .ومن مآسي المدرسة الفرنسية ومن مزاياها كذلك أن التحليل الدوركايهمي تحول بسرعة إلى إيديولوجية تربوية رسمية ،وبالتالي إلى إيديولوجية اجتماعية وسياسية رسمية لما يسمى بالجمهورية الثالثة.

ذكرت إذن بعض الإشارات فيما يخص مفهوم السوق ،في إطار النظرية الاقتصادية، وسوف نلاحظ في المقابل أن السوسيولوجيا ستتميز بمنطلقات مخالفة) نقطة بنقطة(لنموذج السوق.

سوف تركز السوسيولوجيا أساسا على مفهوم البنية أو النسق وإن كانت هذه العبارات لم تستعمل خلال مرحلة التأسيس، ذلك أن العبارة التي استعملها "أوكست كونت" هي النظام الاجتماعي l'ordre social، والتقدم أي ما سوف يسمى بالديناميكا

الاجتماعية والاستاتيكا الاجتماعية، أي بنيات المجتمع من جهة، وتطور تلك البنيات من جهة أخرى.

لقد تشكل التحليل السوسيولوجي منذ البداية كرد على المفاهيم المرتبطة بنموذج السوق، بمعنى أنه بدل الحديث عن أفراد منعزلين وأحرار في سلوكاتهم سوف يقع التركيز على المحددات الضرورية والحتمية للسلوك، أي ما سوف يسميه "دوركايهم" بإلزامية l'obligation الجوانب المنتظمة والمقننة للسلوك، والمقصود هنا أن السلوك ليس تلقائيا،ليس عشوائيا، واختياريا، ليس إراديا، وليس واعيا، وتعرفون المثال النموذجي الذي يقدمه "دوركايهم" حول الانتحار، فعندما يستعرض إحصائيات تبرز أن نسب الانتحار متشابهة كثيرا من فترة إلى أخرى داخل نفس المجتمع، ومن مجتمع صناعي إلى مجتمع آخر، وحينما يلاحظ أن أنماط تطور ظاهرة الانتحار تخضع لقوانين، مثلا : ارتفاع نسبة الانتحار مع مرور الزمن، مع انتشار مظاهر التفكك والاختلال داخل المجتمع، يتساءل كيف يمكن للأفراد أن يقرروا ويخططوا قتل أنفسهم مع العلم أنه لا يوجد أي مجتمع يشجع على الانتحار، وأن كافة التعاليم الدينية والأخلاقية والضغوط الاجتماعية إلخ تعمل وتحث على اجتناب الانتحار، ورغم ذلك يلاحظ أن ظاهرة الانتحار تتسع وتتنامى وتتشابه، فمن أين يأتي إذن مجال الشبه ؟

إذن مقابل الفرد في النظرية الاقتصادية سوف تقول السوسيولوجيا بالبنيات والفئات، وبالتالي يصبح السلوك هنا محددا إما بما سوف يسمى بالانتماءات، أو بالمرجعيات، وحتى بتلك الانتماءات التي ليست موجودة بالفعل ولكنها موجودة على صعيد الطموح أو الوعي والرغبة، ويمكن أن تؤثر في السلوك وأن تنظمه وتنمطه.

ومقابل المعرفة التامة والشاملة لما يروج في الواقع ،سوف تركز السوسيولوجيا بالأساس على ماسوف يسميه البعض بالوعي الجمعي ،أو اللا شعور - بالنسبة لمن سوف يستعمل الإشكاليات الفرويدية ،أو الوعي الزائف والاستيلاب بالنسبة لمن يعتمد على الطرح الماركسي.

ومقابل طغيان منطق المنفعة والمصلحة سوف يلاحظ تركيز السوسيولوجيا على طغيان منطق مجتمعي له مكونات متعددة، بحيث يمكن أن يكون مركز الصدارة فيه أحيانا للاعتبارات الاقتصادية وأحيانا للاعتبارات السياسية، أو للاعتبارات القرابية، أو للاعتبارات الغيبية السحرية والدينية إلخ، وسوف تختلف الإنتاجات السوسيولوجية حسب هذه الأنواع من الاعتبارات.

مقابل السوق إذن كتصور عام للنظام المجتمعي سوف تقول السوسيولوجيا بمفاهيم البنيات، النسق، النظام. وكيفما كان المفهوم المستعمل، فنحن هنا أمام مجموعة من العوامل المتداخلة والمتفاعلة فيما بينها، والتي تتحدد وضعيتها أساسا نتيجة تفاعلاتها الداخلية، نظرا لما تقتضيه من ضغوط، وآليات وضوابط وحواجز وعوائق بالنسبة لبعض السلوكات، ومن تشجيعات بالنسبة لسلوكات أخرى.

هذا مجرد مثال ولكي لا نطيل سوف أنتقل مباشرة إلى الإشكال التاريخي. لقد شكل التاريخ منذ البداية إشكالا رئيسيا بالنسبة لعلم الاجتماع، وذلك نظرا للاعتبارات التالية :

<u>أولا</u> - لأن العلوم التاريخية كانت من أهم إنجازات النصف الثاني من القرن 19 وكان الإنجاز الآخر هو السوسيولوجيا. فالنصف الثاني من القرن 19 هو بداية تقنين عملية البحث التاريخي، بداية وضع المناهج واسترجاع الاهتمام بجدلية التاريخ والقوانين العامة التي تتحكم في تغير المجتمعات إلخ، أي رجوعا إلى تقاليد "هيجل"، وفي نفس الوقت هناك الاهتمام السوسيولوجي بالتاريخ.

في البداية يمكن القول أنه كان هناك نوع من تقسيم العمل البسيط بين السوسيولوجيا والتاريخ، تقسيم كان يعتبر أن المهمة الأساسية للسوسيولوجيا - خاصة مع المدرسة الفرنسية - هي إنتاج نظرية عامة للبنيان المجتمعي، أي ما كان يسمى بالستاتيكا الاجتماعية، في حين يمهد التاريخ لبناء نظرية عامة حول ما سماه "أوكست كونت" بالتقدم، وما سوف يسمى فيما بعد بالتطور أو التغير.

وأثير الانتباه في هذا الإطار إلى أن مفهوم التطور سوف يتحول في الجزء الثاني من القرن 19 نتيجة الطفرة الفكرية الهامة التي حدثت في علوم البيولوجيا عن طريق

نظرية "داروين" حول أصول الأجناس وتطورها - إلى تيار فكري عام اجتاح كافة العلوم الإنسانية بدون استثناء، بحيث أصبح مفهوم التطور هو المفهوم المركزي في العلوم الإنسانية ككل. وأشير بهذا الصدد إلى أن كل ما أنتجه " سبنسر"يتمحور حول مفهوم التطور "فسبنسر"حاول بناء فلسفة عامة للتطور ومختلف كتاباته كانت تتعلق بقوانين التطور الخاصة بالسيكولوجيا، بالمجتمع، بالدولة، الاقتصاد، القانون، الأفكار، والمعتقدات. حيث حاول "سبنسر" أن يربط الجسر بين ما كان يسمى بالتحليل الستاتيكي والتحليل الديناميكي عن طريق نظرية عامة للتطور تصبح فيها الأولوية للعنصر الدينامي على العنصر الستاتيكي. ولقد أصبح التطور بمثابة نظرية أو مرجعية إبستمولوجية عليا تقتبس منها مختلف العلوم الإنسانية منطلقاتها ومفاهيمها الأساسية.

نلاحظ إذن طغيان الفكر التطوري خلال النصف الثاني من القرن١٩ ،وخلال مدة لم يكن هناك إشكال حول علاقة التاريخ بالسوسيولوجيا حيث اعتبر أن ميزة المؤرخ تكمن في كونه يجمع وقائع ويدرس وقائع وأحداث ،وميزة السوسيولوجي هي أنه يريد دراسة وقائع وأحداث ،إذن فليس هناك تناقض بينهما ،وكل منهما يختلف مثلا عن المنطق الاقتصادي الذي كان ينطلق أو يتأسس على بناء نظري افتراضي رياضي بالدرجة الأولى ،فالنظرية الاقتصادية أو مايسمى بالنظرية الكلاسيكية أو النظرية الليبرالية هي بناء رياضي بالدرجة الأولى مبني على افتراضات ومسلمات تتمحور حول مبدأ السوق، وانطلاقا منها يقع استخلاص مجموعة من القوانين والقواعد .إذن فهذا بناء مجرد متعالي عن الواقع بينما اعتبر التاريخ كدراسة للوقائع كما هي لا كما يجب أن تكون أو كما يفترض أن تكون .وسوف تعتبر السوسيولوجيا إذن في نفس هذا الوضع.

أذكر في هذا السياق ،أننا عندما ندرس مؤسسي السوسيولوجيا نجد دائما هذا الهاجس التطوري طاغيا عليهم خلال مدة طويلة ،طغيانه عند " أوكست كونت" واضح ،ويكفي التذكير بقانون الحالات الثلاث ،طغيانه كذلك عند "سبنسر" ،وأيضا عند "ماركس"عن طريق الطروحات العامة حول المراحل الخمسة للتطور ولأنماط الإنتاج والمكانة المركزية للصراع الطبقي في تحقيق التجاوزات والتحولات من نمط إلى نمط آخر ،نلاحظ أيضا حضور هذا الهاجس التطوري بصيغة أخرى مع "دوركايهم" من خلال بداية بروز الطروحات الثنائية الكبرى من إلى .....ذلك أن تحليلات" دوركايهم"

تتمحور بالأساس حول تصورين للمجتمعات ،فهناك المجتمع الذي يطغى فيه التضامن العضوي ،وهناك نمط آخر من المجتمعات يطغى فيه التضامن الميكانيكي، والانتقال يتم على العموم في مختلف الميادين - سواء تعلق الأمر بالقانون أو بالممارسات الاقتصادية، السلوك السياسي ،التنظيم الأسروي ،الإنتاجات الفكرية ...إلخ من ما سوف يسمى فيما بعد، بالانتقال من مجتمع تقليدي إلى مجتمع عصري ،ولذلك اعتبرت مشاكل المجتمعات الأوروبية في ذلك الوقت مشاكل الانتقال ،فهي مشاكل التحول ،وكون هذا التحول ليس متكافئا ،وليس متوازيا في مختلف الميادين ،يقتضي اختلالات ،يؤدي إلى ما يسمى ب l'Anomie إلخ.

إذن فطغيان هذا الفكر التطوري واضح ،وخلال هذه المرحلة كان هناك تلقيح متبادل بين الإنتاج التاريخي والإنتاج السوسيولوجي .وما يهمنا هنا هو ما حدث مع بداية تقنين التحليل السوسيولوجي والتي سوف تتم بالضبط مع" ماركس" و"دوركايهم" ،"ماكس فيبر" ،"باريتو ،"حيث برزت قواعد أخرى للتعامل بين التحليل التاريخي والتحليل السوسيولوجي ،وعلى العموم بدأ التمايز بين التاريخ والسوسيولوجيا عندما بدأ السوسيولوجيون ينطلقون من مسألة البنيان المجتمعي إلى مسألة دينامية تطور المجتمعات ،فالطروحات التطورية في أشكالها الأولى ،أو في أشكالها المعقدة أدت إلى إحداث نوع من القطيعة والانفصال بين منطق التحليل التاريخي ومنطق التحليل السوسيولوجي.

طرح هذا الانفصال في البداية على الشكل التالي:

إن التحليل التاريخي يهتم بجرد الأحداث والوقائع كيفما كانت ،وأهم ما يميزه هو تركيزه على عنصر الزمن بمعنى أنه لا يمكن فهم أو تحليل أو تفسير أي ظاهرة كيفما كانت إلا باعتبار بعدها الزمني ،أي متى حدثت ،في أي ظروف ،ماذا سبقها وماذا كان مآلها بينما سوف يبرز التحليل السوسيولوجي هنا بتركيزه لا على مبدأ الزمن وتعاقب الأحداث ،ولكن بتركيزه على مبدأ النسق أو البنيان أو النظام المجتمعي.

والتركيز على النسق أو البنيان معناه أن وراء تعاقب الأحداث هناك منطق كامن يتجاوز وعي الناس وإرادتهم ومقاصدهم .ويحدد سلوكاتهم أرادوا أم لم يريدوا ،عن وعي أو بدون وعي.

تصبح هنا إذن المعطيات التاريخية في أحسن الظروف عبارة عن إحدى مصادر المعلومات بالنسبة للتحليل السوسيولوجي ،وسوف يتقنن ذلك أكثر مع بداية تقنين الدراسات الميدانية والمونوغرافيات عن طريق ما سوف تقوم به خاصة المدرسة الأنثروبولوجية الإنجليزية (مالينوفسكي ،رادكليف براون.)

إذن ،ففي أحسن الأحوال فالتاريخ هو عبارة عن معطيات خام تجد منطقها ودلالتها في القوانين التي يفترض أن السوسيولوجيا تتكلف بإنجازها ،بالإضافة إلى هذا سوف نجد ابتداء من "ماركس" انفجارا للتمييز الذي كان سائدا ما بين الستاتيكا والديناميكا ،وسوف يقال بأن هناك نظرية عامة ينبغي أن تشمل في نفس الوقت قوانين النظام وقوانين التغير ،وأول تلك النظريات كانت هي النظرية التطورية.

<u>ثانيا :</u> إن الأشكال الأولى للبناء النظري السوسيولوجي تمحورت كلها حول مفهوم النسق بعبارة أو بأخرى ،وإن كانت كلمة système لم تستعمل بالنسبة للجميع، فالبعض تحدث عن المجتمع ،والبعض تحدث عن النظام أو نمط الإنتاج ،بمعنى الكل الشامل الذي يتحكم في سلوك أجزائه وكل أشكال التطورات والتغيرات التي سوف يعرفها فيما بعد.

إن التركيز إذن على النسق شكل بداية للتمايز بين السوسيولوجيا والتاريخ حيث سنلاحظ بداية النفور المتبادل بين المؤرخين والسوسيولوجيين انطلاقا من "ماركس" و"اميل دوركايهم" بصفة واضحة.

فالمؤرخون سوف يركزون على تعقد الواقع ،على التنوع والتعدد في أشكال المجتمعات وأنماط تغيرها ،وسوف يركزون من خلال ذلك على مبدأ التعاقب والتحقيب، بمعنى أن لكل فترة منطقها ومستلزماتها ،وسوف يركزون على ارتباط الممارسة التاريخية بجرد وضبط المعلومات والوقائع ،وسوف ينظرون إلى الإنتاج السوسيولوجي كفلسفة

من نوع جديد لا تختلف كثيرا عن النظريات الهيجلية أو الكانطية أو غيرها ،أي إنتاج فوقي مجرد مبني على اعتبارات نظرية ،يختزل الواقع في بعض جوانبه ،ونتذكر في هذا الإطار النزاعات التي حدثت في القرن التاسع عشر حول تحديد العامل الأول الذي يمكن بواسطته تفسير تطور المجتمعات بين من كان يقول بأسبقية المحددات الاقتصادية، ومن سوف يقول بالمحددات العقائدية ،ومن سوف يقول بالطبقية والطبقات.

التمايز والانفصال إذن يبدأ من هنا باعتبار أن التاريخ يهتم بجرد الوقائع، والسوسيولوجيا في جذعها النظري - في هذه المرحلة لم تكن الدراسات الميدانية تلعب دورا هاما في الإنتاج السوسيولوجي -كانت عبارة عن تنظيرات تعتمد بالدرجة الأولى على معطيات تاريخية ،حيث كان التاريخ بمثابة المختبر العام الذي تقتبس السوسيولوجيا منه أمثلتها ،وتستعمله لبناء استدلالاتها على مختلف الطروحات.

إذن المؤرخ يقول هذا تعامل لا معقول ولا مسؤول إلخ ،يفترض مثلا على أن ما حدث سنة 1750 بأنجلترا يشبه ما حدث في نفس السنة بفرنسا ،أو أن الرأسمالية هنا تشبه الرأسمالية هناك.

إن المنطق التاريخي كان يشبه إلى حد كبير المنطق الأنثروبولوجي، أي أنه كان يرتكز على الاختلاف والمغايرة وعلى استحالة فهم أي ظاهرة إذا قمنا بعزلها عن سياقها التاريخي، وبالتالي يتهم المؤرخ السوسيولوجيا - وهذا إشكال ظل مستمرا إلى الآن - بأنها على العموم تتجاهل البعد الزمني، وأنها في أحسن الأحوال تؤدي إلى نوع من فلسفة التاريخ أو نظرية للتاريخ، ونجد أحيانا هذا الموقف أو نماذج منه عند بعض مؤسسي السوسيولوجيا. والمثال الواضح في هذا الإطار هو" ماكس فيبر، "الذي نظرا لارتباطه بالنقاش الذي كان رائجا حول ما يسمى بالعلوم التاريخية، وما يسمى اليوم بالعلوم الاجتماعية أو الإنسانية، حيث كان يقال بأن ما يميز الظاهرة الإنسانية عن الظاهرة الطبيعية هو بعدها التاريخي، ارتباطها المستمر بعنصر الزمن، وأن تسلسل الأزمنة يقتضي تسلسل الأنساق، وكل نسق له قوانينه وقواعده.

موقف "ماكس فيبر" من هذا النقاش تمثل في الإدلاء بكل التحفظات حول سهولة أو إمكانية بناء نظرية سوسيولوجية عامة ،وفي مضمون هذا التحفظ تغيرت

مواقف "ماكس فيبر" عبر أبحاث وذلك بقوله في البداية باستحالة بناء نظري عام، وأن أقصى ما يمكن أن يصل إليه الباحث هو إبراز المنطق الداخلي الكامن في كل نظام مجتمعي ،في كل مرحلة تاريخية ،وبالتالي ليست هناك قوانين عامة ،وهنا نقاش "ماكس فيبر" - وهذه أهم مميزاته في نظري - ينبني على أنه كان في البداية هو المؤسس والباحث الأول الذي تعامل مع الطروحات الماركسية بجدية ،الأمر الذي كان يعني بالنسبة له تحويل هذه الطروحات من قوانين إلى فرضيات .وإنتاج "ماكس فيبر" هو عبارة عن حوار متواصل لا انقطاع فيه مع التحليل الماركسي ،حوار واضح ،بينما نجد "دوركايهم" "يتجاهل" ماركس" ،"ماكس فيبر" إذن يطرح بصفة مباشرة التحليل الماركسي ويعتبره أهم ما أنتجته العلوم الإنسانية على مستوى نظرية الأنساق العامة، وتاريخ المجتمعات وتطورها ولكن ينبغي تحويله إلى فرضيات ،وفي هذا السياق سوف يتسائل حول نشوء الرأسمالية ،هل نفسره ببروز الطبقات ،وبالصراع الطبقي ،في هذا الإطار أيضا يأتي اهتمامه الكبير بمسألة المقارنات الكبرى ،ولذلك قضى جزءا كبيرا من حياته في دراسة الحضارة الصينية ،الحضارة الدينية الهندية ،المجتمع الإسرائيلي القديم، المجتمع الإسلامي القديم إلخ.

موقف "ماكس فيبر" والبديل الذي يقدمه عن استحالة وجود نظرية سوسيولوجية عامة كان هو النموذج المثالي l'idéal type والنموذج المثالي من طبيعته أنه مرتبط بمجموعة من الوقائع والأحداث بفترات تاريخية كبرى ،ومن النماذج المثالية التي سيتحدث عنها "ماكس فيبر" النموذج المثالي حول ظاهرة البيروقراطية - والبيروقراطية ظاهرة جديدة ،- النموذج المثالي حول الدولة الحديثة ،وهنا تصنيفاته حول السلطة والتنظيمات المجتمعية المرتبطة بها ،النموذج المثالى حول العقلانية وأهميتها بصفة أوسع كقاعدة للمعاملات على الصعيد الاقتصادي ،القانوني ،السياسي ... إلخ .والمهم هو أن النموذج المثالي حسب "ماكس فيبر" هو بناء يصلح بالأساس كأداة لإبراز محددات الواقع .فالميزة الأساسية للنموذج المثالي تكمن في استعماله كإطار مرجعي لمقارنة ما يحدث مع ما يفترض النموذج المثالي حدوثة .وما يهم في هذه الحالة هو تلك الفروق والاختلافات بين ما يفترضه النموذج المثالي ،وما يلاحظ في الواقع ،فهذه الاختلافات هي التي سوف تمكننا حسب "ماكس فيبر"من تحديد مميزات هذا الواقع ،وابراز

القوانين ،ولكن القوانين تصبح هنا قوانين تاريخية نسقية أي ترتبط بحقبة تاريخية معينة وبنسق مجتمعي معين لا تخرج عنه .يعترف "ماكسر فيبر "إذن بإمكانية بناء ما سوف يسميه "ميرتون"بشكل من الأشكال بالنظريات الوسيطية ،إذ يمكن أن تكون هناك نظرية حول نشوء الرأسمالية ،حول نشوء وتطور الدولة ومدى تفاعلها مع المكونات الأخرى للمجتمع ،يمكن كذلك بناء نظرية حول مكانة الانساق المقدسة وخاصة التنظيمات الدينية وما يرتبط بها داخل المجتمع ،لكن نظرية عامة تشمل كل المراحل، وكل حقب التاريخ وكل أشكال التركيبات المجتمعية ،كان يشك في إمكانيتها ،وكان يقول أنه إذا كانت هذه النظرية ممكنة فلم يقع بعد توفير الحد الأدنى من الشروط الأساسية لبنائها ،ذلك إذن هو الموقف الأول "لماكس فيبر ،"أما موقفه النهائي - والذي سوف يتأثر فيه بطروحات" زيمل" "وفونفيس"فيتمثل في القول بإمكانية الحديث عن نظرية سوسيولوجية عامة ،ولكن هذه النظرية السوسيولوجية العامة لا يمكن تصورها إلا كنواة أولى للبناء المجتمعي لأنها لا تشمل إلا عناصر أساسية جوهرية في بناء المجتمع ،وتلك العناصر الأساسية هي التي يسميها "ماكس فيبر"بالفعل الاجتماعي بحيث تصبح النظرية السوسيولوجية هى، la théorie de l'action sociale والأساس في الفعل الاجتماعي بالنسبة" لماكس فيبر "هو المقاصد والغايات والقيم التي تكمن وراء ذلك الفعل.

إذن"فماكس فيبر" مثال واضح يفترض أن التاريخ يتصدى علم الاجتماع ،ويطرح مشاكل كبرى بالنسبة لعلم الاجتماع ،كما يعتبر إحدى الضوابط التي تمنع علم الاجتماع من أن يتحول إلى مجرد إنتاج ميتافيزيقي ،ويؤكد "ماكسر فيبر "أن ما اطلع عليه يجعله يتحفظ في إمكانية الحديث السريع عن وجود نظرية سوسيولوجية عامة ،فالنظرية السوسيولوجية العامة كانت بالنسبة له هي أساسا النظرية الماركسية ،معها تحاور وان كان اهتم شيئا ما"بدوركايهم."

لكن يمكن أن نلاحظ بهذا الصدد، ظاهرة غريبة عند مؤسسي علم الاجتماع، ظاهرة ترتبط بنوع من النرجسية في التأسيس تشبه إلى حد ما ما ذكرته في الحصة السابقة

حول إحدى مميزات البحث العلمي بالمغرب. والتي تتمثل في كون الأقطاب يتجاهلون بعضهم البعض، وأن الطروحات التي يتبناها الباحثون لا تؤدي إلى نقاشات عريضة واسعة علنية بل كل طرح يحاول بالأساس انتقاء تلك العناصر من الواقع التي تؤكد صلاحيته ويتجاهل الباقي، على هذا المستوى فكل من "باريتو"، "دوركايهم" "ماكس فيبر"، "زميل" تعايشوا في نفس المرحلة لكن حالة الحوار الوحيدة التي نجدها هي حالة "ماكس فيبر"و"ماركس" ولا أعرف مثالا آخر. أما الآخرون فكانت تنطبق عليهم وضعية الإنتاج الفلسفي في تلك المرحلة، حيث كان كل منتج لنظرية فلسفية كبرى ينطلق بالأساس من نوع من النرجسية الذاتية، يعتمد فيها بالطبع على التراكمات التي حدثت على ثقافته، وربما حين يتشكل لديه طرح أو مذهب جديد يبدأ في الإدلاء برأيه حول الطروحات الأخرى، ولكن الجواب يكون معروفا قبل السؤال. والجواب هنا يكون هو النسق الفكري العام الذي اقترحه.

إذن ابتداء من هذه المرحلة يبرز الانفصال والتمايز بين التاريخ والتحليل السوسيولوجي وأول مؤشر كبير على هذا الانفصال هو موقف المؤرخين من الإنتاج الماركسي ثم موقفهم من الإنتاج الدوركايهمي، ثم موقفهم من "باريتو "،ثم"ماكس فيبر" ربما أقرب الناس إلى المؤرخين كان هو بالدرجة الأولى "ماكس فيبر"نظرا لمواقفه النظرية والإبستمولوجية، ونظرا لكونه كان يرفض ما يقوم به سوسيولوجيون آخرون كانوا يعتبرون أنه من الممكن ومن المعقول أن تمزج معلومات حول فرنسا في القرن 19 مع معلومات حول المجتمع اليوناني القديم، مع معلومات حول بولونيا مثلا في القرن 15، مع معلومات حول روسيا في القرن العاشر، حيث يصبح السوسيولوجي بمثابة رائد فضاء يمكن أن ينتقل عبر المكان والزمان بكامل السهولة لأنه متيقن من أن هناك منطق عام يتحكم في التاريخ وأن مهمته هي إبراز هذا المنطق العام.

على العموم كان جواب المؤرخين هو الجواب الأمبربقي الذي يقول : عندما يقع طرح القانون العام الفلاني فكل ما ألاحظه لا يتطابق مع هذا القانون، وما ألاحظه ثانيا هو تنوع التركيبات، انطلاقا من التأكيد على التنوع والمغايرة وقعت إذن بداية الانفصال بين السوسيولوجيا والتاريخ.

ورد الفعل الأول تمثل في طرق التعامل مع "ماركس " الذي لم يكن يعتبر إلى حدود الثلاثينات أو الأربعينات من القرن 19 - من المصادر الفكرية الأساسية خاصة في الثقافة الجامعية، فإلى الثلاثينات لم تكن أعمال"ماركس"تدرس في الجامعات، وفي الحالات التي كانت تدرس كان يتم ذلك في إطار الدروس المتعلقة بتاريخ الحركات السياسية أو النقابية أو التيارات الفكرية العامة ولم تكن تدرس لا من طرف الاقتصاديين رغم أن تحليلات "ماركس"تعنيهم كثيرا ولا من طرف السوسيولوجيين أو الأنثروبولوجيين.

نلاحظ هنا إذن، القطيعة الأولى والتي تتمثل في كون السوسيولوجيا في مشروعها الأول تبحث عن قوانين عامة ونظرية، ومن خلال ذلك تجد نفسها في تعارض وتناقض مع التيارات السائدة في أوساط المؤرخين، مع الإشارة إلى نقطة سوف أرجع إليها فيما بعد، وهي أنه في كل المجتمعات إلى يومنا هذا ظلت للمؤرخين مكانة خاصة في النظم الأساسية والطبقية والاجتماعية. فأقرب العلوم الإنسانية إلى الحاكمين والطبقات المسيطرة والمتحكمة في المجتمعات كانت وظلت ولاتزال هي العلوم التاريخية. وبالتالي ففي نفس الوقت الذي سوف تعرف فيه العلوم التاريخية تطورا في مناهجها وفي وسائل ضبط المعطيات وتقنيات البحث، يظل التاريخ مرتبطا دائما بالإيديولوجيات العليا السائدة، ويظل أساسا مركزيا لبناء الشرعية والمشروعية لمختلف المشاريع المجتمعية والسياسية الكبرى، ويظل الخطاب التاريخي قريبا من الخطاب الرسمي.

القطيعة الثانية : هي تلك التي حدثت في بداية القرن العشرين مع بداية بروز الإشكالية الوظيفية وتحولاتها من بعد إلى ما سوف يسمى بالوظيفية البنيوية أو الإشكالية البنيوية.

مع بداية بروز الوظيفية كتيار عام برز أساسا في المجال الذي بدأت تتراكم فيه معطيات ميدانية وهو الأنثروبولوجيا، نظرا لكون الأنثروبولوجيا كانت لها مناسبات أوسع بكثير عن طريق ارتباطها بالتوسع الاستعماري والإدارات الاستعمارية وحاجة تلك الأجهزة الإدارية إلى معلومات حول المجتمعات والشعوب التي تفرض سيطرتها عليها وتحاول إدارة شؤونها العامة.

مع بداية القرن العشرين إذن ،سوف نجد طروحات جديدة مع"مالينوفسكي،" و"راد كليف براون "والأمثلة كثيرة ،وكان متزعم هذه المجموعة في المرحلة الأولى هو فرانز بواز . Franz BOAS .

لقد تزعم كل من" مالينوفسكي " و"بواز " مدرسة ومواقف سوف تؤدي على العموم إلى نتيجتين:

النتيجة الأولى مع BOAS تتمثل في الفصل ما بين الاعتبارات التطورية من جهة ،وما بين التحليل السوسيولوجي أو الأنثروبولوجي من جهة أخرى .ولقد تجسد ذلك خاصة في النقد اللاذع الذي وجهه BOAS إلى الطروحات التطورية التي كانت قد أصبحت بمثابة نظرية النظريات والتي اجتاحت مختلف العلوم الإنسانية والاقتصادية والقانونية والتاريخ ،والسوسيولوجيا ،إلخ.

النتيجة الثانية تمثلت مع"مالينوفسكي" في بداية بناء البديل الذي سوف يعتمد على تأكيد الأولوية المطلقة للبحوث الميدانية ،وأول من لعب دورا أساسيا في تنظيم البحوث الميدانية وإبراز أهميتها كان هو"مالينوفسكي" خاصة ما يتعلق بالبحوث المونوغرافية.

فانطلاقا من"مالينوفسكي " سوف نجد بداية انتشار المونوغرافيات الكبرى ،وعن طريقه أيضا سوف يطرح بديل نظري عام ،وهو ما يسمى بالوظيفة ،والتحليل الوظيفي يتميز باختلافه الجذري عن التحليل التاريخي.

وانطلاقا من هذه المرحلة سوف نجد من يقول أن من شروط التحليل السوسيولوجي أو الأنثروبولوجي أن يعتمد بالأساس على معطيات آنية وقع جردها وملاحظتها ومعاينتها ،وأن لايضيع السوسيولوجي وقته في الاعتماد على معطيات تاريخية.

تمت هذه القطيعة الثانية أيضا عن طريق هؤلاء الباحثون من ملابسات ومنزلقات منهجية، وإبستمولوجية في الطروحات التطورية. وفي هذا السياق سوف يقول كل من

"رادين وروبرت لوي " أن التحليلات التطورية تعتمد على ما سمي بطريقة المقص واللصاق التي تقتضي أن هناك نسقا عاما للتطور، وأن هذا النسق يخضع لمراحل يتسم تسلسلها بالحتمية، والاستدلال على ذلك يتم من خلال استعمال المعطيات التي تتلائم مع افتراضاتهم دون غيرها،ولا يتم التساؤل حول صلاحية المعلومات ومتانتها، وطرق جمعها، بل يتم الربط بينها في مسلسل تطوري معين يفترض أن التطور يخضع لنوعين من القوانين : هناك عصور وداخل كل عصر هناك مراحل حيث يفترض مثلا أن هناك ثلاثة مراحل : مرحلة التأسيس ثم مرحلة النضج، ثم مرحلة الانهيار.

مثلا" موركان"تحدث عن ثلاثة عصور : هناك عصر الوحشية، وهناك عصر البربرية وأخيرا عصر الحضارة، ويميز في كل عصر ما بين المرحلة الأولية ومرحلة النضج ثم مرحلة بداية الانهيار.

وللاستدلال على ذلك يتم الاطلاع على مختلف المعلومات الإثنولوجية والتاريخية ويتم تقسيمها إلى ثلاثة مجموعات تتوافق مع العصور الثلاثة، أما بالنسبة لكيفية جمع المعطيات فيتم ذلك انطلاقا من مصادر متعددة، من ذكريات الناس، كتابات المكتشفين والرحالة. وأنصع مثال يجسد طريقة المقص واللصاق هو المثال "فرايزي" الذي حاول بناء نوع من النظرية العليا حول الإنسانية ومراحل تطورها خاصة على صعيد المعتقدات ولازال هذا النوع من الممارسة موجودا إلى يومنا هذا فإذا قرأنا مثلا"مرسيا إلياذيك" "جورج دوميزيل"، "شبنكلر"، "توينبي"نلاحظ هذا النوع من التصور.

ما هو إذن الاعتراض هنا ؟ وما هي المشاكل التي تترتب عن استعمال طريقة المقص واللصاق ؟ يتضح أن هذا النوع من التحليل يعتمد على نقطتين :

- ينطلق من اعتبار المعلومات متساوية فيما بينها، فيما يخص أسسها الموضوعية ومدى مطابقتها للوقائع التي تتحدث عنها، بمعنى أن لا فرق في هذا المجال بين ما يكتبه مبشر، ومكتشف، وعسكري، وإداري، وصحفي، وأديب وشاعر.

بينما سيقول هؤلاء الباحثون بأن هذا ليس بصحيح فالأسس الاستدلالية، ومدى مطابقة هذه المعلومات مع الواقع تختلف بكثير من حالة إلى أخرى، وبالتالي فلا يعقل ولا يمكن الجمع بينها بهذه السهولة.

لا يمكن ولا يعقل كما قال "BOAS" أن يكون المنظر هو فقط ذلك الباحث الذي قرأ أكبر عدد من الكتب بالمقارنة مع أي باحث آخر.

• الإشكال الثاني هو أن ممارسة المقص واللصاق تقتضي معقولية الجمع بين معطيات مختلفة فيما يخص مصادرها ،حيث يفترض أنها تنتمي لنفس النسق، وتشكل بالتالي منظومة واحدة ،مثلا القول بإمكانية المزج بين معطيات من القرن العاشر ومعطيات من القرن18 ،من مجتمع إلى مجتمع آخر دون التساؤل عن إطار الوحدة بينهما .إذن في الوقت الذي تفتخر فيه هذه الدراسات بغزارة معلوماتها يقول هؤلاء الباحثون أن المعلومات لاقيمة لها إلا عن طريق استعمالها في سياقها .يلاحظ إذن أن طريقة المقص واللصاق تعني وأن تتضمن عطاءات رمزية ،عطاءات مادية ،بل هناك قوانين عامة يمكن جمع معلومات متعددة في سياقات اصطناعية ،تطرح إذن مسألة علاقة المعلومات بسياقها .والسياق من نوعين : سياق زمني وسياق نسقي أي مجتمعي.

وبالنسبة للسياق الزمني يطرح الإشكال التالي:

هل يجوز الخلط بين معلومات من القرن العاشر والقرن العشرين والقرن السادس عشر واعتبارها تشكل وحدة متجانسة.

أما السياق النسقي فمعناه هل يحق جمع معلومات من المجتمع الإسلامي المغربي مع معلومات من أندونيسيا أو الصين واعتبارها تشكل نسقا معينا وتنتظم ضمن قانون واحد.

يتضح من خلال هذه الانتقادات أن النظريات التي تم بناؤها اعتمادا على طريقة المقص واللصاق مبنية في الواقع على أسس تافهة ومهددة ،وعلى معلومات غير

مؤكدة ،على عمليات اصطناعية يقع فيها مزج العصور فيما بينها ،والوقائع فيما بينها، مثلا سوف يقال حسب هذا المنظور أن أي سلوك اقتصادي يشبه أي سلوك اقتصادي آخر.

سوف يقول الأنثربولوجيون منذ البداية بأنه بالنسبة لما يمكن تسميته بالمجتمعات البدائية أو القبلية ليس هناك سلوك اقتصادي متميز عن المجال السياسي والمجال المعرفي أو العقائدي ،بل السمة الخاصة للسلوكات في المجتمعات القبلية أو البدائية هي تداخل الحقول فيما بينها ،ولذلك يستحيل الحديث عن منطق اقتصادي أو منطق المنفعة ،بل نجد أن السلوكات كثيرا ماتتأثر بالاعتبارات القيمية والنماذج والمعتقدات والقوانين الدينية وإن كان ذلك يؤدي إلى سلوكات تتنافى مع مصلحة الناس ومنفعتهم.والمثال المعروف في هذا الإطار هو عندما يتحدث "مارسيل موس"عن le phénomène social total فهو يؤكد أنه يستحيل تبني نوع من التصور الجيولوجي أو الميكانيكي للمجتمعات ،فالمجتمع ليس آلة وليس نظاما جيولوجيا ،ويأخذ" مارسيل موس"مثال للعطاء ،le don ويتسائل هل هو ظاهرة متجانسة ،هل هو ظاهرة سياسية، أم ظاهرة اجتماعية ،أم ظاهرة اقتصادية ،عن هذه التساؤلات يجيب "مارسيل موس" بان العطاء ليس اقتصاديا محضا ،وليس قانونيا محضا ،ليس دينيا محضا ،بل كل هذه الأبعاد تتداخل وتتظافر داخله .فالعطاء إذن ظاهرة اجتماعية شاملة. أما الإطار الذي يمكن أن يعطي وحدة ويحدد الحتميات فهو ما سوف يسميه" ليفي استراوس"بالبنية. ولذلك فالعطاء هو un phénomène de structure، فالعطاءات منتظمة في مختلف المجالات تتضمن عطاءات رمزية ،عطاءات مادية بل هناك قوانين عامة يمكن أن توجد بالنسبة لها ،ولكنها قوانين ذات طابع بنيوي بالمعنى الذي سيعطيه"ليفي اشتراوس" لهذه العبارة.

نلاحظ إذن أن الطعن الأساسي هنا هو في مسألة توظيف معطيات خارج سياقها الزمني وخارج إطارها المجتمعي.

مقابل طريقة المقص واللصاق، إذن سوف يتم الإلحاح على ضرورة طرح المعطيات في سياقها على اعتبار أن الدلالة الأساسية لكل سلوك لا يمكن استنباطها إلا من السياق التاريخي ومن السياق المجتمعي العام. وهذا يعني أن النظرية السوسيولوجية العامة ليست إنتاجا جاهزا بل هي مشروع، أي أنها لا توجد حاليا، بل يجب بناء الشروط والأسس الضرورية لها، كما يعني ذلك أيضا على مستوى التحليل أن الفهم العلمي لأي ظاهرة يقتضي التعامل معها في سياقها الزمني وفي سياقها المجتمعي العام.

نحن هنا إذن أمام عملية عزل التحليل السوسيولوجي عن التحليل التاريخي. ومقابل النماذج التطورية الواسعة والطموحة سوف نجد عند الأنثروبولوجيين التوجيهات التالية :

التوجيه الأول يتعلق بالأسبقية المطلقة للدراسات الميدانية المونوغرافية، ومعنى ذلك أن الظواهر الراهنة تكتسب دلالاتها ويمكن فهمها فقط وبالأساس عن طريق دراسة تفاعلاتها مع باقي الظواهر التي تكون الواقع الراهن.

من هنا يأتي الطابع الموسوعي للدراسات المونوغرافية التي تتميز من خلال هذه الخاصية - عن الدراسات القطاعية. ذلك أن السمة الأساسية للمونوغرافيات تكمن في كونها تريد إعطاء نظرة شاملة حول جماعة معينة، نظرة شاملة تتضمن معطيات حول الظروف المناخية، المعاملات الاقتصادية، أنظمة السلطة والزعامات والقيادات والقيم والمعتقدات.

نلاحظ إذن أن الأولوية المطلقة هنا تعطى لدراسة الأنساق والطريقة النموذجية من أجل إنجاز تلك الدراسة هي المونوغرافية، والمونوغرافية معناها في هذا المجال الانتقال من استعمال المعطيات التاريخية إلى جمع واستغلال معطيات جديدة عن طريق المعايشة والملاحظة والاتصال المباشر بأفراد المجتمع. كما نلاحظ في نفس السياق أن البعد التاريخي في المنظور المونوغرافي يشكل على أكبر تقدير نوعا من المقدمة للبحث قصد إبراز أن ما هو موجود، ليس بشيء نزل من السماء جاهزا كاملا بل ربما

كانت له سوابق، ولكن الحديث عن السوابق لايقتضي إطلاقا السقوط في المنزلقات التطورية وفي منطق الفكر التطوري. لأن الفكر التطوري بالمعنى النظري يقول أنه لكي نفهم ظاهرة ما يجب الرجوع إلى أصلها، فدلالة أي ظاهرة لا تبرز إلا عن طريق دراسة أصولها، سوابقها، والمراحل التي مرت منها. يمكن القول أن هذا المنطق صحيح لكن إذا كانت قوانين التطور قد تمت صياغتها بناء على أسس واهية ومشكوك فيها فماهي إذن الفائدة من الرجوع إلى سوابق الظاهرة. لذلك سوف نلاحظ أن العديد من الباحثين ينتقلون من الطعن في أسس النظرية التطورية إلى الطعن في صلاحية أو ضرورة الاعتماد على معطيات تاريخية خاصة وأنهم يضيفون إلى ذلك أن المعطيات التاريخية مشكوك في أصلها وتتسم بكثير من الاختزال والتشويه والتحريف، فجل ما يسمى بالمعلومات التاريخية تعتمد بالأساس على المصادر الرسمية وعلى ما هو مكتوب، بينما توجد عدة مجتمعات لم تستعمل الكتابة، أو ظلت الكتابة فيها حكرا على نخبة محدودة جدا.

كما أن المعطيات التاريخية تبقى كذلك مرتبطة بصفة مباشرة بهموم واهتمامات الأوساط الحاكمة بل أكثر من ذلك ما يعتبر حدثا تاريخيا هو ما يكون له انعكاس على مصير ومآل الفئات والأوساط الحاكمة، ونجد في هذا السياق خطابا يشبه تلك الانتقادات التي كان قد وجهها" ابن خلدون "للمؤرخين، حينما قال أن المؤرخين العرب حولوا تاريخ العمران والنسيج المجتمعي ونظام الإنتاج وكل ما يشكل الحياة اليومية للمجتمع.

يضاف إلى ذلك أن المعطيات التاريخية كثيرا ما تختزل الواقع المجتمعي في بعض عناصره الفوقية، الفردية، السطحية الإرادية على حساب الباقي، فهو تاريخ المدن وليس البوادي، وتاريخ الطبقات الحاكمة وليس تاريخ الشعب، هو تاريخ هموم واهتمامات الحاكمين وليس حتى واقعهم. بل أكثر من ذلك يقال أن هناك إسقاطات متعددة تحدث في هذا المجال بحيث يقع الانتقال من هموم الحاكمين إلى واقعهم دون التأكد من ذلك، ويقع تجاهل مختلف مكونات الحياة اليومية بما تتسم به من بساطة وسذاجة لأن التاريخ ظل كذلك مرتبطا بمنظور ملحمي للزمن، فما يسمى بالحدث التاريخي هو تلك الوقائع التي يفترض أن لها صدى كبير.

نلاحظ إذن أننا هنا أمام نقد واسع لمنطق التعامل مع الأحداث التاريخية، ولمعقولية أو ضرورة الاعتماد على المعطيات التاريخية في الدراسات السوسيولوجية، ويطرح كمقابل لهذا التعامل ضرورة المشاهدة والمعاينة المباشرة وانجاز مونوغرافيات. فمقابل التاريخ كمختبر للطروحات النظرية تصبح المونوغرافيات والأبحاث الميدانية بمثابة الأساس الفعلي والمقبول لطرح أو إثبات مختلف التصورات النظرية. ومن هنا سوف يتشكل نوع جديد من الإنتاج السوسيولوجي أو الأنثروبولوجي يعتبر حقله التداولي ليس هو مجال المعطيات التاريخية بل المونوغرافيات.

ومنذ" مالينوفسكي "و "راد كليف براون "نلاحظ ما يمكن تسميته بانعدام الوعي التاريخي وطغيان منطق المقارنة بين المونوغرافيات، أي أن الأنثروبولوجيين والسوسيولوجيين سوف يصبحون يتداولون فيما بينهم، ويناقشون، معطياتهم فيما بينهم، ويعتبرون بالتالي أنهم قد أسسوا حقلا معرفيا، وتراكما لمعطيات جديدة هي التي يحق لها أن تصبح منطلقا لصياغة تركيبات نظرية متعددة.

على هذا المستوى يطرح مشكل التفسير والتأويل باعتبار أن المعطيات المونوغرافية والميدانية لا تحمل دلالاتها في ذاتها، فكيف يتم إذن الفهم والتفسير؟

على العموم سوف يتم انطلاقا من منظومة نظرية عامة يقصد بها هنا المنظومة الوظيفية التي تقول بأن تفسير الظواهر يتطلب طرحها في سياقها النسقي العام ودراسة ما تقوم به من وظائف ضمنية أو علنية. وعندما نتحدث عن الوظائف الضمنية والباطنية فنحن نتجاوز منطق المؤرخ، ونتجاوز منطق المقاصد والغايات وما هو مكتوب.

فقصد الاستدلال على الوظائف الباطنية يحب معاينة السلوكات وتطور الأحداث، خلال مرحلة معينة ضمن نظرة شمولية.

في هذا الإطار إذن، يقع تفسير الظواهر عن طريق تفاعلاتها داخل النسق، عن طريق ما تقوم به من وظائف ضمنية أو ظاهرية، تبقى مسألة الرواسب، إذ يمكن أن تكون هناك عناصر تنتمي إلى منظومة تاريخية ومجتمعية سابقا، فكيف سنفسر وجود بعض الأعراف والتقاليد والمعتقدات التي ترجع إلى القرن العاشر ولازالت رغم ذلك متواجدة وفعالة إلى يومنا هذا. إن المنطق الوظيفي أو البنيوي هنا واضح إذ يقول أن

هذه الأصداء نظرا لظروف زمنية ونسقية مختلفة وبعيدة عن الحاضر يمكن فهمها من خلال القاعدة العامة التالية :

إن استمرارها في الوجود غير ممكن إلا إذا كانت تقوم بوظائف وتستجيب لبعض متطلبات النظام الراهن، فما يهمنا في وجود طقوس أو أعراف أو تقاليد أو معتقدات ترجع إلى مراحل سابقة ليس هو انتماؤها إلى تلك المراحل، بل الوظائف التي تقوم بها في المنظومة الراهنة. في هذا السياق سوف نلاحظ أن الوظيفيين يأخذون عددا من الأشياء التي تعتبر بمثابة عجائب الزمان ويحاولون البحث عن المنطق الذي يخضع له وجودها الراهن، والمقصود بهذا المنطق أن هذه الظواهر قد تمت إعادة هيكلتها وتوظيفها، بحيث يقع الإلحاح على ضرورة التمييز الدقيق ما بين استمرارية الشكل واستمرارية المضمون والدلالات والوظائف فيشيرون في هذا الإطار إلى أن الاستمرارية الظاهرة على صعيد الشكل كثيرا ما تخفي تحولات جوهرية في المضمون والدلالات والوظائف.

إذن، بالنسبة لهذه الرواسب ليس من الضروري أن يعتمد التحليل السوسيولوجي على المعطيات التاريخية، بل إن هذه المعطيات رغم قدم شكلها ورغم أنها تحيل على مستوى الشكل إلى منظومة سابقة فإنها تأخذ دلالتها من الوظائف والمضامين الجديدة.

فمثلا العديد من التقاليد ليس هي البنيات التقليدية كما تعتبر عادة، بل هي أشكال عتيقة وقعت إعادة توظيفها، واستمرارها في الوجود يجب فهمه انطلاقا من وظائفها الجديدة، إذ هناك ارتباط بين استمرار بعض الأشكال القديمة وشروط استمرار النظم الجديدة وضمان إعادة إنتاجها، مثلا ضرورة وجود نوع من القيم والمعتقدات بالنسبة لبناء نسق مجتمعي من نوع جديد، مثلا إعادة توظيف المؤسسات الدينية، المؤسسات القبلية، تحول القبيلة إلى نسق رمزي عوض أن يكون نسقا له الفعالية التاريخية كما كان سابقا، مثلا كيفية توظيف عدد من الوقائع التراثية أو التاريخية من أجل خدمة نظام آخر.

إذن فالمهم بالنسبة لهذه الرواسب هو مالها من مضامين ومن وظائف ودلالات مرتبطة بالمنظومة الراهنة، بمعنى آخر فالمجتمع يخضع على العموم لمنطق يقتضي

التطابق ما بين متطلبات الاستمرار من جهة، وما بين أنماط السلوك والمعاملات السائدة، ولكن هذا التطابق ليس بمطلق، إذ يمكن أن تستمر داخل المجتمع بعض السلوكات والمعتقدات وبعض المعاملات التي لا تتجاوب مع المتطلبات العامة للنظام بل تتعارض معها، وفي هذه الحالة يقول" ميرتون "ينبغي البحث عن الأسباب والدلالات الخاصة التي تكتسيها وترتبط بها استمرارية بعض هذه الظواهر على قيد الحياة.

من هنا يأتي مفهوم "الفولكلور" الذي هو عبارة عن نافذة نطل من خلالها على حقب تاريخية انقرضت وماتت وانتهت فترة صلاحيتها، ولكن رغم ذلك تستمر بعض أصدائها إلى الآن، وهذه الأصداء هي ما يسمى بالفلكلور، فهي تتسم بكونها تحيل إلى مراحل قديمة ولا تنسجم بسهولة داخل النسق الراهن. والسؤال المطروح بهذا الصدد هو لماذا استمرت هذه الأصداء دون غيرها؟

عادة يقع تفسير هذه الأصداء المستمرة بالقول أنها تستجيب لبعض المتطلبات الباطنية للنسق الراهن، وضرورة التخفيف من بعض الاختلالات والتناقضات ومظاهر الكبت والحرمان التي يقتضيها النظام الراهن، فهي أدوات للتخفيف رغم طابعها العتيق تتجاوب مع متطلبات راهنة ناتجة عن اختلالات النظام وليس عن شروطه ومتطلباته، مثلا استمرار تشبث فئات بتقاليد أو قيم وطقوس وأعراف للاستدلال على الترابط بين الحاضر والماضي في الوقت الذي ينفصل الحاضر عن الماضي، أو لتعويض بعض الفئات التي خسرت مكانتها السابقة ولكنها تستمر في التشبث بها على الصعيد الرمزي كتعويض على انعدامها على الصعيد الفعلي والعملي.

مثلا استمرار بعض الأعراف والتقاليد لأنها تتحول إلى رموز عن الهوية والانتماء في وقت تكون فيه تلك الهوية مهددة إلخ.

نحن هنا إذن أمام منظور جديد يقتضي التركيز بالأساس على الحاضر وعلى الوظائف والدلالات المرتبطة به. وفي هذا السياق سوف يتم التأكيد على القطيعة بين التحليل السوسيولوجي والتحليل التاريخي، وذلك عن طريق الإلحاح على الوظائف الباطنية ومكانة الرواسب التي تصبح لها دلالة داخل المنظومة الراهنة.

مثلا : جزء من النقاش الراهن حول ما يسمى بالأصولية الإسلامية يطرح على هذا الشكل،حيث يقال كيف يمكن لمجتمعات عرفت تغيرات كبيرة أن تعرف انبعاثا لأنماط سلوكية وفكرية وعقائدية وقع تجاوزها تاريخيا. وعلى العموم فالإجابات التي تقدم في هذا المجال تكمن في إبراز أن الحركات الإسلامية إذا كانت إسلامية في شكلها فهي في مضمونها ودلالاتها مرتبطة بالحاضر وتعبير عن الحاضر وما يتسم به من كبت وحرمان وتفاوت بين الطبقات وانعدام للحد الأدنى من حرية التعبير وحقوق الإنسان إلخ، ومن جهة أخرى يقع التركيز على أن هذه التنظيمات إذا كانت في شكلها ما تشبه تنظيمات القرامطة أو الحشاشين في مضمونها ظواهر" عصرية "لها أبعاد سياسية طبقية، لها زعامات وتنتمي بالتالي إلى التاريخ المعاصر. يطرح هذا النقاش لأن هناك من يعتبر أن قوانين التطور تقتضي على العموم تقليص مجال المقدس لفسح المجال أمام هيمنة العقلانية.

إن طريقة تفسير مثل هذه الظواهر تقتضي أن المجتمع يكتسي دلالاته من نسقيته وأن اللجوء للماضي لا قيمة له إلا بقدر ما يستمر ذلك الماضي في فعاليته حاضرا، كما أن جل أصداء الماضي ليست أصداء بالمعنى الكامل، فهي لا تعيد إنتاج الماضي في الحاضر بل هي أصداء في الشكل مع اختلاف في المضمون والوظائف والدلالات، وبالتالي فما يهم ليس هو تاريخيتها، بل هو تجاوبها مع بعض مشاكل ومتطلبات العصر الراهن، هذا النوع من الطرح وقع تقنينه على شكل مبادئ عامة واسعة أذكر منها اثنين :

المبدأ الأول هو ما يسمى بمبدأ الاستقلال الوظيفي والذي يقتضي على العموم بأن لكل نسق دلالاته بالأساس من تفاعلات العناصر المكونة له، وهذه التفاعلات تضمن له استقلالية عمودية واستقلالية أفقية، استقلالية عمودية تعني أنه لفهم منظومة معينة ليس من الضروري الرجوع كثيرا إلى المراحل السابقة لها، فدلالتها كامنة في تفاعلاتها، نلاحظ هنا إذن استقلال عن البعد الزمني.

وهناك من جهة أخرى استقلالية أفقية تجعل كل نسق مجتمعي يختلف كثيرا أو قليلا عن المجتمعات المجاورة له والمتفاعلة معه.

حسب هذا المبدأ إذن فلن يستمر الماضي إلا بقدر ما يتجاوب مع وظائف متعلقة بالمنظومة الراهنة ،كذلك لن ينفتح المجتمع على إمكانية المثاقفة والتأثيرات الحضارية والثقافية إلا بقدر ماتتعلق تلك التأثيرات ببعض حاجيات ومتطلبات هذا النسق.

ومن أكبر من ألحوا على مبدأ الاستقلالية الوظيفية (Gardner LINDZEY)أحد أهم مؤسسي السيكوسوسيولوجيا المعاصرة، وما يسمى الآن بنظرية الشخصية.

بالنسبة ل (Gardner LINDZEY)كأن الأمر يتعلق بمسألة علاقة السيكولوجيا المعاصرة مع التحليل الفرويدي باعتبار أن التحليل الفرويدي يشكل طرحا مماثلا للطروحات التاريخية، فالتحليل الفرويدي يلح على فهم السلوك الراهن بالاعتماد أساسا على ما حدث في مرحلة تأسيس وبناء الشخصية، وبالتركيز بالدرجة الأولى على الخمس سنوات الأولى من حياة الفرد، فحسب التحليل الفرويدي فحوالي 95 % من سمات الشخصية تتحدد قبل الخمس سنوات الأولى، تتحدد في معالمها الكبرى، وما يحدث بعد ذلك هو بالأساس إبراز ما هو كامن داخل هذا التحديد الأولي الذي تشكل قبل الخمس سنوات الأولى نموه توسيعه، نموه، استكمال أطرافه، امتداداته، وبالتالي إذا أردنا مثلا فهم اختلال معين في التوازن العام، أو أعراض مرضية معينة، وتفسير المميزات العامة للشخصية ينبغي الرجوع بالدرجة الأولى إلى مرحلة الطفولة، وينبغي الاعتماد في هذا السياق على الآليات اللاشعورية. وخلاصة القول أن التحليل الفرويدي يقول بأولوية الأصل ومرحلة التأسيس على المنظومة الراهنة.

مقابل هذا الطرح سوف يقول (Gardner LINDZEY)بمبدأ الاستقلالية الوظيفية، بمعنى أنه إذا كانت هناك رواسب من مراحل سابقة تستمر في تأثيرها وفعاليتها، فإن استمرار تأثيرها أو انفجارها لا يمكن تفسيره إلا انطلاقا من المعطيات الراهنة.

هناك إذن حسب (LINDZEY)استقلال نسبي للمنظومة السيكولوجية الراهنة على تاريخها، والانفجارات لا يمكن فهمها إلا من خلال نسق الأوضاع الراهنة.

نلاحظ إذن أننا ننتقل هنا إلى نوع من التنظير العام الذي يؤسس الانفصال ما بين التحليل التاريخي من جهة، والتحليل السيكولوجي أو السوسيولوجي من جهة أخرى.

أما الطرح الأخير الذي شكل نوعا من التبرير الإيديولوجي العام لهذه الاختيارات المنهجية والابستمولوجية، فهو ذلك التمييز الذي بدأ يبرز بين ما يسمى بالمجتمعات التقليدية والمجتمعات العصرية أو ما سوف يسمى فيما بعد بالمجتمعات الباردة والمجتمعات الساخنة، والذي تحول إلى توجيه منهجي وقاعدة واقعية.

فحسب هذا التوجيه إذا كان الأمر يتعلق بالمجتمعات الباردة - وهذه عبارة ليفي اشتراوس- أو مجتمعات بدون تاريخ، أو مجتمعات بدائية، مجتمعات التاريخ الدائري أو التكراري، فإنه يصبح من الطبيعي مرة أخرى عدم الاعتماد على التاريخ، لأن ما هو موجود راهنا يفترض فيه أنه نظرا لبطء عملية التغير، هو في نفس الوقت مرآة لجزء كبير من الماضي ولا فرق في الجوهر بين الحاضر والماضي، بل نحن أمام مجتمعات سجينة منظومات معينة، تعيد إنتاجها مرة بعد أخرى، وإذن يقال أن هذه المجتمعات لا تنطبق عليها المقولات التاريخية إذا حددنا التاريخ بمفهومه المعاصر الذي يقتضي أن دلالة الظواهر كامنة في بعدها الزمني، نحن إذن كما نلاحظ أمام رصيد فكري يتمحور حول مسألة معاملة السوسيولوجيا مع التاريخ، واذا كنت قد تحدثت لحد الآن عن موقف التيار السائد في التحليل السوسيولوجي من التاريخ، فإن هناك تيار آخر كان يحتل مكانة الصدارة وبدأ ينتعش الآن كثيرا، وأعتقد أن انتعاشه يتضمن إيجابيات كبرى. هذا التيار الثاني له تصور آخر حول علاقة السوسيولوجيا بالبحث التاريخي، ونقصد بهذا التيار ما يسمى حاليا بالسوسيولوجيا التاريخية التي تعترف "بماركس"، و"ماكس فيبر" والمدرسة الألمانية عموما، كما تنطلق من اعتبار انه مهما كانت أهمية الدراسات الميدانية فإن السوسيولوجيا مطالبة بتفسير التغير الاجتماعي، وبإنتاج نظرية حول التاريخ والتغير الاجتماعي، تلك النظرية التي لا يمكن صياغتها على أي أساس آخر دون الاعتماد على الدراسات التاريخية الجيدة المضبوطة والمندمجة في العلوم الإنسانية من حيث المناهج نظرا لكون الدراسات الميدانية على الصعيد السوسيولوجي والأنثروبولوجي لا تتجاوز في أحسن الظروف 100 سنة، ولأن الممارسة الميدانية جديدة فقليلة هي الوقائع التي يمكن دراستها إذا اعتمدنا فقط على التراث السوسيولوجي أو الأنثروبولوجي عبر 200 سنة، فذلك أمر مستحيل كميا وإحصائيا.

إن هذه الدراسات لا تتيح إمكانية دراسة المدى المتوسط أو المدى البعيد، ولذلك يقال حسب هذا الاتجاه أنه وقعت مبالغة في نقد طريقة التعامل مع التاريخ، وبالفعل فالخطأ في استعمال مصادر معينة لا يقتضي بالضرورة رفض كل أنواع الاستعمال الجدية لتلك المصادر، وإلا فسوف نكون في حالة ذلك الشخص الذي يخطئ في حسابات مرتبطة بعلاقات تجارية أو غيرها ويستنتج من ذلك أن الحساب كله لا قيمة له، فالخطأ في الاستعمال لا يكفي للقول بعدم صلاحية الأداة.

تعتبر السوسيولوجيا التاريخية إذن أن اعتماد البحث السوسيولوجي على المونوغرافيات التاريخية الكبرى لدراسات الأنساق المجتمعية الكبرى وتصنيفها، واستخلاص مميزاتها والقوانين المتحكمة فيها كان أحد الأسس الكبرى لانتعاش السوسيولوجيا في أيام "ماركس"، "ماكس فيبر "ولذلك فالتخلي عن هذا التفاعل الإيجابي مع التاريخ كانت له عواقب وخيمة على السوسيولوجيا.

من أهم هذه العواقب أن السوسيولوجيا فقدت اهتماماتها الماكروسوسيولوجية، وأصبحت بالتالي تؤسس نوعا من الأمية الجديدة حينما تترك قضايا ومجالات واسعة وخصبة خارج إطار الاهتمامات السوسيولوجية. ولذلك يقال أنه مع تراجع الاهتمام بالمدى المتوسط والبعيد وبالإنتاجات التاريخية خسرت السوسيولوجيا اهتماماتها الماكروسوسيولوجية وتحولت إلى إنتاجات قطاعية غير متناسقة فيما بينها. وهي المرحلة التي نعيشها حاليا، عصر انهيار كل المنظومات النظرية الكبرى دون استبدالها، لم يبق اليوم شيء يمكن تسميته بالنظرية الماركسية بالمعنى الواسع، لم تبق هناك الوظيفية، أما البنيوية فظهر بسرعة أن طموحاتها كانت تتجاوز بكثير قدراتها، حيث لم تتحول في أي مرحلة من مراحلها إلى تيار نظري هام في السوسيولوجيا أو الأنثروبولوجيا، وتأثيرها كان بالأساس خارج هذه المجالات، في الأدب، دراسة الطقوس وبعض المعتقدات في المجال الديني أو السحري، لأنه في رأيي البنيوية هي إعادة اكتشاف الوظيفية من طرف الأوروبيين بعد القطيعة التي كانت قد حصلت بين الإنتاج السوسيولوجي الأوربي وبين المشعل الذي انتقل إلى الولايات المتحدة الأمريكية. كذلك مع غياب البعد التاريخي ظلت السوسيولوجيا إلى يومنا هذا تتخبط في مسألة التنظير للتحولات الاجتماعية والمجتمعية،

ولازالت السوسيولوجية إلى اليوم - وهذه هي أطروحتي - تعاني من مشكلة تفسير بعض أنماط التغير الاجتماعي، وخاصة الانفجارات والتحولات الكبرى.

إذن، هناك تحليل دينامي لايزال ينتظر الشروط الضرورية لإنجازه، الأمر الذي لا يمكن أن يتم بدون الانفتاح على التاريخ ولكن بدون ارتجال، أي انفتاح مضبوط حسب قوانين معينة مع الاهتمام بالسياقات والأنساق إلخ.

كمثال على هذا التصور الجديد يمكن أن نتحدث عن أعمال" بارينغتون مور" الذي يعتبر نفسه أنه ينتمي إلى ما يسمى بالسوسيولوجيا التاريخية، كمثال آخر "رايت ميلز "الذي يقارن في كتابه الخيال السوسيولوجي بين فقدان السوسيولوجيا لتاريخها ورواية شهيرة لكاتب ألماني تحت عنوان الرجل الذي فقد ظله. بمعنى أن السوسيولوجيا بدون بعد تاريخي تصبح كالرجل الذي فقد ظله، الأمر الذي لا يمكن أن يتم إلا بانعدام الوجود. ولذلك فالسوسيولوجيا بدون بعد تاريخي ستظل ممارسة غير علمية خاصة فى العصر الراهن الذى يتميز على الخصوص بتصاعد وثيرة التغير، بحيث لم يبق التغير ظاهرة شاذة أو استثنائية بل أصبح هو القاعدة أو المطلب الأساسي.

في هذا السياق، أشير إلى أنه في السنوات الأخيرة ومع انهيار المنظومات النظرية الكبرى فإن الاتجاه الذي بدأ يطغى على البحث السوسيولوجي، هو ذلك المرتبط بالسوسيولوجيا التاريخية.

فحاليا يمكن القول أن أهم الانتاجات على الاطلاق وبدون أي تحفظ هي تلك المرتبطة بالدراسات الماكروسوسيولوجية ذات البعد الزمني الكبير، لقد انتقل الابداع والانتاج في المجال السوسيولوجي لكي يرتبط الآن باتجاه السوسيولوجيا التاريخية.

واذا أردنا تفسيرا لتنامي الاهتمام بإنتاجات" ماكس فيبر "فلأن هذه الانتاجات تتجاوب مع هذه الاهتمامات الجديدة حيث يكتشف الباحثون اليوم أن عددا من المنزلقات والمشاكل التي سقطوا فيها كان من الممكن اجتنابها لو وقع الاهتمام بإنتاجات «ماكس فيبر».

نلاحظ كذلك أن تجديد الفكر الماركسي يتم بالأساس عن طريق تحويل الفكر الماركسي إلى سوسيولوجيات تاريخية مقارنة، وفي هذا الاطار يمكن أن نتحدث عن أعمال وانتاجات" بيري اندرسون"

- L'état absolutiste
- Sur Gramsci
- La transition du féodalisme au capitalisme
- Sur le marxisme occidental

لذلك اعتقد أن الإنتاجات الهامة الآن باستثناء بعض القضايا القطاعية حدثت في مجال السوسيولوجيا التاريخية التي أصبحت تشكل اليوم بالنسبة لنا الإطار والأداة الأساسية للبحث عن الأرضيات والمنطلقات والإشكاليات التي يحتاج إليها الباحثون، وضمن السوسيولوجيا التاريخية أدمجت بعض الكتابات حول ما يسمى بسوسيولوجية التخلف أو التغير والتنمية إلخ والتي لها طابع مضبوط، وطابع مقارنات كبرى. وعلى العموم فالسوسيولوجيا التاريخية ترجع إلى إحدى القوانين التي كان قد عبر عنها "دوركايهم "حينما قال : إما أن تكون السوسيولوجيا مقارنة أو لن تكون. وأضاف "دوركايهم "أن مجال المقارنة الأساسي هو التاريخ، بالإضافة إلى قراءة ماكان يكتبه الأثنولوجيون والمبشرون. ومع الأسف فإن" دوركايهم "نظرا لكونه انتقل من اهتمامه في المرحلة الأولى التي درس فيها بالأساس المجتمعات الصناعية حيث كتب توزيع العمل الاجتماعي والانتحار إلى الاهتمام بما كان يسمى بالمجتمعات البدائية حينما كتب الأشكال الأولية للحياة الدينية وعوض الاعتماد على معطيات تاريخية سقط في نفس الفخ الذي سقط فيه آخرون وأصبحت الاستدلالات لديه تكمن في الاعتماد على معطيات إثنولوجية متقطعة حسب طريقة المقص واللصاق.

أعتقد أن ما طرحته لحد الآن يعتبر إجابة متواضعة على إشكال أوسع يطرح على كل الباحثين، حيث إن كل باحث في المغرب يجد نفسه مرغما على إنتاج نظريته،

فتقريبا كل واحد مقتنع بأنه لا يمكن فصل الأبحاث الميدانية عن أرضية أو إشكالية عامة وأنه لابد على الأقل من اختيار تساؤلات، والاهتمام ببعض القضايا أكثر من الأخرى، ولكننا نلاحظ في هذا الإطار أن كل سوسيولوجي تقريبا يصنع سوسيولوجيته أو يعاني من مسألة التيه وما يؤدي إليه ذلك من ضياع وقت كبير بنتائج محدودة، وإذا سألتم أي باحث سبقكم، سوف تلاحظون أنه من الأمور التي يتم الندم عليها ذلك الوقت الذي تم ضياعه في البحث عن إطار نظري واضح، وتلك المعاناة المترتبة عن الحيرة.

أعتقد - مع الاعتراف المسبق بأن الأمر في العلوم الإنسانية وفي كل العلوم ليس هو الاختيار ما بين الحق والباطل والنور والضلال، بل بين مستويات من الباطل ومن الحق، احتمالات للفهم في بعض المسالك أكثر من غيرها - أن السوسيولوجيا التاريخية تشكل، الآن ربما أحسن فرصة وأهم مجال يمكن الاعتماد عليه في هذا الشأن، وأكثره تجاوبا مع اهتمامات الباحثين هنا في المغرب ومع الإشكالات العامة المطروحة في السوسيولوجيا ؛ لا السوسيولوجيا التاريخية وحدها بل مع الاعتراف بأن الأمر لا يتعلق بعطاء جاهز وبديل عن ما يوجد، ليس بمعنى أن نقلب الصفحة وننتقل إلى فصل آخر ونتجاهل ما أنتجته السوسيولوجيا سابقا، بل هناك مؤسسون وبعض المساهمات المهمة ذكرت كأمثلة عنها "ماركس"، "ماكس فيبر، "ويمكن أن أضيف مدرسة الحوليات الفرنسية.

فإذا كانت مدرسة الحوليات الفرنسية هي المجال الوحيد الذي أمكن فيه للباحثين الفرنسيين أن يقدموا مساهمات كان لها صدى كبير على الصعيد العالمي، فلأن هذه المدرسة حاولت أن تخلق حوارا مستمرا ما بين التاريخ وما بين أدوات التحليل الكبرى التي طرحتها السوسيولوجيا أو الأنثروبولوجيا.

في هذا الإطار، يمكن أن نتحدث عن أعمال" بروديل"، "مارك بلوخ"، «لوسيا فيفر»، والمهم في مدرسة الحوليات الفرنسية أنها لم تنتج زعامات فقط بل ضمنت مستوى عام من الجودة والجدية في الإنتاج. فهذه المدرسة هي التي فتحت الحوار مع الماركسية، مع المدرسة الدوركايمية من جديد، مع الأنثروبولوجيا المعاصرة، ومع النظرية الفرويدية.

أنتقل الآن بعد هذه التوجيهات والملاحظات إلى طرح بعض التساؤلات حول الطريقة التي يطرح بها هذا الإشكال في الدراسات المغربية.

بالنسبة للأبحاث في المغرب من الواضح أن جزءا كبيرا من الإنتاج السوسيولوجي اليوم حول المغرب هو عبارة عن إعادة طبخ للمعلومات التاريخية. وبالتالي فسؤالي الأول العام هو لماذا طغيان هذا الهاجس التاريخي في الأبحاث السوسيولوجية رغم أن ذلك يتعارض إلى حد كبير مع الخلاصات العامة التي أدى إليها التنظير السوسيولوجي والأنثروبولوجي حول هذا الإشكال ؟ هل طغيان هذا الهاجس التاريخي هو نتيجة للمواقف التي اتخذها عدد من السوسيولوجيين من الرصيد الكولونيالي؟ هل لأن البحث التاريخي توفرت له على العموم شروط سياسية وإيديولوجية أكثر من تلك التي توفرت للبحث السوسيولوجي ؟

أم لأن لنا إشكال عام مع التاريخ والماضي ليست الأبحاث الجامعية بقادرة على التحرر من ما يفرضه من هواجس وقيود ؟

هل لا زال يسيطر علينا نوع من التصورات العامة التي اعتمدت عليها نظرية التحديث خاصة في أشكالها الأولى وبالأساس افتراض أن المجتمع المغربي لازال يشكل امتدادا لماضيه، وأن الماضي يشكل عنصرا أساسيا في الحاضر ؟

كإجابة على هذه التساؤلات يمكن القول أنه عندما يتعلق الأمر بمعتقدات، بمقاصد، بالأنساق العليا فيستحيل ضبطها وفهمها بدون رصد خلفيتها التاريخية.

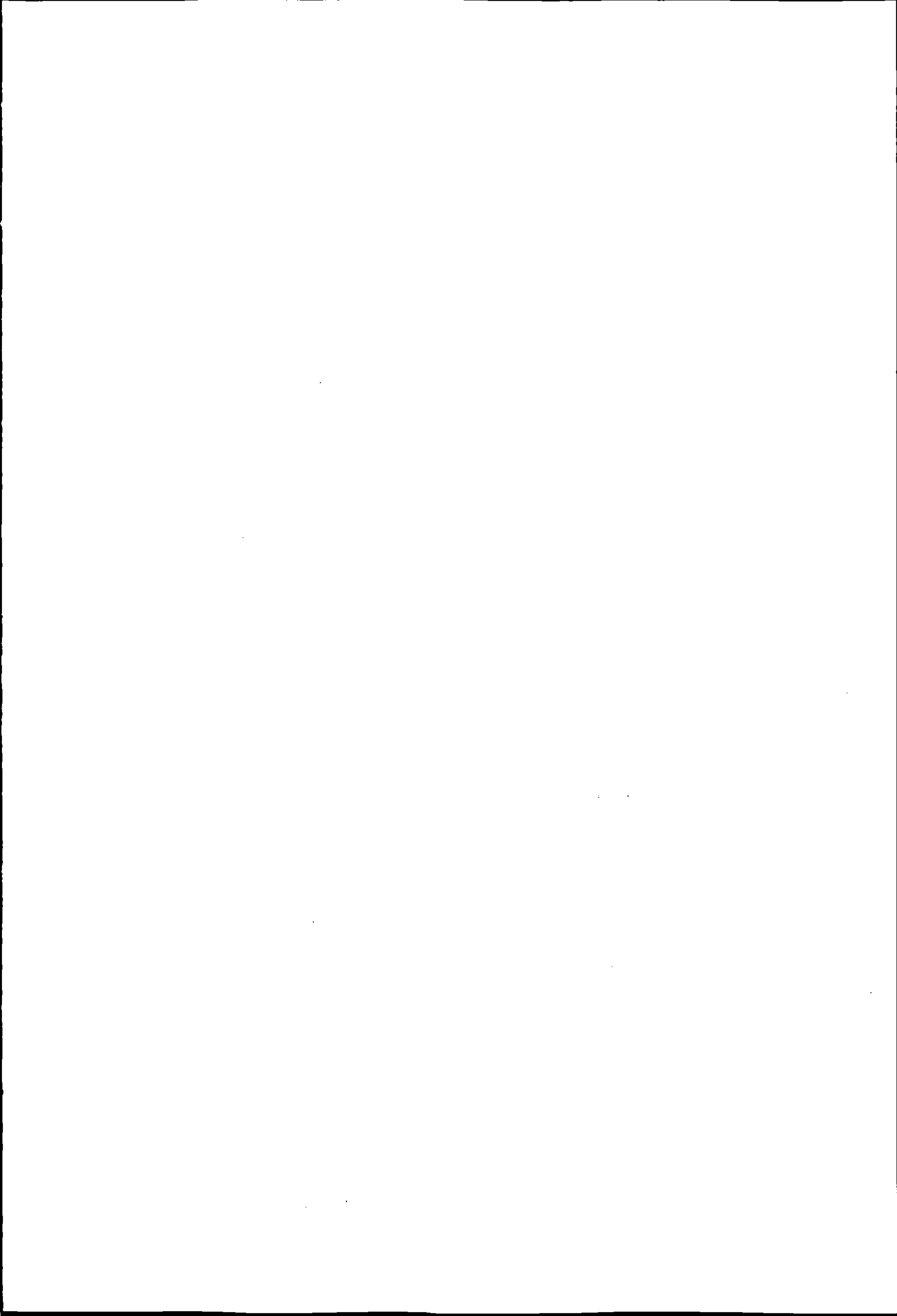
هناك إذن ميادين تتسم بسرعة التحول وهناك ميادين بطيئة التحول، من هذه الأخيرة بعض أنماط المعاملات والقيم والمعتقدات الكبرى، بعض النماذج السلوكية والتصورات حول الذات، والهوية، الأعراف الغذائية، بعض الرموز الدينية والاجتماعية إلخ، ولذلك فإن أهمية البعد التاريخي تختلف حسب نوعية القضايا المطروحة. وفي هذا السياق نلاحظ مثلا أن البعد التاريخي له أهميته ومكانته خصوصا في المناطق القروية، إذ يلاحظ في البوادي أن البعد التاريخي له حضور إيديولوجي وفعلي قوي.

أما حينما يتعلق الأمر بنظم ثورية تحدث وتشجع منطق القطيعة وإذا كان الأمر يتعلق بقيادات اجتماعية ليس لها طابع التجذر فإن البعد التاريخي يصبح له دور إيديولوجي.

إن المهم في هذا النقاش هو ضرورة التمييز بين البعد التاريخي وبين ثقله، فوجود بعد تاريخي شيء، وثقل وقيمة ذلك البعد شيء آخر. والمطلوب هو ضبط قيمة الانفتاح على هذا البعد الزمني.

في هذا الإطار دائما نلاحظ أننا لازلنا إلى يومنا هذا في المجتمع المغربي لا نتوفر على إنتاج تاريخي بالمعنى الحديث، ليس هناك تاريخ اجتماعي، اقتصادي، ولازال التاريخ هو تاريخ الفئات العليا، تاريخ يعتمد على الوثائق المكتوبة. ربما الاهتمامات الجديدة بالتاريخ الجهوي أو المحلي سوف تكون مفيدة.

وأخيرا فرغم الأهمية التي يمكن أن يكتسيها البعد التاريخي في الدراسات السوسيولوجية، فإن هناك مميزات خاصة للتحليل السوسيولوجي ينبغي مراعاتها وأخذها بعين الاعتبار باستمرار، إنها الإلحاح على الإنصات للفاعلين الاجتماعيين وجميع أطراف المجتمع، عن طريق الاستمارة، الملاحظة، المقابلة، التاريخ الشفوي، الوثائق العائلية.



طرق التعامل مع الإحصائيات الرسمية

بالنسبة لهذا الموضوع سوف أتحدث في المرحلة الأولى بالأساس عن المعلومات الإحصائية الرسمية التي يقع جمعها عن طريق إجراءات معينة، من أهمها الإحصاءات العامة للسكان والدراسات الوطنية التي يقع إنجازها في بعض الميادين.

فبالنسبة للإحصاء العام للسكان مثلا لما نعترف به، نعترف بنتائج 1960-1952، وكان من المفروض أن يتم الإحصاء العام للسكان كل عشر سنوات، إلا أنه وقع تأجيله سنة 1970 و 1982، بحيث أصبحت المدة الفاصلة بين إحصاء وإحصاء 11 سنة عوض 10 سنوات الأمر الذي تنتج عنه مشاكل حسابية ومصاريف ظرفية. بينما هناك إحصاءات أخرى لا نعترف بها أهمها إحصاء 1947 الذي سوف نرجع له فيما بعد والذي له دلالات خاصة لأنه تم في مرحلة ما يسمى ب «عام البون» والجفاف. ولم يتم الاعتماد في هذا الإحصاء على الملاحظة المباشرة لكل أسرة بل تم الاعتماد على تقديرات المقدمين والشيوخ لعدد السكان، وتصريحات المواطنين. وكانت النتيجة أنه عندما أنجز إحصاء 1952 برزت أعجوبة وهي أن عدد سكان المغرب انخفض ب 000 600 نسمة ما بين 1947 و 1952 بينما لم يكن من الممكن على الإطلاق أن ينخفض عدد السكان. إن تضخم عدد سكان المغرب حسب إحصاء 1947 ناتج بالدرجة الأولى عن الظروف التي تم فيها ذلك الإحصاء، إذ أن ظروف التموين التي كانت في ذلك الوقت، والتي كانت فيها مواد مثل السكر، الزبدة، الزيت، الدقيق، إلخ توزع حسب عدد أفراد الأسرة، جعلت الناس يبالغون في حجم أسرهم.

إذن، نحن نعترف بإحصاء 1952 و 1936 قبله و1960 و1971 ثم 1982. بالإضافة إلى مجموعة من الدراسات الوطنية الكبرى التي يقع عادة إنجازها عن طريق عينات،

وأهم هذه الدراسات هي أولا : السلسلة التي تسمى بدراسة استهلاك ونفقات العائلات والتي أنجزت سنة 1964-63، ثم سنة 1971-70 وأخيرا سنة 1985-84 ولم يقع نشر النتائج الأولى لهذه الدراسة الأخيرة إلا منذ ثلاثة أو أربعة أسابيع، وترجع أهمية هذه الدراسات إلى كونها أداة أساسية في التخطيط الاقتصادي، لأنها تتضمن معلومات بنيوية حول تركيب بنية النفقات، كما أن النسب التي نحصل عليها انطلاقا من هذه الدراسات تشبه النسب الديمغرافية أو بعض النسب السوسيولوجية، أي أنها تعبر عن مظاهر بنيوية لا تتغير إلا في أمد طويل على 15أو 20 سنة مثلا.

هناك أيضا الدراسات الوطنية حول نظام التغدية والتي تنجزها وزارة الصحة، وخاصة تلك التي تتعلق بتغذية الأطفال. وهناك أيضا الدراسات التي أصبحت تنجز كل سنتين حول التشغيل والبطالة في المراكز الحضريةenquête sur l'emploi urbain والتي تعتبر أكثر تفصيلا من ما نجده مثلا في الإحصاءات العامة للسكان، هناك كذلك الدراسات التي يتم إنجازها حول بنية النسيج الصناعي، والتي تتم مرة كل عشر سنوات.

يمكن أن نضيف كأمثلة عن هذه الدراسات الوطنية الكبرى ما تقوم بإنجازه وزارة السكنى والتعمير، وزارة الصحة التي أنجزت آخر دراسة سنة 1987 حول الخصوبة والتخطيط العائلي Enquête nationale sur la planification familiale et la fécondité ومن جملة ما يتضح من خلالها ظواهر تبدو لي غريبة جدا، حيث تبرز هذه الدراسة مثلا أن نسبة النساء المتزوجات والقادرات على الحمل اللواتي يستعملن نوعا من أنواع وسائل منع الحمل قد انتقلت بسرعة هائلة إلى 38 % بينما آخر الدراسات التي أنجزت حول نفس الموضوع والتي أنجزت في منتصف السبعينات حددت هذه النسبة ب 8 %. نفس هذه القفزة الكبرى تدل عليها بعض مكونات الإحصاء العام للسكان لسنة 1982، الذي أبرز لأول مرة أن المغرب يبدو كما لو كان قد بدأ ينتقل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة في ما يسمى بمراحل الانتقال الديمغرافي، أي بدأ ينتقل من المرحلة التي يقع فيها انخفاض هائل في معدل الوفيات بدون انخفاض في معدل الولادات، بل نسبة الخصوبة

تبقى قارة أو ترتفع إلى مرحلة جديدة تصبح فيها نسبة الولادات أو الخصوبة تنخفض بقوة، وبالتالي فإن ما يقدم الآن كرقم في ما يخص معدل النمو الصافي أي :

الولادات ناقص الوفيات زائد أو ناقص الهجرة إلى الخارج هو حوالي 2.8 % بينما كان الحديث سابقا عن 3.2 أو 3.3 %.

من أهم هذه الدراسات كذلك بالنسبة لنا هي ما يسمى بالإحصاء الفلاحي الذي يختلف عن الاحصاءات الثانوية التي تقوم بها وزارة الفلاحة حول المحاصيل، المردودية إلخ.

أما الإحصاء الفلاحي فهو عبارة عن دراسة بنيوية يتم إنجازها دائما عن طريق عينة، تحت إشراف وزارة التخطيط وذلك قصد دراسة الوحدات الانتاجية ونظام الإنتاج السائد فيها على صعيد المغرب، وقد أنجزت هذه الدراسة سنة 1975-74. وهناك أيضا الإحصائيات التي تنشرها مختلف المصالح سواء المؤسسات العمومية أو الإدارية حول التعليم، التجهيز، الصناعة، التجارة، مكتب الصرف، بنك المغرب إلخ. ما يهمنا هنا هو كيف يتعامل الباحثون مع هذه الإحصائيات كيف يجب أن نتعامل معها، وما هي الاحتياطات الضرورية التي ينبغي اتخاذها في هذا الإطار ؟

على العموم، يظهر لي أنه إذا تصفحنا مختلف الأطروحات سوف نجد أن أسوأ طرق التعامل مع هذه الإحصائيات يوجد الآن لدى الاقتصاديين، حيث أن الأغلبية الساحقة للدراسات الاقتصادية تكتفي بجمع معلومات رسمية دون القيام بعملية نقدية فيما يخص صحتها، مصداقيتها، ومدى تعبيرها عما تتحدث عنه، بل تتعامل مع تلك المعلومات كما لو كانت حقائق ثابتة، وجل ما يسمى بالتحليل الاقتصادي في المغرب لا يأتي بمعطيات جديدة بقدر ما يأتي بأفكار يقع إسقاطها في الغالب على معطيات غير ملائمة للإطار النظري والفكري الذي تريد أن تتعامل معه.

ما يهمنا حاليا هو هذا التعامل الخام، اللانقدي مع معطيات سوف نرى أن التعامل معها يجب أن يخضع لعدد كبير من الاعتبارات. وفي هذا الإطار سوف ننطلق من تسجيل بعض الملاحظات الأولية.

إن أهم ما يميز الإحصائيات أو الدراسات الرسمية هو أنها تنطلق من أهداف تختلف بصفة جذرية عن ما يتوخاه الباحثون، فأهدافها المباشرة ترتبط عادة إما بضرورة إخبار أجهزة الدولة بما يروج في مختلف القطاعات، وخاصة بالتجاوب مع الشروط التي تفرضها جل المؤسسات التمويلية على الصعيد الدولي والتي لا تقبل تمويل أي مشروع إذا لم يكن قد سبقته دراسات، ومن هنا يأتي انتشار ما يسمى بمكاتب الدراسات. مع أننا نعرف مسبقا أن جل هذه الدراسات تأتي فقط لتزكية الاختيارات التي سبق أن وقع اتخاذها انطلاقا من معايير أخرى، وإذا لم يكن الهدف الأساسي هو التجاوب مع متطلبات المنظمات الدولية، فإننا نجد أن هذه الدراسات تكون مرتبطة بمناسبات معينة مثل إعداد المخططات الخماسية، أو المشاريع الكبرى سواء في ميدان الفلاحة أو الصناعة أو التعليم إلخ.

والمهم أن الغاية الأساسية لهذه الإحصائيات هي غاية إجرائية عملية نفعية، بل إن مبدأ الفائدة والمنفعة يتحكم كما سوف نرى في طريقة صياغة هذه الدراسات ونوعية المعلومات التي سوف يقع الإعلان عنها أو لا يقع الإعلان عنها، والأدوات والتعاريف التي تستعمل في هذا الميدان، وإذا تجاهلنا خلفيات وأهداف هذه الدراسات وغايتها فسوف نكون في حالة نقارن فيها ما بين التفاح والموز دون تمييز، حيث نجمع معطيات غير متجانسة، مع العلم أن أول شرط للتعامل الكمي والرياضي مع معطيات معينة هو ضرورة تجانسها أو أن لا يكون الاختلاف إشكالا وعائقا يطرح في المجال الذي نريد الاهتمام به، إذ لا يمكن القيام بعملية حسابية إلا إذا كان هناك تجانس في المعطيات لا يمكن أن نجمع مثلا الكؤوس مع السجائر.

وسوف نرى ان أول إشكال وأعمقه هو أن الغايات التي تنجز من أجلها هذه الأبحاث والإحصاءات العامة والدراسات الوطنية إلخ، هي غايات مرتبطة بمنظور سياسي، بأوضاع طبقية معينة، ولذلك سوف تقتضي الرغبة في معرفة بعض القضايا وفي نفس الوقت تغييب عدد كبير من القضايا. وسوف أقدم لكم في هذا السياق أمثلة من الدراسة التي نشرت أخيرا حول استهلاك ونفقات الأسر المغربية.

إن منطق المنفعة والفائدة إذن على المدى القريب أو المتوسط يتعارض إلى حد ما مع منطق المعرفة. ومن المؤكد أن الانطلاق من منطق الفائدة والمنفعة يعني أن الأمر لا يتعلق بمعطيات موضوعية حيث أنه لا تتم استشارة الباحثين في إنجاز هذه العمليات الإحصائية، كما أن جل ما يهمنا كمعطيات هي في الغالب معطيات محرمة على الإطلاق، وقليلة جدا هي الحالات التي سوف نجد فيها مصادر رسمية تريد أن تحصل على بعض المعلومات التي يحتاج إليها بحث سوسيولوجي. انطلاقا من هذا الإشكال الأول فسوف نكون إذن أمام معطيات وقع جمعها بارتباط مع غايات وأهداف وحاجيات وبرامج تختلف عن أهدافنا. والإشكال الذي يطرح هنا هو إلى أي حد يمكن توظيف المعطيات التي يقع التحصيل عليها من طرف هذه الدراسات في إطار بحث سوسيولوجي، ومن أجل أغراض معرفية مع العلم أنها لم تقنن ولم تخطط لهذه الغاية.

الإشكال الثاني هو أن هذا النوع من الإحصائيات والمعلومات الرسمية أصبح حجمها يتنامى بصفة سريعة جدا عبر الزمن، حيث أصبحت الأرقام عبارة عن نوع من الفيتيشية. مثلا في اللغة العربية من العبارات التي أكره شخصيا العبارة التي أسمعها عند بعض الناس «سوف أتحدث بلغة الأرقام»، في حين أن الأرقام كما سوف نرى يمكن أن نعطيها أي دلالة نريد، والمثال البسيط الذي يمكن أن أقدمه حول هذا الإشكال هو الذي يقدمه «لينين» حول الكأس، حيث يتسائل لينين كيف يمكن أن نحدد الفرق بين المتفائل والمتشائم، ويقول لنفترض أننا وضعنا أمامنا كأسا نصفه ممتلئ بالماء، فالمتفائل سوف يرى أن الكأس نصف ممتلئ في حين سوف يقول المتشائم أن الكأس نصفه فارغ. نلاحظ إذن أن نفس الواقع يمكن النظر إليه من زاويتين مختلفتين ومتعارضتين.

ليس هناك إذن شيء يمكن أن نسميه بلغة الأرقام، فالأرقام تحمل دلالات، لها حسب ونسب، لها جينيالوجيا مرتبطة بتعاريف، بإجراءات منهجية، بظروف البحث، وبدون اعتبارها هذه القضايا لايمكن لنا أن نحسم في أي شيء.

نلاحظ إذن أن ما يسمى بلغة الأرقام تتنامى بقدر ما يتنامى تدخل الدولة على صعيد المجتمع وهيمنتها وصدارتها على الصعيد المجتمعي ككل، كما يتنامى عصر الأرقام بارتباط مع الأدوار التنموية لأجهزة الدولة المعاصرة، يتنامى كذلك بارتباط مع الضغوط التي تمارسها العديد من المؤسسات الدولية بجمع معلومات إحصائية قابلة لإنجاز مقارنات كبرى عبر القارات والدول إلخ. نعرف مثلا أن منظمة الأمم المتحدة تصدر سنويا نشرات تتضمن كل واحدة منها 1000، 1500، 2000 صفحة مثلا : L'annuaire démographique des nations unies يتضمن كل سنة آخر المعطيات حول الأوضاع الديمغرافية. أما طريقة الحصول على تلك المعطيات فتتم عبر الإجراءات التالية : ترسل منظمة الأمم المتحدة استمارة تتضمن مجموعة من الأسئلة لكل دولة، ما يحدث في المغرب مثلا هو أنه في العديد من الحالات تعطى هذه الاستمارة لموظف بسيط لا يجيب على ما تتضمنه من أسئلة بالدقة المطلوبة، كما أن عددا كبيرا من الأرقام تتم صياغتها بطريقة عشوائية.

وسوف نرى أننا عندما نتعامل مع هذه الأرقام نلاحظ بالنسبة لنفس الظاهرة فرقا أساسيا في نفس السنة من مصدر لآخر. مثلا عملت خلال مدة على جمع الإحصائيات المتعلقة بعدد المسجلين بالمدارس الابتدائية والثانوية حيث لاحظت أن الفرق من مصدر لآخر يصل أحيانا إلى200.000 أو250.000، وكمثال آخر فإن ما أعلن عنه منذ أسبوعين حول نتائج الدراسة الكبرى المتعلقة بمصاريف واستهلاك العائلات، ما أعلن عنه رسميا من طرف وزير التخطيط، وما قيل من طرف وسائل الإعلام الرسمية -الإذاعة والتلفزة- يختلف عن ما أجده في نص الدراسة نفسه، ويمكن أن أضيف أن هذا البحث تم إنجازه سنة 1985-84 ورغم توفر كل وسائل الإعلاميات والمعالجة الميكانيكية، لم تنشر النتائج إلى الآن لأنه خلال مدة وقعت الرقابة عليها كما تم حذف عدد مهم من المعطيات.

إن الغاية من جمع العديد من المعلومات تتنوع كثيرا بحيث إذا كانت سابقا مرتبطة بأهداف مالية أو عسكرية أو أمنية، فسوف نجد غايات إضافية بالنسبة لعدد من الإحصائيات أو الدراسات، غايات مرتبطة باعتبارات إدارية أو ثقافية.

كأمثلة أخرى عن هذه الدراسات يمكن أن نشير أيضا إلى الأبحاث والتقارير والمونوغرافيات التي يقع إنجازها على صعيد كل جماعة أو إقليم أو منطقة،

أو بالنسبة لبعض القضايا قبل الإعلان عن المخططات الخماسية أو المشاريع الجديدة، أمام أبحاث من هذا النوع كيف يمكن توظيف المعطيات والمعلومات التي تتضمنها توظيفا معرفيا ؟ كيف يمكن لباحث يهتم بمنطقة معينة مثلا أن يستفيد من هذه المعطيات والمعلومات ؟

جوابي سوف يكون على الشكل التالي :

إن الأمر هنا يتعلق بالدرجة الأولى بمدى اعتبارنا لمجموعة من الإجراءات التي تسمح بتوظيف تلك المعلومات، وإذا تجاهلنا تلك الإجراءات أو لم نتابعها إلى نهايتها، فإننا سوف نكون أمام استدلالات مزيفة تقول ما لا تريد، وتريد مالا تقول. وأهم هذه الإجراءات هي التالية :

1-لا يوجد رقم أو إحصائيات كيفما كان نوعها لها دلالة في حد ذاتها، فدلالة الأرقام والمعلومات ترتبط بالدرجة الأولى بطريقة تعريف الظواهر، ولكي نوضح هذا الارتباط أشير إلى الأمثلة التالية :

فمثلا بالمغرب رغم طغيان المنظور الإسلامي للزواج لا زلنا نلاحظ تمايزا ما بين الزواج بمعناه القانوني، والزواج بمعناه الاجتماعي، فقانونيا نعرف أن تقديم الصداق هو الزواج بالنسبة للشرع أو مدونة الأحوال الشخصية، إذ بمجرد ما يحضر العدلان ويشهدان على دفع الصداق يكون الزواج قد تم. لكننا نعرف اجتماعيا أنه لا يقبل

اختلاء الزوج بالزوجة إلا إذا أقيمت الحفلة كظاهرة اجتماعية يقصد بها إشهار الزواج، وتعرفون في هذا الإطار أن هناك عشرات الآلاف من القضايا التي تعرض أمام المحاكم والمتعلقة بحالات أزواج couples هم من الناحية القانونية في حالة زواج في حين أنهم اجتماعيا غير ذلك.

مثلا في بداية التحاقي بالمغرب كانت قد صدرت دورية تسمح ببيع وسائل منع الحمل في الصيدليات بدون شروط طبية، وبدون فحص طبـي، وتتضمن في نفس الوقت هذه الدورية تعليمات أعطيت للأطباء فيما يخص الإجهاض في حالة ما إذا اقتنع الطبيب بموافقة المعنيين بالأمر على أن استمرار الأم في الحمل يشكل خطرا عليها، في ذلك الوقت أتذكر أن أطباء اتصلوا بي - أطباء ينطلقون من هذا المبدأ - وجدوا أنفسهم أمام حالات يؤكد فيها الزوج والزوجة أنهم يرغبون في الإجهاض، الأمر الذي تترتب عنه مشاكل في العلاقة مع أب الزوج أو الزوجة الذي قد يرفع قضية أمام المحكمة، قضية ترتكز على المنطق التالي : وهو أن الزوج والزوجة غير راشدين، وبالتالي فليس لهم الحق في اتخاذ قرارات تتعلق بمصيرهم.

لدينا إذن هذا التمييز بين الزواج بمفهومه الاجتماعي والزواج بمفهومه الشرعي أو القانوني، ونعرف في البوادي نوعا آخر من الزواج وهو الزواج بقراءة الفاتحة أو بحضور الشهود بدون تسجيل عقد للزواج، وتعرفون أن المحاكم لا تعترف بهذا الزواج ولكنه مع ذلك يعرف انتشارا كبيرا.

ما قلته هنا عن الزواج يمكن أن ينطبق إلى حدود كبير على الدراسات الإحصائية المتعلقة بمفهوم المنزل، حيث أن الانتقال من المنزل، من عدد المنازل إلى عدد الوحدات الأسروية، والوحدة الأسروية لها تعريف قانوني شرعي ولها تعريف سوسيولوجي، إن الانتقال من الظاهرة الأولى إلى الظاهرة الثانية ليس أمرا بسيطا. إذ يطرح حاليا مشاكل تحليلية كبيرة في المغرب، لأنه مع تفاحش الأزمة الاقتصادية والمالية، بدأنا نلاحظ من ضمن العواقب المباشرة لهذه الأزمة أن سن الزواج سواء بالنسبة للذكور أو الإناث بدأ

يتأخر أكثر فأكثر، ولأول مرة تبرز إحصائيات 1982 أن ما يقرب من 25 % من النساء في المدن اللواتي يصل سنهن إلى 25 سنة فأكثر غير متزوجات مع العلم أن الفتاة حسب التقاليد المغربية إذا وصلت إلى سن 18 أو 20 سنة على أكبر تقدير ولم تتزوج تعتبر من طرف أمها وأبيها بمثابة كارثة الدنيا والآخرة، في حين نلاحظ الآن أن نسبة النساء غير المتزوجات ترتفع، مثلا يلاحظ حسب دراسة أنجزت من طرف «جانيت أبو لهود» حول الرباط، أن هناك أحياء في الرباط يوجد بها حوالي 35 % من النساء غير المتزوجات، كما توجد بها العديد من المجموعات الأسروية تترأسها نساء، وهذا واقع مرتبط بظواهر أخرى، مثل ظاهرة الهجرة الداخلية والخارجية، وهروب الزوج من المسؤوليات الزوجية.

إذن فكل معطيات الإحصاء تعتبر وحدتها الأساسية والأولى هي المنزل، وأول خلط يقع هو أننا ننتقل من مفهوم المنزل كمفهوم نظري مجرد وغامض إلى مفهوم الأسرة أو العائلة.

هذا مجرد مثال ويمكن أن ننتقل إلى أمثلة أخرى.

مثلا فيما يخص تعريف العمل والبطالة. نعرف أن تعريف البطالة والعمل يخضع لاعتبارات تشكل في حد ذاتها اختيارات سياسية طبقية وإيديولوجية.

- الفئات النشيطة أي القادرة على العمل

- الفئات غير القادرة على العمل

والنشيط هو ذلك الشخص الذي تتوفر فيه الشروط الأولية التالية :

أ- يجب أن يكون في سن النشاط الذي لا يقع الإعلان عنه ولن تجدوه إطلاقا في الإحصائيات الرسمية، عادة يعتبر سن النشاط هو 16 سنة بالنسبة للأطفال الذكور و15

سنة بالنسبة للإناث، ونحن نعرف جميعا انه في البوادي وحتى في العديد من المدن الكبرى والصغرى والمتوسطة هناك أطفال 8 - 9 - 10 سنوات يشتغلون ولا يشكلون أقلية.

ب- يجب أن يكون الشخص قادرا على العمل والمقصود هنا بالقدرة الاستعداد الجسماني، ولهذا يتم إقصاء المعطوبين، المتقاعدين والمسنين، والأطفال الصغار.

ج - أن يكون الشخص يرغب في العمل

وانطلاقا من هذه المعايير الثلاثة يقع تقسيم هذه الفئة التي تسمى بالسكان النشيطين إلى قسمين :

- ما نسميه بالنشيطين الذين يشتغلون فعلا

- والنشيطين العاطلين

وفي الإحصائيات الرسمية المغربية يقع التمييز بين نوعيين من العاطلين :

أ - العاطل الذي ظل على هذه الوضعية منذ التحاقه بسوق الشغل CH1

ب - العاطل الذي تتوفر فيه شروط النشاط أو العمل، والذي كان يمارس عملا سابقا ثم خسره، ولم يتمكن من استرجاع نشاطه.

لكن الإشكال الذي يطرح حول هذه التعاريف كيف يقع تحديد الرغبة في العمل والاستعداد للنشاط، نلاحظ حاليا أنه في كل الحسابات المغربية حول السكان النشيطين أو اليد العاملة المتوفرة وحول نسب البطالة - وأترك حاليا أصناف البطالة التي توجد في المغرب - يقع تطبيق نماذج رياضية مسبقة بدون أي مبرر، حيث تعتبر هذه النماذج أنه بالنسبة للنساء اللواتي يصل سنهن إلى 15 سنة فما فوق أن 20 % من هؤلاء النساء

فقط هن اللواتي يرغبن في العمل ويبحثن عن شغل في المدن، وأن 5 % فقط من النساء هن اللواتي يبحثن عن عمل في البادية. أما النسبة الباقية فتعتبر أوتوماتيكيا غير نشيطة، وهذا اختيار سياسي وليس باختيار علمي. وإذا كنتم قد شاركتم في عمليات إحصاء السكان فقد لاحظتم أنه لا يقع إطلاقا طرح السؤال التالي على الرجل أو المرأة :

هل ترغب في العمل ؟ وعادة ما يقال للباحثين الذين تتم تعبئتهم في مثل هذه العمليات الإحصائية أنه كلما وجد الباحث نفسه أمام امرأة ينبغي أن يسجل FF أي Femme au foyer: امرأة تعيش في المنزل، أي أنه وإن كان لها سن الشغل والنشاط فهي لا ترغب في العمل ولا تبحث عنه ولا تريده، ويقال هنا أن الأمر يتعلق بأعراف وتقاليد مغربية.

ولو طرحنا هذا السؤال على النساء فأعتقد أن جواب نسبة مهمة سيكون هو أنهن يرغبن في أي نوع من العمل، بل إننا نلاحظ أنه حتى بالنسبة للفئات المتوسطة التي كان يرفض فيها الرجال على العموم عمل المرأة، أصبحت الآن تلح على ضرورة اشتغال المرأة قصد مواجهة تكاليف الحياة. وأكثر من هذا أن المعلومات حول النساء في إطار هذه العمليات الإحصائية تأتي من الرجال، وهذا ليس خطأ تقنيا تتحمل مسؤوليته الأطر المشرفة على الإحصاء، بل الأمر يتعلق بتعليمات وتوجيهات تفرض على الباحثين الذين يؤطرون العمليات الإحصائية اتخاد إجراءات من هذا النوع قصد تخفيف النتائج التي ستبرز فيما يخص حجم البطالة في المغرب.

إذن، فالمعلومات حول النساء تقدم من طرف الرجال، كما تعتبر كل امرأة لا تعمل بصفة أوتوماتيكية في الغالب غير نشيطة ولا تبحث عن العمل، وبالتالي لا يتم اعتبارها عاطلة بل ربة بيت فقط، ولا يقع الإلحاح في البحث عن معلومات إضافية في هذا المجال، كما أن النسب والتقديرات حول ما يسمى باليد العاملة في المغرب ليست نتيجة الإحصاء العام للسكان في حد ذاته، بل هي نتيجة لتفريغه، ونتيجة للتعليمات المسبقة التي تعتبر أن نساء البادية بصفة عامة لا يبحثن عن العمل.

وأن نسبة قليلة في الأحياء الشعبية بالمدن هي التي تبحث عن العمل، وأن النساء اللواتي يبحثن عن العمل يوجدن فقط في الأحياء الشعبية أو المتوسطة وما شابهها.

أريد الآن أن أقدم لكم النتيجة التي تترتب عن هذا الإشكال التعريفي المرتبط بتعريف المفاهيم وتحديد الإجراءات اللازمة لقياس ظاهرة معينة.

قارنت بين إحصاء 1971 وإحصاء 1982 فكانت النتائج كالتالي :

سنة 1971 : النشيطون المستعدون للعمل : 4041000

سوف ينتقل هذا العدد سنة 1981 إلى : 5999000

عدد العاطلين سنة 1971 : 276000

انتقل هذا العدد سنة 1982 إلى : 516000

عدد النساء في مجموع العاطلين سنة 1971 : 72000

انتقل العدد سنة 1982 إلى : 126000

نسب البطالة انطلاقا من هذه الأرقام :

سنة 1971 : 8.64 %

سنة 1982 : 10.76 %

لما تأكدت من مسألة التعريف بدأت أبحث في جداول أخرى، حيث كنت أبحث عن عدد النساء اللواتي وقع حسابهن كنساء يعملن في المنزل، أي لا يبحثن عن العمل.

سنة 1971 كان العدد هو : 829 000 2

سنة 1982 أصبح العدد هو : 341 000 4

وقع إذ أن إقصاء أربع ملايين من النساء من سوق الشغل بقرار سياسي، من المؤكد أن هناك نسبة من النساء لا يرغبن في العمل، ولكن مع ذلك ينبغي أن نتسائل هل فعلا أربعة ملايين من النساء قد بحثن عن العمل ووجدنه ولم يرغبن مع ذلك في العمل.

هنا قمت بعملية حسابية بسيطة، فقلت أنه من المؤكد أن طريقة تعريف مفهوم الشغل ومفهوم البطالة تقتضي تخفيفا مقصودا من حجم النساء - ونحن نتحدث الآن عن النساء بالخصوص- ولو وقع حساب هذه النسبة بطرق أخرى لوجدنا أن حجم العاطلين يرتفع بكثير، ولوجدنا كذلك أن نسب البطالة ترتفع كثيرا.

قمت إذن بتطبيق افتراضين وأعدت الحساب، حيث افترضت أولا أن هناك مبالغة، وخطأ في 20% أي أنه ما بين 829 000 2 تم اعتبارهن كنساء يعملن في المنزل ولا يبحثن عن عمل هناك 20 % من هؤلاء النساء لو سألناهن سوف نجد أنهن يبحثن عن العمل. ثم افترضت ثانيا أن 30 % من هؤلاء النساء تبحث عن العمل ولكن التدابير والإجراءات لم تمكنهن من العثور عليه.

حسب الافتراض الأول فعدد النساء العاطلات سينتقل من 000 72 إلى 638.000 سنة 1971، وسنة 1982 سينتقل العدد حسب نفس الافتراض من000 .126 إلى 994.000. وتلاحظون هنا أنني استعملت افتراض نسبة ضئيلة جدا أي 20 %، واليوم يبدو لي أنه في عدد من المناطق لو وجد الناس الفرصة لتشغيل جميع أفراد العائلة لفعلوا ذلك.

حسب الافتراض الثاني أي اعتبار أن 30 % من النساء يبحثن عن العمل سينتقل العدد من 000 72 إلى 92.1000 سنة 1971، ومن000 .126 إلى 428.000 سنة 1982 نحن هنا إذن أمام أخطاء غير بسيطة.

بعد ذلك قمت بإعادة حساب مجموع العاطلين، كان يقال أن عدد العاطلين سنة 1971 هو 349.000 عاطل، لما أضفت نسبة 20% أصبح العدد 915.000 هناك إذن فرق هائل بين الرقم الأول والرقم الثاني ولو استعملت نسبة 30 % فسوف يكون العدد أكبر.

إذا أعدنا الحساب دائما بإضافة 20 % فإن نسبة البطالة ستنتقل من 8.64 % إلى 18% سنة 1971. وتنتقل سنة 1982 من 10.76% إلى 20.11%.

وإذا استعملنا نسبة 30% فسوف تنتقل النسبة سنة 1971 من 8.64% إلى 22%، وسنة 1982 من 10.76% إلى 24%.

إذن لو قيل رسميا بأن عدد العاطلين في المجتمع المغربي انتقل من 22% إلى 24% فإنكم تعرفون بأن نسب البطالة التي تعتبر كارثية في المجتمعات الصناعية، حيث إذا تجاوز معدل البطالة 5% فإن أي حكومة ينبغي أن تقدم استقالتها، ولقد ظل هذا المعدل بمثابة قاعدة إلى أن حدث التطور الجديد في المجتمعات الصناعية منذ بداية السبعينات، ذلك التطور الذي أدى إلى ظاهرة جديدة لا يوجد أي تفسير نظري لها لحد الآن، ظاهرة يسميها الاقتصاديون الآن ب "جمود التضخم"، فعادة تؤدي الزيادة في الاستثمارات إلى الزيادة في عدد مناصب الشغل، وما يحدث اليوم في المجتمعات المصنعة الكبرى هو أن الزيادة في الاستثمارات تؤدي إما إلى انخفاض مناصب الشغل، أو أن عدد هذه المناصب يظل قارا. أي أنه كيفما كان الأمر يظهر أن هناك نسبة من البطالة لا يمكن تخفيضها، بينما إلى حدود الخمسينات والستينات لم تكن هذه الظاهرة معروفة على الإطلاق.

مثلا اليوم يوجد بالولايات المتحدة الأمريكية 10 ملايين عاطل، وفي ظروف أخرى لو قيل أن هناك 10 ملايين عاطل لوقعت ثورة، ولكن اليوم لا يعرف الاقتصاديون كيف يفسرون هذه الظاهرة، وكل مايلاحظ الآن أن النظام الصناعي بدأ الآن يتحول

في أسسه. لكن بالنسبة لمجتمع كالمجتمع المغربي- ونحن هنا نتحدث فقط عن البطالة المطلقة- حينما تقول أن البطالة قد وصلت إلى 24% وإذا أضفنا البطالة المقنعة والبطالة الموسمية فسوف نجد أن ما يفوق 50% من مجموع سكان المغرب عاطلون أو يقومون بأعمال بسيطة جدا.

تلاحظون إذن كيف أن الانتقال من تعريف إلى تعريف مغاير لنفس الظاهرة تترتب عليه فروق كبرى فيما يخص حجم الظاهرة والنسب المستعملة لقياسها.

ومع الأسف إذا اخذتم الأغلبية الساحقة للدراسات الاقتصادية والسوسيولوجية فسوف تجدون أن هذه الدراسات تنطلق من هذه الأرقام حول التشغيل والبطالة وتتعامل معها كما لو كانت حقائق منزلة من السماء عوض أن تنظر في طريقة صياغتها كان بالإمكان هنا أن أطبق نفس الافتراضات بالنسبة للرجال، حيث يمكن أن نتسائل مثلا هل لا زال بالفعل كل طفل له أقل من 15 سنة لا يبحث عن العمل، أم هل لا يجب على الأقل بالنسبة لبعض المناطق القروية وكذلك بالنسبة لبعض الأحياء في المدن أن نحدد سن الشغل قبل 15 سنة بكثير، وهذا واقع أصبح واضحا الآن وأعطيكم دليلا قاطعا حول ذلك، فأنتم تعرفون أنه منذ بداية الاستقلال إلى الآن كانت ظاهرة التسجيل في المدارس تتسم دائما بالازدحام حيث ظل عدد المقاعد المتوفرة دائما أقل من عدد الراغبين في الالتحاق بالمدرسة. في حين نلاحظ الآن ظاهرة جديدة إذ لأول مرة في السنة الفارطة تسجل من تسجل وبقي على الصعيد الوطني حسب الإحصائيات الرسمية 220.000 مقعدا شاغرا. من المؤكد أن دلالات هذه الظاهرة الجديدة متعددة، إذ ترتبط في جزء منها بالتعبير عن اليأس، كما ترتبط أيضا بمواقف العديد من الآباء والأمهات الذين أصبحوا يرون بأن التعليم لم تعد فيه فائدة، وبالتالي فمن الأحسن توجيه الأطفال لتعلم مهنة معينة كيفما كانت بدل الذهاب للمدرسة.

هذه الظاهرة تشمل لأول مرة الإناث، إذ لأول مرة سوف نرى الآن أن نسبة الإناث في التعليم الابتدائي والثانوي بدأت تتقلص بينما كانت تعرف تصاعدا مستمرا منذ بداية الاستقلال.

أرجع إذن إلى مسألة التعاريف لأقول : قل لي كيف وقع تحديدك سوف أحدد دلالتك، وإذا لم أكن أعرف حسب ونسب رقم معين وما يختفي وراءه من تعاريف واختيارات وإجراءات، فلا يمكن لي أن أحدد دلالة ذلك الرقم.

يمكن أن نضيف أمثلة أخرى لتوضيح نفس الإشكال حيث نلاحظ أن كل الإحصائيات حول ما يسمى بنقص التشغيل Le sous emploi أو البطالة الجزئية بمعنى حالة مجموعة من المواطنين الذين يشتغلون خلال فترة من السنة دون غيرها، وتعرفون أن هناك حسابات حول ما يسمى بالبطالة الجزئية، كيف يقع حساب هذه الظاهرة؟ مرة أخرى لا يمكن ضبط نسبة البطالة الجزئية، إلا عن طريق اختيار سياسي حضاري وإيديولوجي إذ ما معنى الشغل الكامل ؟ كم عدد أيام الشغل في السنة التي يشملها ؟ كم عدد الساعات في اليوم ؟ مثلا بالنسبة لكل الحسابات حول المغرب يعتبر التشغيل الكامل الشامل في البادية هو الذي يصل إلى 120 يوم من العمل في السنة. إذن اعتمادا على هذا المعيار نعتبر أن كل شخص اشتغل ستة أشهر أو ثلاثة أو شهر و 17 يوما، نحول تلك الشهور إلى أيام ونقارن ذلك مع مستوى 120 يوم في السنة، والفرق هو الذي سوف يسمى بطالة جزئية وكلما اتسع ذلك الفرق سوف ننتقل من نسب دنيا إلى نسب عليا.

لكن طريقة قياس هذه الظاهرة تعبر مرة أخرى عن اختيار معين، فمن قال لنا بأن الفلاحين لا يريدون العمل إلا 120 يوم في السنة. أذكركم هنا بالدراسات التي أنجزها Pascon والتي نشرت ضمن منشورات BESM تحت عنوان Etudes Sociologiques sur le Maroc حول العمل والبطالة في البادية حيث يقول Pascon أن الفلاح إذا كان يمر بمراحل عبر السنة يكون فيها تشغيله مكثفا وقويا جدا، فهو يمر أيضا من مراحل يبدو فيها كما لو كان لا يعمل، مثلا بعد عملية الحرث وفي نهاية الخريف، في حين أن الواقع عكس ذلك إذ أن عددا كبيرا من الفلاحين يحاولون تشغيل أنفسهم إما في الصناعة التقليدية أو الانعاش الوطني، أشغال البناء إلخ.

إذن فدلالة واقع نقص التشغيل ترتبط بطريقة تحديدنا للمعيار الذي بالمقارنة معه سوف نتحدث عن نقص في التشغيل أو عن بطالة، فلو قلنا بأن التشغيل الكامل في

البادية يصل إلى 150 يوم أو 250 يوم عمل في السنة، لو قلنا ذلك لوصلنا إلى مستويات من البطالة الجزئية تفوق بكثير ما يتم التوصل إليه انطلاقا من نسبة 120 يوم عمل في السنة. مع العلم أنه بصدد كل ما رأيناه حول البطالة يحسب كمشتغل كل شخص كان يعمل خلال الأسبوع السابق ليوم استجوابه، وكل الإحصاءات الرسمية تحدث عادة في الصيف الذي يعتبر أعلى مراحل التشغيل الذاتي في البادية : الحصاد وما يترتب عنه، الأفراح، السياحة، المواسم إلخ، لو تم القيام بنفس الإحصاء خلال شهر دجنبر أو مارس فمن المؤكد أن نسبة العاطلين انطلاقا من نفس التعريف سوف ترتفع بكثير.

نلاحظ إذن أن المشتغل حسب هذا التعريف هو ذلك الذي كان يعمل خلال الاسبوع السابق ليوم استجوابه، ويمكن أن نتصور بسهولة شخصا كان عاطلا لمدة تسعة أشهر مثلا ولم يجد شغلا إلا منذ عشرة أيام، ولم يكن يتبقى له سوى ثلاثة أيام من العمل في اليوم الذي تم استجوابه فيه. نعرف كذلك أن من أهم مميزات الطبقة العاملة والقطاع المنقب فيها (أي المنتمي نقابيا)، أن عدد كبيرا من المؤسسات لأسباب متعددة تفرض على عمالها الآن ما يسمى بالبطالة التقنية، ولو أخذنا هذه الظواهر بعين الاعتبار فسوف نرى أنه سواء فيما يخص الحسابات المتعلقة باليد العاملة أو البطالة المطلقة أو الجزئية أو المقنعة سوف تتغير النسب بشكل كبير.

مثلا بالنسبة للبطالة المقنعة يمكن أن نتساءل أين تبتدئ وأين تنتهي، فأنتم تعرفون أن البطالة المقنعة يقصد بها عادة تلك الأعمال التي تظهر كما لو كانت أنشطة ولكن ليست لها مردودية تضمن تلبية الحاجيات الأساسية والأولية، أين هو الفاصل بين البطالة المطلقة والبطالة المقنعة ؟ فالمرأة التي تبيع "النعناع" "الحناء" الفتيات اللواتي يبعن "البغرير" وعدد كبير من الذين ينتمون إلى ما يسمى بالقطاع الهامشي لو قمنا بحساب مدخولهم فسوف نلاحظ أنه ضعيف جدا، وربما إذا كان هؤلاء من المتسولين الذين يطلبون الصدقة في الازقة والشوارع لوجدنا أن مدخول من يطلب الصدقة في الشارع أحسن من ما تحصل عليه المجموعة الأولى. ولكن رغم ذلك تحسب هذه المجموعة في الإحصاءات الرسمية ضمن المشتغلين، لأن الشغل لا يتم تعريفه انطلاقا من مدى ضمانه للحاجيات الأساسية. مثلا يمكن أن نجد دكاكين لا تحتوي حتى على رأسمال

1000 درهم، وما قيمة هذا المبلغ اليوم ؟ ومع ذلك يتم اعتبار أصحابها مشتغلين. نفس هذه الملاحظات تنطبق على جل المفاهيم والمتغيرات التي نجدها في الإحصائيات الرسمية، أذكر منها مثلا الأمية التي يتم تعريفها بالتصريح، فالأمي هو من يصرح بأنه يعرف القراءة والكتابة مع أنه من الممكن أن لا يكون كذلك. كما أن كل إحصائيات حول الأمية رغم فداحتها لا تشمل إلا من يفوق سنهم 10 سنوات، أما من له سن أدنى من ذلك فلا يتم حسابه، والافتراض الضمني هنا هو أن جميع الأطفال الذين لهم أقل من 10 سنوات يوجدون كلهم بالمدارس. وأننا قد وصلنا بالتالي إلى نسبة 100% من التمدرس بينما نعرف أن الهرم السكاني في المغرب يتسم أساسا باتساع قاعدته وضيق قمته بحيث إذا وقفنا فقط عند رصد عدد السكان الذين يتراوح سنهم ما بين 6 و10 سنوات فسوف يكون لدينا ما يقرب من 15% من مجموع سكان المغرب، لو افترضنا أن 30% منهم فقط لايلتحقون بالمدارس فسوف نصل إلى نسب حول الأمية والتمدرس تختلف تماما عن النسب الرسمية، فمن قضى بالمدرسة مثلا سنة أو سنتين ثم انقطع بعد ذلك، هل يمكن أن نقول عنه أنه ليس بأمي، نحن نعرف أنه فيما يخص المصطلحات الحديثة في هذا المجال يقع الحديث عن ما يسمى بالأمية الوظيفية، فإذا قضى الشخص سنة أو سنتين ولم يستمر في تطوير معلوماته وتوظيفها، فإنه بعد سنة أو سنتين يصبح وضعه مشابها لذلك الذي لم يلتحق نهائيا بالمدرسة، حيث يعود المعني بالأمر هنا إلى الأمية المطلقة، إن هذه الملاحظات كما هو واضح لا يتم أخذها بعين الاعتبار في كل الإحصائيات الرسمية التي نتوفر عليها.

في نفس السياق، يمكن أن أضيف مثالا آخر حول معدلات التمدرس، فلما يقال أن نسبة التمدرس هي كذا يتم الانطلاق من اعتبار أن الطفل لا يبدأ دراسته الابتدائية إلا في سن السابعة، مع تجاهل كون الأطفال يلتحقون في العديد من المناطق بالمدارس في سن الخامسة.

مثلا بالنسبة للتعليم العالي كل الإحصائيات الرسمية الموجودة حاليا تفترض أن معدل سن الطالب الذي يصل إلى الجامعة هو 20 سنة، بينما الطالب الذي قضى حياة دراسية عادية يمكن أن يصل إلى الجامعة في الثامنة عشر من عمره.

المهم هو أننا نلاحظ في كافة الأحوال بالنسبة للإحصائيات الرسمية تقليصا من الظواهر المحرجة اعتمادا على إجراءات تعريفية وتدابير عملية وتعليمات، في حين يتم النفخ في ظواهر أخرى اعتمادا على نفس الطرق. لهذا أكرر أنه بدون معرفة الحسب والنسب فالرقم لا يعني شيئا. فمثلا المتواجد في المدرسة حسب هذه الإحصائيات هو كل من تسجل بها في حين أنني لا أعرف على الإطلاق في المغرب معلومات حول نسبة الأطفال من ضمن المسجلين الذين لا يحضرون على الإطلاق، وغياب هذه النسب له دلالات مهمة. مثلا بالنسبة للتعليم العالي وجدت في وقت معين أن الأغلبية الساحقة من طلبة كلية الحقوق هم الذين يهيئون الكفاءة وهذه الشهادة كما هو معروف تختلف كليا عن الشهادات الجامعية، وإذا أخذنا عدد هؤلاء الذين يهيئون شهادة الكفاءة بعين الاعتبار عند حساب عدد طلبة كلية الحقوق فسوف نلاحظ أن الأرقام ترتفع كثيرا.

لنأخذ مثلا آخر حول تصنيفات المهن والأنشطة حيث تعرفون أنه من أكبر وسائل تحويل وتشويه الإحصائيات الرسمية هو كل ما يتعلق بأنماط العمل أو ما يسمى ب : Les catégories Socio-professionnelles

ما يستعمل حاليا في المغرب هو ما يسمى بالتصنيف الدولي الذي تبنته هيئة الأمم المتحدة فيما يخص مجالات وأصناف النشاط، حيث يتشكل هذا التصنيف من ثلاثة أنواع :

1 - التصنيف الذي يتضمن ثلاثة أرقام

2 - التصنيف الذي يتضمن رقمين

3 -التصنيف الذي يتضمن رقما واحدا

بمعنى أن هناك تصنيفا من 1 إلى 999 حيث يتم التمييز بين 999 مجال من النشاط ثم هناك تصنيف من 1 إلى 99 (تصنيف من رقمين). وأخيرا هناك تصنيف من 1 إلى 09 يصل في بعض الأحيان إلى 11، وهذا التصنيف هو المتداول في المغرب.

لكي أعطيكم مقارنة حول هذا الموضوع أشير إلى أنني عندما كنت أختص في سوسيولوجية الشغل بالولايات المتحدة سنة 1961، كانت قد نشرت موسوعة لأصناف المهن التي يمارسها الناس، وكانت تتضمن هذه الموسوعة ما يفوق 245000 صنف من العمل، وهذا إشكال تقني فعلي فكل شكل من أشكال التصنيف إذا كانت له مزايا فله عيوب.

لنأخذ الآن التصنيف المتداول كثيرا، وهو تصنيف 11 فئة، من بين الفئات التي يتضمنها هناك أولا فئة الأطر العليا ثم ثانيا فئة المهن الحرة التي سوف أقف عندها فالمقصود بالمهن الحرة حسب تعليمات هيئة الأمم المتحدة هو كل شخص يشغل نفسه دون الاعتماد على الآخرين ويتوفر على نوع من الخبرة أو المهارة التي يمنحها للآخرين مقابل تعويض، ونتائج هذا التعريف في المغرب هي التالية :

فقيه المسجد يعتبر مهنة حرة

"السمسار" يعتبر أيضا مهنة حرة

العرافة تعتبر مهنة حرة

الكاتب العمومي يعتبر كذلك مهنة حرة إلخ.

ويتم إضافة هذه المهن إلى مهن أخرى كالمحاماة، الطب، الصيدلية، ويقع بالتالي النفخ في عدد الأشخاص الذين يندرجون ضمن فئة المهن الحرة. مثلا من أغرب ما لاحظنا حينما قمنا بدراسات حول أحياء الصفيح والأحياء الهامشية في المدن، أننا وجدنا نسبة مرتفعة من المهن الحرة، ولكننا عندما قمنا بتحليل المضمون وجدنا أن المشكل

يرتبط بالدرجة الأولى بالتعريف، لأن العرافة كما قلنا والعاهرة إلخ تعتبر ضمن المهن الحرة، يمكن أن نجد إذن بهذه الأحياء مثلا نسبة 6 أو 7 % من المهن الحرة، بينما لا يمكن أن تصل هذه النسبة في مدن كبرى كالرباط أو الدار البيضاء إلا إلى 2 %.

إذا انتقلنا إلى الفئة الثالثة التي تسمى بالبائعين **Les vendeurs** سوف نجد أن المقصود في هذه الحالة هو كل من يقوم بعملية البيع سواء كان بائعا متجولا أو بائعا بالجملة أو بنصف الجملة أو بالتقسيط أو بدكان يعتمد على رأسمال 500 درهم أو رأسمال مليار فرنك كل هؤلاء يتم دمجهم ضمن فئة واحدة، والإشكال الذي يطرح هنا هو هل يمكن افتراض الحد الأدنى من التجانس ما بين الناس في هذه الحالة ؛

سوف نلاحظ إذن أنه بالنسبة لجل فئات المهن يقع التساهل في شروطها، حتى يتم التقليص من حجم الفئة الأخيرة التي تتضمن من يعيشون على هامش المجتمع ولا يملكون مهام مضبوطة.

نفس الملاحظات السابقة تنطبق على الفئة الرابعة التي تتضمن المزارعين سواء تعلق الأمر بفلاح بدون أرض أو خماس أو رباع، من يملك 10 هكتارات أو 1000 هكتار، كل هؤلاء يعتبرون مزارعين.

أضيف مثالا آخر بالنسبة للصناعة التقليدية حيث تم في السنوات الأخيرة تضخيم لحجم هذا القطاع سواء على صعيد الإحصاء العام أو الدراسات الوطنية، ويقال أن عدد العاملين حاليا في هذا القطاع يفوق مليون ونصف، وهذا ما لا يمكن تصديقه، من أين يأتي هذا ؟ لأن تعريف الصناعة التقليدية يعتمد على المعايير التالية :

أ- معيار عدد المشتغلين، حيث يعتبر صناعة تقليدية كل مجال يعمل فيه أقل من 50 فردا

ب- معيار يرتبط بمدى اعتماد الصناع التقليديين على حد أدنى من التكنولوجيات العصرية وأين يقف هذا الاعتماد ؟ أعتقد أنه لا يوجد اليوم على الإطلاق مجال تقليدي لا توجد فيه بعض أصداء التكنولوجيات العصرية.

ج – المعيار الثالث يرتبط بالرأسمال، فالصانع التقليدي هنا يفترض فيه أنه لا يتطلب رأسمالا مهما لكي يضمن استمرار عمله، والرأسمال هنا غير محدد.

والنتيجة على العموم، هي أن عددا من الفئات يتم حشرها في إطار الصناعة التقليدية وتبرز بالتالي ظاهرة غريبة بحيث إذا تتبعتم الإحصائيات حول الصناعة التقليدية سيظهر لكم أنها من القطاعات التي تتضخم بصفة مهمة جدا، وهذه ظاهرة سوسيولوجية فعلية ولكنها في نفس الوقت ظاهرة مفبركة نتيجة للتعليمات والإجراءات المتبعة في قياس الظاهرة مع العلم أن هناك معامل كتلك التي تصنع الزرابي لا تختلف عن المعامل العصرية سواء على صعيد المعاملات أو نظام العمل السائد فيها، ولكن مع ذلك يقع حشرها ضمن قطاع الصناعة التقليدية.

إذن حسب هذه التدابير هناك مصالح طبقية اقتصادية، وهناك في نفس الوقت تصور عام يريد أن يخفف من بعض الظواهر المرضية داخل المجتمع والتضخيم في نفس الوقت من الظواهر الإشراقية.

أنتقل إلى المثال الأخير بالنسبة للتصنيف المهني، عادة عندما نستعمل التصنيف الذي يتضمن 11 فئة في المدن المتوسطة أو الصغيرة أو الأحياء الهامشية وحتى في المدن الكبرى والمناطق القروية المتطورة تبرز لنا ظاهرة غريبة إذا طبقنا التعليمات بشكل مضبوط، حيث نجد أن ما يقرب من 30 إلى 50 % من مجموع الأفراد الذين يشتغلون يتم إحصائهم واحتسابهم ضمن الفئة الأخيرة أي فئة السكان النشيطين غير المصنفين.

لكن الدليل على أن هذه التعليمات والإجراءات لاتعكس الواقع هو أنه عادة صنف "آخر" أي ماهو متبقي وما يفترض فيه أنه يشكل استثناء لايتجاوز 1 أو 2% من مجموع الظاهرة، يلاحظ أنه يشكل 40 أو 50% الأمر الذي يعني أن التصنيف غير صالح

برمته. أضيف مثالا آخر أعتبره مهما حول الإحصائات العامة للسكان التي يعتقد الناس بصددها أن الإحصاء العام للسكان يحسب المغاربة، وهنا مرة أخرى فالاختيار واضح والتعليمات واضحة، فالإحصاء العام يستهدف حساب سكان المغرب وليس السكان المغاربة، يتم ذلك لأنه لو افترضنا أن عدد المغاربة المهاجرين يشكلون مليون مواطن تقريبا، ولو تم إدماجهم ضمن الحسابات حول الدخل الوطني الخام وحول البطالة والتمدرس لارتفعت العديد من النسب المحرجة ولانخفضت العديد من المظاهر التي تبدو مشرقة.

مرة أخرى يتعلق الأمر هنا بمشكل التعريف والغايات من جمع المعلومات، وطريقة صياغتها.

فالإحصاء يهتم فقط بسكان المغرب وليس بالمغاربة، بل لا تتوفر حتى على الجهاز الكفيل بإحصاء كل المغاربة في كافة أقطار العالم.

مثلا من أصعب المشاكل التي تطرح خلال العمليات الإحصائية في المغرب هي تلك المتعلقة بإحصاء المتسولين والمتشردين، لأن هؤلاء يخافون ويهربون من أي ممثل للسلطة ومن المحتمل أن نجد ضمنهم بعض المتابعين قضائيا. كيف يمكن إذن إحصاء هؤلاء ؟

كما تطرح أيضا مشاكل تقنية بالنسبة لإحصاء الرحالة، إذ كيف يمكن حصرهم ضمن مجال معين قصد إحصائهم ؟

1 - والمهم أن هناك فئات كثيرة مشابهة لا يتم رصدها ضمن العمليات الإحصائية.

تنتقل الآن إلى الإشكال الثاني : كل الإحصائيات تحدد قيمتها انطلاقا من الأهداف والغايات من جمعها، والغايات تختلف، وإذا لم نعرف الغايات من جمع إحصائيات معينة سوف نسقط مرة أخرى في أخطاء تأويلية وتحليلة فادحة.

ويمكن أن نقدم كمثال على ذلك الدراسة التي أنجزت حول نفقات وتكاليف الأسر التي شملت عينة تضم 14600 منزل، وتتم الإشارة هنا إلى نفس البحث الذي أنجز سنة 59/1960 شمل عينة تضم 4325 منزل، وأن بحث سنة 70/1971 شمل عينة تضم 6459 منزل. والتمثيلية بالنسبة للدراسة الحالية ليست شيئا مبهما أو عاما، فهذا العدد أي 14600 منزل وقع حسابه لكي تكون النتائج المحصل عليها لها تمثيلية على المستويات التالية :

أ - تمثيلية بالنسبة للمغرب ككل.

ب - تمثيلية فيما يخص تقسيم المغرب بين المناطق القروية والمناطق الحضرية.

ج – تمثيلية فيما يخص تقسيم الوحدات المنزلية إلى مستويات اجتماعية مختلفة وكذلك تقسيم المصاريف حسب شكلها مثلا مصاريف اللباس، الكراء، العلاج الطبي إلخ.

إن هذا البحث لايستهدف التمثيلية حتى على صعيد الجهات أو الأقاليم والعمالات أو على صعيد مدينة أو وحدة فرعية.

وعلى العموم فالمقصود بأبحاث من هذا النوع هو التوصل إلى بعض النسب الأساسية التي تستعمل في التخطيط للقيام بإسقاطات أو تنبؤات على المدى البعيد بالنسبة مثلا للحاجيات الغذائية أو الطبية، لكن التغطية بالنسبة لهذا البحث تتم على الصعيد الوطني مع تقسيم ثنائي فقط بين المدن والبوادي، وبين مختلف المستويات الاجتماعية أو مختلف مجالات الإنفاق، ولكن نتائج البحث غير قابلة للتعميم على مدينة أو إقليم أو جهة. وإذا أخذنا كمثال في هذا الإطار ولاية الدار البيضاء التي يتجاوز عدد سكانها 3 ملايين، فقد أنجزت بها ملاحظات قليلة جدا، كيف يمكن تقسيمها على خمسة عمالات، وأحياء، وفئات اجتماعية ؟

لكل بحث إذن مجموعة من الغايات المعرفية وفي نفس الوقت مجموعة من الغايات السياسية والإيديولوجية.

يمكن أن نضيف أمثلة أخرى من هذا النوع، ولنأخذ الدراسة التي تنجز الآن كل سنتين حول البطالة والشغل في المدن التي تستهدف لأول مرة معرفة أوضاع الشغل والبطالة بدقة، إلا أن هذه التفاصيل تهم المدن دون البوادي لأن مشكل البطالة الجزئية والمقنعة في البوادي أقوى بكثير من ما هو عليه في المدن. كما أن المعلومات التي يقع الحصول عليها انطلاقا من هذه الدراسة لا يتم نشر إلا جزء قليل منها.

نلاحظ أيضا بالنسبة لهذه الإحصائيات الرسمية وإذا أخذنا كمثال الدراسة الحالية المتعلقة بنفقات واستهلاك الأسر أن كل الجداول هي عبارة عن مقارنة ما بين 1971-70 ثم 1985-84، لكن لماذا لا تقع المقارنة مع 1960-59 ؟ لو وقعت هذه المقارنة فإن كل التطورات التي تبرز في الحالة الأولى إيجابية، سوف تظهر سلبية، ذلك ما يبدو لنا واضحا من خلال المثال التالي :

لو أخذنا الفئة الأكثر غنى أي التي تمثل نسبة 10% التي تنفق أكثر من أي مجموعة أخرى، فحسب الدراسة المشار إليها سابقا، يقال أن نسبة الأغنياء قد انخفضت، ولو قمنا بتوسيع مجال المقارنة ليشمل أيضا أرقام 1960-59 فسوف نلاحظ العكس : حيث كانت هذه النسبة 28% بالمدن سنة 1960-59، ثم أصبحت 34% سنة 1970-1971 ثم انخفضت إلى 30% سنة 1985-84.

وفي البوادي كانت النسبة 26% سنة 1960-59، أصبحت 31% سنة 1971-70 ثم انخفضت إلى 27% سنة 1985-84.

تلاحظون إذن أننا حينما نقتصر على المقارنة بين أرقام 1971-70 و1985-84 يبدو لنا أن هناك تحسن ولكنا حينما نقارن مع وضعية 1960-59 فإننا نصل إلى نتائج عكسية.

المقصود إذن من هذه الملاحظات مرة أخرى هو هذه الأهداف التي تتجلى في التدابير التقنية والإجراءات العملية من كل بحث، والغايات هنا هي الغايات العملية والسياسية والإيديولوجية التي سوف أذكر مثالا إضافيا حولها، فإذا اطلعتم على الأطروحات الجامعية أو الإحصائيات الرسمية حول الميزانية والقضايا المالية سوف تلاحظون أن ما يقدم حول مصاريف وتكاليف الدولة هي الاعتمادات المفتوحة وهناك فرق كبير ما بين الاعتمادات المفتوحة وما يقع تنفيذه وإنجازه فعلا من تلك الاعتمادات. وعندما يقع الحديث عن مداخيل الدولة نجد في بعض المستويات أن الحديث يقع حول المداخيل النظرية أي حقوق الدولة، وفي بعض المستويات- وحسب الغايات يقع الحديث عن المداخيل الفعلية للدولة، لأنه إذا تحدثنا في بعض الحالات عن ما هو منجز من حقوق الدولة فسوف نلاحظ نتائج عكسية. لتوضيح ذلك أعطيكم مثالا من التجربة التي عشناها في المجلس البلدي لمدينة الرباط، حيث وصلت ميزانية المجلس إلى حوالي 11 مليار سنتيم، في حين أن حقوق البلدية على مجموعة من الأشخاص كانت تفوق 20 مليار سنتيم، ولكن تلك الحقوق هي نظرية لأنه ليست هناك إمكانية لاستخلاصها نظرا لعدة اعتبارات، إما لأن الأمر يتعلق بحقوق المجلس البلدي تجاه كبار المسؤولين في البلاد، أو تجاه مدارس أو مستشفيات لا يمكن أن نطبق عليهم الإكراه البدني أو الحجز.

لذلك فعندما يقع الحديث عن القضايا المالية ينبغي أن ننتبه لهذه المفارقة، فهناك مجالات معينة يتم التركيز فيها على الاعتمادات وليس على التنفيذ، وفي ميادين أخرى يقع التركيز على التنفيذ، مثلا كل الخطاب الرسمي حول التجهيز يتحدث عن الاعتمادات فقط، حيث يقال مثلا سوف يتم إنجاز المشروع الفلاني بغلاف مالي قدره 600 مليار أو 900 مليار، يتم ذلك لأغراض دعائية، دون أن يتم الحديث فيما بعد عن المبالغ المالية الفعلية التي تطلبها إنجاز ذلك المشروع.

3- الإشكال الثالث يرتبط بطريقة جمع المعلومات، وبعبارة أخرى فهنا تثار مشكلة الإجرائية،بمعنى قل لي كيف وقع التعرف عليك سوف أقول لك من أنت، لأن

اختيار أداة معينة للمعرفة ليس اختيارا محايدا، بل الأداة تصنع المضمون في العديد من جوانبه. فلو لم يتم اكتشاف الميكروسكوب مثلا لما أمكن الحديث عن جل ما نسميه اليوم بالظواهر البيولوجية. مثلا الصراع الطبقي كان موجودا قبل «ماركس» ولكن سوف لن يتم الانتباه إليه بشكل مضبوط ودقيق إلا بعد ماركس.

نفس الشيء يمكن أن يقال عن الغريزة الجنسية أو الإحباطات التي كانت موجودة أيضا قبل فرويد ولكن رصدها الدقيق سوف لن يتم أيضا إلا بعد «فرويد» الذي لم يصنع واقعا جديدا، بل صنع أداة مكنتنا من اكتشاف جوانب لم نكن نلاحظها في الواقع. إذن فالأداة سواء كانت نظرية أو منهجية تصنع الواقع.

لتوضيح هذا الإشكال الثالث يمكن أن نلاحظ أن كل الإحصائيات حول الدخل أو الإنتاج الوطني الخام تطرح علينا إشكالا محرجا جدا يتمثل في كون تلك الإحصائيات إذا نظرنا إليها في تقلباتها توحي لنا بأن المجتمع المغربي يعيش الآن زلزالا أساسيا، وأنه دخل في مرحلة الانهيار، لكن إذا لاحظنا ما يروج داخل المجتمع فنحن نعرف أن هناك أزمة، صعوبات إلخ، لكن نلاحظ في نفس الوقت العديد من الأنشطة التي تستمر، لنلاحظ مثلا حركة البناء وشراء السيارات الجديدة، فنحن لم نصل في المغرب إلى مستوى كالكوتا أو بومباي في الهند حيث تمر السيارات البلدية كل صباح عبر الشوارع لجمع جثث حوالي 500 فرد يموتون ما بين الليل والصباح.

كيف يمكن إذن أن نفسر هذا الفرق ما بين الإحصائيات الرسمية وما يروج فعلا على مستوى الواقع، لما حاولت أن أدرس هذا الإشكال مع إخوان آخرين وصلت إلى نتائج هي في جزء منها خلاصات تقنية، من جملتها أن الحسابات التي توجد عندنا تحاول بالدرجة الأولى قياس القطاع العصري النقدي المندمج في الشبكة الرأسمالية بينما الأدوات المعرفية التي يتم الاعتماد عليها لقياس القطاع العصري أو ما أسمته بالقطاع لما بعد تقليدي، هي أدوات محدودة جدا، حيث لا يتم الاهتمام هنا مثلا بتقاليد التعاون والاكتفاء الذاتي، مثلا لا توجد في المغرب على الإطلاق إحصائيات مضبوطة حول الثروة

سواء لدى مصلحة الضرائب، أو وزارة الداخلية أو أي جهة كانت، وليست هناك رغبة للحصول على معلومات من هذا النوع.

والمهم أن ما يقع قياسه على العموم هو ما يرتبط بشبكة المعاملات النقدية التي تندمج في الإطار الرأسمالي أو القريب من الرأسمالي، ولذلك لا يتم مثلا رصد المداخيل السرية واللامشروعة، السوق السوداء، الرشوة، التعاون ما بين الأسر، الدعارة إلخ.

ما يتضح إذن هو أن هناك خاصة سوء تقدير لحجم ما يسمى بالقطاع الشعبي أو الهامشي، وفي هذا الإطار يمكن لي أن أقول بأنه لدينا تصورات خاطئة حول مدن الصفيح مثلا، حيث أعرف عشرات العائلات التي تعيش في أحياء الصفيح والتي يصل مدخولها الشهري إلى 3 أو 4 ملايين فرنك. هناك أيضا أشكال ومظاهر الفساد التي انتشرت الآن حيث لاحظت شخصيا بفرع البنك الشعبي بلندن أن عدد الحسابات البنكية يصل إلى 6000. وهذا العدد يشمل بالدرجة الأولى النساء اللواتي يشتغلن في عالم الدعارة وليس العمال، حيث هناك بعض النساء اللواتي يرسلن مثلا باستمرار حوالي 60000 درهم لعائلاتهن بالمغرب كل أسبوع.

أمام ظواهر من هذا النوع تساءلت لو وقع في المغرب إغلاق إمكانية الهجرة وانتقال المساعدات من المهاجرين في الخارج إلى ذويهم بالمغرب، تلك المساعدات التي وصلت في السنة الفارطة إلى 1250 مليار سنتيم في حين أن مجموع قيمة الإنتاج الفلاحي خلال نفس السنة لم تصل إلا إلى 300 مليار سنتيم.

وإذا افترضنا أن نصف مبلغ 1250 مليار سنتيم فقط قد تم توجيهه إلى البادية، أي 600 مليار فمعنى ذلك أن الأمر يتعلق بضعف كل ما أنتجه الفلاحون بزراعتهم وماشيتهم وصناعتهم التقليدية إلخ.

لو وقع إذن إغلاق إمكانية الهجرة، فنحن نعرف أن مناطق بكاملها تعيش من خلال الهجرة، من أين سيعيش هؤلاء إذن ؟

أرجع إذن إلى الإشكال الذي طرحته والمتعلق بالتناقض ما بين الحسابات حول الانتاج الوطني وبين ما يلاحظ حول المستوى المعاشي، حيث يظهر كما قلت أن هناك مشاكل تقنية من جملتها التركيز على القطاع النقدي المندمج في الإطار الرأسمالي وتجاهل ما تبقى. من هذه المشاكل أيضا عدم القدرة على حساب العديد من المبادلات التي يفوق حجمها بكثير ما يقع الاهتمام به كالتضامن الذي لا يأتي فقط من الخارج ولكن من الداخل أيضا، حيث نعرف مثلا في عدد من المناطق أن أي فرد يجد شغلا يصبح يعاني من ما نسميه في علم الاجتماع بالطفيلية الاجتماعية، حيث يتم تحميله مسؤولية العائلة أو الإخوان أو الجد إلخ.

وجدت أيضا عنصرا آخر مرتبطا بهذا الإشكال وهو أنه في رأيي من لا يزال يتسلم زمام الأمور في عدد من الميادين هم من أسميتهم بأبناء الحركة الوطنية.

ونحن الآن بصدد انتقال زمام الأمور من أبناء الحركة الوطنية إلى ما أسميه بجيل الاستقلال، وهناك فوارق جوهرية ما بين الجيل الأول والجيل الثاني. فأبناء الحركة الوطنية تلقوا تربية تميزت بتقاليد إسلامية وأخلاقية قوية، مثلا «اللي فكرشو العجينة» لا نقول له حتى السلام عليكم، ومعنى ذلك أننا أمام جيل آخر يختلف تماما عن الجيل الأول.

وهذا الجيل له مميزات هي التي بدأنا نلاحظها حاليا، وأعتقد أن جزءا من ما يسمى بالأزمة على العديد من المستويات، يتمثل في انتقال زمام الأمور شيئا فشيئا إلى هذا الجيل الذي ليست لنا الفرصة الآن للحديث عن خصائصه، ولكن يمكن القول بأنه على العموم جيل تربى على أحلام ورؤى أخرى تجاه نفسه ومستقبله، جيل سوف يعيش تراكما للإحباطات.

هناك إذن جيل ينقرض في مقابل جيل تتصاعد أهميته، وحول هذا الموضوع أذكر فقط بأنه ما يقرب من 79% من مجموع المغاربة الأحياء حاليا قد ولدوا بعد 1956، أي أنه 80% من المغاربة لم يعايشوا مرحلة الاستعمار، بل تربوا في إطار آخر وظروف أخرى، هؤلاء هم الذين نلاحظهم الآن ضمن الأساتذة الجدد، الموظفين الجدد، الجامعيين الجدد، القياد الجدد، لاحظوا أشكال العنف الموجودة الآن، وأشكال الانتحار، نوعية المعاملات داخل الأسر، قيل لي مثلا بأن عدد القضايا المعروضة الآن أمام المحاكم والمتعلقة بنزاعات ما بين الأب والأبناء، ما بين الأخ وأخيه يفوق عددها 200000 أو 250000.

مثلا مؤشر مستوى المعيشة ينبني على تصور على سلة تضمن 213 من المكونات، ومن بين التصورات التي يتأسس عليها هذا المؤشر أن ثمن كراء المنزل لا يتجاوز في كافة الأحوال 13 أو 14% من مجموع الدخل الفردي، وأن مصاريف النقل لا تتجاوز أيضا أكثر من 3 % من مجموع الدخل الفردي فهل هذا صحيح ؟

نحن إذن مرة أخرى أمام طريقة معينة في صناعة المعلومات والغايات من جمعها التي ترتبط باختيارات وتعليمات.

4 - المعيار الرابع يرتبط بمناسبة الخلط ما بين المصادر والمستويات وإن كانت كلها رسمية وهذا الخلط يعتبر من الأمراض المتفشية بصفة مطلقة، مثلا من الناحية الرياضية لا يمكن أن نجمع ما بين معطيات ناتجة عن إحصاء ومعطيات ناتجة عن عينة. فالإحصاء تغطية شاملة في حين أن العينة لها مستويات من التمثيلية دون غيرها، وكل مستوى من التمثيلية يقتضي في نفس الوقت ما يسمى بهامش الخطأ. وما نجده في هذا الإطار هو الخلط ما بين معلومات صادرة عن إحصاء أي عن تغطية شاملة ومعلومات صادرة عن عينات، مع معلومات صادرة عن عينات، مع معلومات ناتجة عن مونوغرافيات، مع معلومات ناتجة عن مصدر واحد فقط، مع معلومات مصدرها الأساسي هو المطبوعات الدولية كنشرات منظمة الأمم المتحدة، البنك العالمي، إلخ، في

حين أن ما تتضمنه هذه النشرات من معطيات ومعلومات هو ما أعطى لتلك المنظمات من طرف مسؤولين على أدنى المستويات هنا في المغرب بشكل غير مضبوط وغير دقيق. لايمكن إذن على المستوى المنهجي الخلط بين هذه المستويات، لأن هناك اختلافا كبيرا بينها على مستوى التعاريف، المنهج، السياق والاهداف، ولذلك لايمكن أن نجمع بين أرقام وإحصائيات إلا باعتبار تشابه الزمان والمكان والسياق والتعاريف وطرق الحصول على المعلومات، وبدون ذلك فسوف نكون أمام عمليات سحرية لا دلالة لها إطلاقا على الصعيد الفعلي.

ليس هناك إذن رقم يتوفر على دلالته في حد ذاته، فالرقم لا دلالة له إلا بإحالته على رقم آخر، لو قُلتَ لي مثلا بأن عدد المنتحرين في المغرب هو 1000 فسوف لن أتمكن من معرفة هل تتفاحش هذه الأوضاع، هل هي قارة، هل تتقلص، لأن رقم 1000 لا قيمة له إلا بالمقارنة مع حجم الفئات المعنية بالأمر، وبالمقارنة مع معلومات ومعطيات حول نفس الظاهرة في مرحلة سابقة. إذن فرقم واحد، نسبة واحدة أشياء لادلالة لها، فالدلالة ممكنة عندما نكون أمام سلسلة من الأرقام والنسب كي نلاحظ السياق، فالدلالة إذن ترتبط بالسياق.

5 - المعيار الأخير هو ما يرتبط بمسألة رسمية المعلومات أي كونها تأتي من مصادر رسمية وأجهزة إدارية وحكومية.

إن هذه الخاصية إذا كانت لاتشكل عائقا في الدول والمجتمعات التي حسمت في إشكال النموذج الحضاري والمجتمعي العام الذي يريد الناس أن يعيشوا ويتطوروا في إطاره بحيث يصبح الصراع داخل النموذج وليس بين نماذج متعارضة ومختلفة، فإنه بالنسبة لحالة مثل حالة المجتمع المغربي فبمجرد أن تكون المعلومات ناتجة عن مصادر رسمية، فذلك يعني أنها تتضمن منذ البداية عدة سلبيات ناتجة عن كل التصورات السائدة حول الدولة والأجهزة الرسمية، حيث أن هناك إحصائيات يبالغ الناس في أجوبتهم خلالها، وهناك قضايا أخرى يقلصون منها.

مثلا واكبت بعض الابحاث التي تم إنجازها حول مدن الصفيح والتي اعتقد الناس خلالها أن الهدف من البحث هو إنجاز مشروع سكني، ولذلك عملوا على تقديم أرقام خيالية حول كل الأسئلة المتعلقة بالشغل والدخل، وغايتهم من وراء ذلك هي إبراز قدرتهم على أداء ثمن القطعة الأرضية وتكاليف البناء، وفي ظروف أخرى سوف نلاحظ أن الناس يتحدثون بمنطق مغاير، كما لو أن كل المعلومات سوف تستفيد منها مصلحة الضرائب أو الأمن الوطني إلخ.

إن ما نقصده هنا هو أن المعلومات والإحصائيات تتأثر من جهة بالتصورات السائدة لدى المواطنين وكذلك بالتصورات السائدة لدى الأجهزة الرسمية كمثال واضح على ذلك يمكن أن نتحدث عن كل ما يتعلق بالهرم السكاني حسب فئات الأعمار حيث هناك ظاهرة غريبة في المغرب حول هذا الموضوع تتمثل في وجود أرقام خيالية في مستويات معينة، وفي المقابل أرقام هزيلة في مستويات أخرى، ومستويات الأرقام الخيالية هي تلك التي تتضمن أرقام تنتهي بصفر أو خمسة، حيث هناك نزوع عام في المغرب لدى مختلف الفئات، ذكورا وإناثا لتقديم أجوبة حول السن تنتهي إما برقم صفر أو خمسة (15 سنة، 20 سنة، إلخ)، وهناك أبحاث جامعية كثيرة تم إنجازها قصد تصحيح هذا الهرم السكاني. هذه الأرقام الخيالية ناتجة كما نعرف عن مواقف النساء من مسألة السن بل وحتى الرجال يعرفون مثلا أن القروض البنكية لاتقدم إذا تجاوز الشخص سنا معينا، ولذلك يلجأون إلى صياغة أجوبتهم حسب متطلبات الواقع.

كمثال آخر حول نفس الأشكال يمكن القول أن كل المحاولات لدراسة الدخل والثروة في المغرب فشلت لحد الآن نظرا لسيادة نوع خاص من التصورات فيما يخص علاقة المواطنين بالدوائر الرسمية، حيث نلاحظ أن بعض الفئات تبالغ في تحديدها للدخل في حين أن فئات أخرى تقوم بالعكس.

إن الأسئلة حول الدخل من المفروض أن تتجه نحو مجتمع صناعي تنتشر فيه العلاقات المأجورة أما في مجتمعات أخرى فمن الصعب ضبط المداخيل، فحتى الأوساط

البرجوازية لم تتعود في هذه المجتمعات على ضبط الحسابات. فالبرجوازي عندنا مثلا له ثلاثة حسابات : حساب متشائم يقدمه للمسؤول عن الضرائب، حساب متفائل يقدمه للأبناك في حالة الحاجة إلى قروض، وحساب ثالث يحتفظ به لنفسه، ويلاحظ في المغرب أنه لايوجد أي قانون يفرض على المواطن التصريح بثروته، وبالتالي فنحن لانعرف شيئا عن الثروة، إن هذا النوع من المعلومات يعتبر مستحيلا - تقريبا - في المغرب إذ هناك مصاعب سياسية، تقنية تحول دون معرفة أشكال توزيع الثروة.

الإجراءات الكفيلة بضمان استعمال ملائم للإحصائيات الرسمية :

-أ- إن الحرص والحذر لايعني اتخاذ مواقف عدمية من هذه الإحصائيات الرسمية، بل يعني ضرورة التعامل مع المعطيات في سياقها الزماني والمكاني ومراعاة مصادر المعلومات، والغايات من جمعها، وأدوات المعرفة المستعملة، خاصة إذا كان الأمر يتعلق بمؤشرات ذات حساسية ودور هام على صعيد التحليل السوسيولوجي، مع محاولة تجنب بعض الأخطاء في التعامل مع تلك الإحصائيات الرسمية، والتي استعرضنا البعض منها.

-ب- هناك عدة معطيات يجب ويمكن توظيفها والتعامل معها مع تسجيل بعض الملاحظات النقدية حول دلالاتها وحدود تلك الدلالات.

-ج- يمكن استعمال جزء من هذه المعلومات كمعطيات، لأننا لانتوفر على معطيات أحسن منها، ولكن يجب أن لانتعامل معها كحقائق مطلقة، بل كمعطيات في انتظار تحسينها وتطويرها مع السهر على مقارنتها إن أمكن مع معلومة محدودة.

-د- إن التحفظات حول هذه المعطيات يمكن أن تقل إذا قمنا بإعادة تركيبها في نسب، مؤشرات، معاملات، اتجاهات. ذلك أن احتمال الخطأ في المظاهر البنيوية أقل من نسبة الخطأ في حالة التكميم. فإذا وجدنا أن هناك ارتفاع بصدد ظاهرة معينة فيمكن أن تكون النسبة 10% أو 20%، المهم هو أننا أمام ارتفاع وليس انخفاض. ومن فوائد

هذا التعامل أنه يبعدنا عن الخطاب الرسمي والدلالات الرسمية، إذ في العديد من الحالات تترتب عن التعامل التركيبي نتائج جديدة.

-٥- من الممكن أيضا إعادة تفريغ واستغلال العديد من المعطيات الرسمية لكي تصبح أكثر ملاءمة مع مشروع البحث الذي نريد إنجازه، إن إعادة تفريغ المعطيات تتيح إمكانية دراسة الترابطات وتحديد التوجهات والدلالات، ذلك ماقام به "دوركايهم" مثلا عندما قام بإعادة تفريغ معطيات حول ظاهرة الانتحار حيث توصل من خلال ذلك إلى ضبط الترابطات والتفاعلات وبناء تحليل سوسيولوجي حول ظاهرة الانتحار.

الاستعمالات الممكنة للتقنيات البيوغرافية

على صعيد البحث السوسيولوجي

الجزء الأول

سوف أستعمل بدل عبارة السيرة الذاتية، عبارة المقاربة البيوغرافية، وفي هذا السياق سأتحدث عن عدة قضايا من أهمها:

1 - ماهي الأسس أو الظروف التي دعت الى استعمال هذه الأداة، أي ماهي الحيثيات سواء على الصعيد المنهجي أو النظري أو على صعيد المضمون والمواضيع التي أدت الى استعمال المقاربة البيوغرافية كأداة منهجية وكطريقة للتعرف على واقع؟

2 - ماهي الأسس المنهجية أو النظرية التي تجعل استعمال هذه المنهجية في الظروف الراهنة ضروريا في جل الحالات؟

ثم سوف أتحدث عن مضمون المقاربة البيوغرافية وسوف يتجلى بسرعة أن الامر لا يتعلق بتقنية واحدة بحيث يمكن القول أننا أمام أسرة من المقاربات المتشابهة، وتشابهها هو الذي يجعلها تنتمي الى نفس الاسرة، يتعلق الامر إذن بأسرة من التقنيات ترتبط فيما بينها بتوجه معين، قضايا مشتركة وحدود مشتركة.

ماهي إذن عطاءاتها التي تأكدت، ماهي حدودها كما تأكدت؟

1 - على المستوى الثالث، سوف أتحدث عن بعض الاجراءات العملية خاصة ما يتعلق بالترتيبات الإجرائية قصد التحضير لجمع معلومات بيوغرافية، ما المشروط فيها، ماهي المراحل؟ كيف يمكن الحصول عليها؟ كيف ينبغي استعمالها ومعالجتها؟

2 - أما الاشكال الأخير الذي سوف نثيره فيتعلق بمقارنة هذه الاسرة من التقنيات مع بعض الاطروحات العامة الرائجة أو مع بعض الاسر الأخرى لأنه على العموم كما سوف نرى فهذه الاسرة بدأت تنتشر كثيرا الان وبدأت تصبح نوعا من الموضة، والموضة لا تشكل كما هو معلوم على الاطلاق ضمانة على الصعيد العلمي والمعرفي، بل بالعكس عندما تصبح تقنية معينة بمثابة موضة، يتم التعامل معها كنوع من التقاليد والعادات ولذلك يجب الاحتياط في هذا المجال، ومهمة النقد هي التساؤل باستمرار لماذا؟ وهل ليست هناك بدائل ؟ وهل كان من الممكن تحقيق أهداف عملية بطرق أخرى أكثر نجاعة.

I. أسس وأصول التقنيات البيوغرافية

برزت هذه التقنيات في علم الاجتماع مع نهاية العشرينات وبداية الثلاثينات في الولايات المتحدة الامريكية، وبالضبط في مركز مهم هو جامعة شيكاغو، لأن جامعة شيكاغو كانت في ذلك الوقت هي أهم مركز لإنتاج المعرفة السوسيولوجية بحيث كان هناك تمركز لعدد كبير من الباحثين، كما أن المنافسة بينهم وتعدد القضايا التي كانوا يتطرقون لها أتاحت الظروف الموضوعية لتغطية مجال واسع وابتكار متطلبات ما يمكن أن يشترطه عنصر من هذا المجال.

كما أن مدينة شيكاغو في ذلك الوقت كانت من أهم المراكز التي يصل اليها المهاجرون، وتعرفون أن السوسيولوجيا في الولايات المتحدة الامريكية، برزت في مرحلتها الأولى بالأساس كسوسيولوجيا مدينية تهتم بدراسة المدن وخاصة. بمشاكل اندماج مختلف أشكال المجموعات الغريبة عن المدينة والتي تلتحق، ومن بين أهم تلك المجموعات مجموعة المهاجرين، وهذه سمة خاصة في الولايات المتحدة الامريكية، نجدها حاليا ولكن بحجم ضئيل في أستراليا، البرازيل، كندا وبعض مناطق الخليج العربي،

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فإلى يومنا هذا فأكثر من نصف النمو الديمغرافي الذي تعرفه كل سنة ليس ناتجا عن عمليات النمو الطبيعي داخل المجتمع، بل هو ناتج عن جحافل المهاجرين الذين يأتون من مجتمع آخر، وحضارات أخرى، لغات أخرى وتنشئة اجتماعية أخرى.

كما أن الولايات المتحدة الامريكية هي أيضا البلد الوحيد الذي لم يعرف فيودالية أو أرستوقراطية أو نظاما سابقا على النظام الرأسمالي أو على الاصح كان هناك نظام ومجتمع تمت تصفيته والقضاء عليه، يتعلق الامر بالهنود-وتعرفون أن الاسم ليس صحيحا لقد سمي هؤلاء بالهنود وهم ليسوا بهنود- وقع إذن تدمير شعب بأكمله بحضارته بكل شيء، ووقع بناء حضارة رأسمالية تقريبا من عدم بدون مقاومة البنيات التقليدية التي عرفتها أوربا، لهذا تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية بسرعة أن تنطلق من الصفر وأن تصبح في القيادة والطليعة نظرا لغياب العوائق وأشكال المقاومة التي عرفتها إنجلترا وفرنسا مثلا والموجودة حاليا في الدول العربية، فنحن مثلا لنا تراث، وهذا الثراث ليس شيئا ميتا أو ذاكرة فقط، بل لازال متواجدا ومؤثرا وفاعلا في أجزاء منه، في حين أن الولايات المتحدة الامريكية هي نتاج منبوذين هربوا أو تم إقصاؤهم وطردهم من مجتمعات متعددة، وكانت العناصر الأولى من هؤلاء المنبوذين من بين المحكوم عليهم بأشغال شاقة (سجن أو غيره)، بالإضافة الى الأقليات الاثنية والدينية التي كان من سوء حظها أنها تنتمي الى مجموعة دينية وقومية معينة، و لكنها مندمجة في دولة تسيطر عليها قومية أخرى، هؤلاء إذن هم أنواع المهاجرين الذين جاءوا الى الولايات المتحدة الامريكية.

بما أن الامر يتعلق بمنبوذين، بأقليات فيتضح لنا إذن أن هوامش المجتمع الأوروبي والمنبوذين والمهمشين في هذا المجتمع هم الذين سوف يبنون حضارة من نوع آخر، لكن هذه الحضارة كما يُعرف عادة بالنسبة لكل شيء ينتج عن مبادرات المستضعفين والمنبوذين تميزت بسمات خاصة، حيث تعرفون أن أهم ما يطمح اليه المنبوذ والمستضعف والضعيف هو إرساء أسس ومقومات النظام، وإذا تمكن من إرساء النظام فإنه يصبح أكثر تعسفا واستفزازا بالنسبة لمن كان يعرف حالته السابقة.

إذن فالسوسيولوجيا وجدت هنا مجالا خصبا لأننا عندما نتحدث عن نهاية العشرينيات وبداية الثلاثينيات ففي هذا الوقت برزت حضارة أمريكية متكاملة متماسكة لكن الحاجة الى الهجرة لازالت مستمرة- فإذا كان المهاجرون الاولون يشعرون أن في نفس الوقت الذي يطلب فيه منهم تغيير ذاتهم وسلوكهم وقناعاتهم، فإنهم يساهمون بأنفسهم في صناعة المجتمع الجديد أو التاريخ الجديد. في هذا الإطار، سوف يشعر المهاجرون الجدد بأنهم أمام نوع من الاستفزاز والتعسف المطلق الذي لم تبق فيه إمكانية التغيير، أو أصبحت لا رغبة ولا قدرة له على التكيف، فهذا مجتمع كان يعتبر الى بداية القرن العشرين هو المركز الأول للحركة الاشتراكية والشيوعية، حيث كان "أنجلز وماركس "يعتقدان أن أول ما سوف تحدث فيه الثورة البروليتارية هو الولايات المتحدة الامريكية.

إذن فالدراسات الأولى التي كانت تهم مشاكل الاندماج والانحراف والانسجام والصراع وإعادة التنشئة الاجتماعية والمثاقفة وإرساء قواعد الاستقرار والوفاق، سوف يعتبر بصددها الباحثون في مدرسة شيكاغو أن الأدوات و تقنيات جمع المعطيات التي كانت لديهم غير كافية والمقصود بهذه الأدوات وتقنيات جمع المعطيات التي كانت لديهم غير كافية، والمقصود بهذه الأدوات : الاستمارة، المقابلة، الملاحظة- الوثائق المكتوبة أو الرسمية وغيرها.

لقد شعر هؤلاء الباحثون بأن هذه الأدوات من منظور منهجي صرف غير كافية بصفة جوهرية، أي أن الاكتفاء بها يغيب جزءا هاما من الواقع بأكمله. وهذا هو الأصل والاساس في اللجوء الى التقنيات البيوغرافية.

لقد اعتبرت هذه الأدوات المألوفة غير كافية لأن استعمالها يفرض على الناس الاندماج في النظام الاجتماعي والثقافي السائد عن طريق اعتماد أدوات التعبير الاعتيادية وعن طريق السياق الذي يقع فيه جمع المعلومات، فسياق المقابلة مهما كانت تلقائيتها يجعل الفرد بشكل أو بآخر يعزل ويميز نفسه داخل النظام القائم، لأن الباحث يظل هو الذي يتحكم في سير المقابلة وتعاقب أحداثها، وتجديد ما تعتبره إشكالات مركزية وقضايا ثانوية، وحتى تافهة. وتنطبق نفس الخلاصات على الاستمارة، والملاحظة المباشرة، واستعمال الوثائق الرسمية الخ؛ ولذلك طرح الاشكال التالي:

نحن أمام أفراد يأتون من حضارات غير مألوفة ومن أشكال غريبة وأحيانا منافية لما اعتاده الناس نطرح عليهم تلك الأسئلة التي نعتبرها مهمة بالنسبة لنا، فهل المهم هو فعلا ما نعتقد أنه مهم؟ هل من الممكن أن توجد هناك قضايا واعتبارات جوهرية لا تدخل ضمن وعينا ولا تتلائم مع الإشكاليات التي نطرحها على أنفسنا ونفرضها على المبحوثين، بل وربما تتجاوز في الدلالة والاهمية مجمل ما نطرحه، في حين أن أدواتنا العادية تظل عاجزة عن استيعابها، بل، ويمكن أحيانا الدفع نحو طمسها واختزالها وتحريفها، هذا هو الاشكال الأساسي سواء تعلق الامر بالمهاجر الذي لا يتحكم حتى في اللغة الإنجليزية أو بالمجرم الذي تم وضعه في قفص الاتهام ونعت سلوكه بالإجرام. فإما أنه سوف يدخل في منطق هذا النعت، والتساؤل المطروح آنذاك هو هل هو مقتنع بذلك أم هل يطعن بصفة جذرية في ذلك النعت وفي مضمونه. وفي هذه الحالة الأخيرة هل يمكن لمقاربات بديلة أن تفتح للمتهمين المجال لكي يتحدثوا عن وضعيتهم، ولربما أمكنهم أن يقدموا مطارحات تقتضي مثلا أن ما يعتبر إجراما يجسد منظورا إليه من زاوية أخرى أعلى مستويات القيم وأسمى درجات الإنجاز الاجتماعي والارتقاء الخلقي.

إذن فسواء تعلق الامر بالمجرم والغريب والمنبوذ والثائر والمعتوه أو بالمراهقين والمهاجرين والشباب الذين لازالوا غير قادرين على التحكم في أدوات التعبير وعلى تفسير ما يريدونه وما يقصدونه فإننا قد توصلنا الى إشكال مركزي حاسم وعام : إن التقنيات السوسيولوجية التي كانت متداولة الى حدود بداية استعمال التقنيات البيوغرافية والاسقاطية، كانت تفترض نوعا من العقلانية لدى البشر تتجاوز بكثير ما هو ممكن بشريا وعمليا حيث تفترض مثلا أن من تتوجه اليه له وعي تام بواقعه وشجاعة كافية للإفصاح عن كل ما هو موجود وقدرة على التعبير والتبليغ.

يمكن أن الخص ما قلته الى حدود الان من خلال التساؤل التالي:

هل التقنيات الكلاسيكية -مع اعتبار أن تأثير التحليل الفرويدي، والتقنيات الاسقاطية، والطرق الجديدة لتحليل المضمون سوف يأتي من بعد- لا تؤدي الى تحويل السوسيولوجيا الى نوع من العمل البيطري عوض عمل الطبيب؟ حيث أن عمل البيطري

لا يقتضي طرح أسئلة على المريض لأنه يتعامل مع بهائم في حين يتطلب عمل الطبيب بالضرورة حوارا مع المريض لأن الامر يتعلق ببشر. هل لا يجب البحث عن أدوات تعترف بعدة قضايا وهذا هو الموقف الذي شكل المنطلق الفعلي والإبستمولوجي لضرورية وشرعية المقاربات البيوغرافية في الأصل.

فحينما ننتقل من المنطلق البيطري الى المنطق الطبي نلاحظ أن أول ما يختلف بصفة جذرية هو أننا نعترف لأول مرة بأن المعرفة أو الوعي ليس حكرا على الباحث بل المعرفة والوعي يمكن أن يوجد في أجلى معانيه لدى المبحوثين، وطرق المقابلة والاستمارة الخ. لاتترك المجال للمبحوث لكي يتحدث بشكل طويل وأن يطرح تصورا بأكمله -أذكر أن تقنين المقابلة لم يكن قد تم بعد-

يمكن أن يكون إذن هناك خزان من المعلومات، وهذا ما سوف يكتشف بالفعل، وقد سبق لي أن أبرزت في اطار دروس تم إعدادها لطلبة السنة الثالثة في علم الاجتماع بكلية الآداب، أن كل مجتمع ينتج سوسيولوجيته وهذا الوعي أو السوسيولوجيا التلقائية ليس من حقنا على الاطلاق أن نتعامل معها كما لو كانت مجرد لاشئ، فاللجوء إذن الى التقنيات البيوغرافية معناه أولا الاعتراف، لأن المجتمع يمكن أن يتوفر على معرفة موضوعية، أولها جوانب موضوعية قوية في ميادين معينة، ولذلك فتوظيف التقنيات البيوغرافية يعني بداية إعادة النظر في علاقة العالم أو الباحث بموضوع بحثه.

فالباحث الى ذلك الوقت كان بمثابة المفتي هو الذي يعطي دلالة هو الذي يطلب منه أن يفسر ويحلل بحيث يفترض في المواطن أنه فقط يعيش كالبهيمة، وحتى إذا كانت له تصورات فنحن نعرف التقليد الرائج حول هذا الموضوع منذ أيام "ماركس" الذي كان يقول إن التحليل العلمي لظاهرة معينة لا يمكن أن يكتفي بمسألة الناس حول ما يقصدون أو يتصورون، وهناك نص أهم "لماركس" يقول فيه أن ما يهمه ليس تحديد من هم العمال وماذا يريدون، بل ما ينبغي أن ينجزه البروليتاري أراد ذلك أم لم يرد، بحيث يصبح الامر كما نلاحظ أشبه بنوع من النظرة الميتافيزيقية، فهل وجدت في التاريخ بروليتارية بهذا المعنى، أي كمحرر كوني نهائي للإنسان من كل أشكال الاستلاب؟ لقد أثبت التاريخ فيما بعد أن هذه البروليتارية لا توجد.

إن اللجوء إذن الى التقنيات البيوغرافية معناه الاعتراف بأن هناك خزان لا يتضمن فقط معلومات بل أيضا ربطا بين تلك المعلومات، وتصورات ومحاولات للتفسير والتأويل والتحليل. وفائدة المقاربة البيوغرافية هنا هي أنها سوف تمكن المبحوث من الادلاء بالمعرفة الممكنة في إطار شبه طبيعي، فالمبحوث الذي تتقاطر عليه الأسئلة وننتقل به من الزايير الى كندا ثم الى أذربيجان يمكن أن يشعر بسهولة أنه أمام استنطاق وحتى في إطار المقابلة إذا لم تتوفر الاحتياطات الكافية يشعر المبحوث أنه أمام امتحان أو امام مجرد مخبر.

في حين أن المفيد في المقاربة البيوغرافية أنها نظرا لكونها تركز على المبحوث وعلى أحداث لا يعرفها الباحث بل المبحوث وحده يمكن أن يعرفها، وإذا كان الباحث يعرف شيئا حولها فهو لا يعرفها في تفاصيلها، وهذا الوضع يتيح للمبحوث حرية وإمكانية للتصرف إذ يمكن أن يتصرف إيجابيا، وفي هذه الحالة سوف تكون المعطيات أساسية سواء على صعيد المعلومات، أو على صعيد تصوره لتلك المعلومات، على صعيد التحليل والتفسير، وبذلك تقدم إطار يتوفر على مرونة لأن التركيز فيه لا يتم على ما هو في دماغ الباحث بل التركيز يتم حول ما حدث للمبحوث، وبذلك تنتقل نقطة التركيز من الباحث الى المبحوث.

أضيف الى هذه النقطة أن مدرسة شيكاغو كانت قد أنتجت تصورا نظريا عاما قبل أن تتأثر بتفاعلها مع التيارات الأوروبية، هذا التصور النظري لازال متواجدا الى اليوم، عطاءاته مهمة ولكنها محدودة، حيث اتضح من بعد أن التعامل مع الماركسية أو الوظيفية وغيرها قدم عطاءات أكثر. هذا التصور النظري الذي أطر اللجوء الى التقنيات البيوغرافية يسمى عادة **La théorie interactioniste** وكان مؤسسوه هم: «جورج هربرتدميد»، «زنانيتسكي ووليام طوماس». وتركز نظرية التفاعل على نقطة أساسية لها تأثير اليوم سواء في علم الاجتماع أو في علم النفس الاجتماعي مفادها أن الفرد داخل المجتمع ليس مجرد آلة مبرمجة أو حاسوبا كلما طلبت منه برنامجا معينا حسب تعليمات معينة ينجزه وما هو خارج برمجته لا قدرة له على إنجازه.

تعتبر هذه النظرية أن هناك تصورا يفترض أن قوة تأثير البنيات الاجتماعية على الافراد قوة الحتمية السوسيولوجية تنفي كل أشكال الاستقلال الذاتي أو المبادرة وغيرها.

وهذا ما اعتبر من طرف هؤلاء الباحثين بمثابة عيب أساسي سواء في المدرسة الدوركايمية، حيث نعرف أن «**دوركايهم**» وصل الى حد الحديث عن وعي جماعي يتجاوز مقاصد الافراد كأفراد، ونعرف كذلك أن أستاذ «دوركا يهم» كان هو «أوكست كونت»، وكونت في المرحلة النهائية التي انهارت فيها إمكانياته الفكرية وصل الى حد تصور طروحاته النظرية أو الفلسفية على شكل تجسيدات مادية، وتعرفون الأهمية التي يعطيها «أوكست كونت» لما يسمى بالوضعية والعقل والسوسيولوجيا كأعلى تعبير عن مسيرة العقل وأعلى وأجمل تجسيد للعقل حسب كونت هو الكنيسة الكاثوليكية،كما تقتضي طروحاته أن المرحلة الوضعية تقطع مع كل سلطة قطعية، وفي كتاباته الأخيرة يصف مسيرة العقل والتاريخ على شكل امرأة، والمرأة المعنية بالأمر كانت خادمته وأصبحت عشيقته.

إذن سواء تعلق الامر بالمدرسة الدوركايمية وخاصة استعمالات هذه المدرسة كأساس قوي للنظام التربوي الذي وقع إرساؤه في فرنسا والذي انطلق من منظور يعقوبي أي أن هناك من يعرف الحقيقة والمصلحة العامة، وأن من واجب من يعرف المصلحة العامة أن يعمل على فرضها عن طريق الدعاية والتربية. وفي هذا السياق سوف تتحول الدوركايمية من حركة فكرية تحليلية الى نوع من الحركة الإصلاحية الاجتماعية، وككل حركة إصلاحية اجتماعية سوف تتأثر بطبيعة المصالح والطبقات التي تتبناها وتشجعها، والحركة التي تبنتها كما هو معروف هي البرجوازية الصاعدة، وما كان يعترضها هو الفلاح أي من يتشبث بالكنيسة أكثر من التشبث بالربح. أصبحت الدوركايمية إذن في مرحلتها الأخيرة تتبنى طروحات ميكانيكية تجعل مثلا ما يحدث كضرورة وحتمية لامفر ولا مخرج منها، وتعرفون أن الدوركايمية لم تكن تتسم منذ البداية بوعي قوي على الصعيد الابستمولوجي بالمقارنة مع المدرسة الألمانية التي كانت موجودة في نفس تلك المرحلة، فبالنسبة لدوركايهم يتمثل نموذج المعرفة العلمية في الرياضيات، والفيزياء،

وكل توجيهاته كانت تنطلق من العبارة التالية: «يعملون في الفيزياء كذا، إذن يجب أن نعمل كذا». وتعلمون أن هذا الموقف هو الذي كان قد أسسه «أوكست كونت» واستمر، والماركسية على قلة ما يعرف عنها كانت تتسم بنفس الظاهرة. في حين أن التيار الذي كان سائدا في الولايات المتحدة الامريكية في ذلك الوقت هو ما يسمى بالداروينية الاجتماعية، وهو مقتبس من الطروحات الداروينية عند «داروين»» وسبنسر»، ولكنه تحول الى أيديولوجية للبرجوازية الصاعدة في ظروف الولايات المتحدة الامريكية.

تقول الداروينية الاجتماعية بأن الأوضاع التي يعيش فيها الناس هي نتيجة انتقاء اجتماعي طويل المدى يحدث فيه البقاء للأصلح، وأن كل دعوة ثورية هي محاولة لقلب النظام الطبيعي وإعطاء الحقوق لمن لا يستحقها، وإذا تم القيام بذلك عبر الأجيال يصبح العاجزون هم الذين يتحكمون في البلاد لان عددهم كثير، وبالتالي فالإنسان حسب هذا المنطلق إذا كان فقيرا فهو كذلك لان الاليات العامة التي تتحكم في المجتمع، وتفاعل مؤهلاته مع الاليات العامة يفرض عليه بصفة مطلقة أن يبقى فقيرا. يصبح الانسان إذن في نهاية الامر مسيرا، ومجرد أداة يتجسد المجتمع عن طريقه.

في هذا الإطار إذن بدأت تطرح مدرسة شيكاغو ضرورة تحديد مجالات المبادرة، الحرية، التصرف التي تبقى للأفراد على اعتبار أن الطروحات السائدة كانت تبالغ في الحديث عن هيمنة الهياكل والبنيات والنظم على الافراد وتعتبر الافراد بمثابة الات اوتوماتيكية. بينما لو كان الامر كذلك فكيف يمكن تفسير الاجرام والانحراف الى الحد الذي وصل اليه إذ لو كان هذا صحيحا لوقف التاريخ، لان التاريخ بمعناه الواسع أي حدوث مالم يكن مرتقبا معناه أن هناك un principe d'incertitude générale.

لذلك، ينبغي على مستوى التحليل والتنظير وتقنيات البحث اعتبار أن هناك حسب ماسوف يقول «سوروكين» -ثلاثة أنساق تتفاعل باستمرار فيما بينها ولا يمكن القول بأسبقية أو هيمنة أحدها على الاخر:

1 - الشخصية

2 - المجتمع

3 - الثقافة

وليس المجتمع نقيضا للشخصية، لأن الشخصية هي في نفس الوقت نتيجة وسبب، مفعول به وفاعل، هناك إمكانيات رد الفعل، ولا يمكن لأي نظام على الاطلاق أن يختزل البشر ويهيمن عليهم بصفة مطلقة، هناك دائما إمكانية رد الفعل وتعديل النظام. وإذا كان هناك تأثير متبادل فمعنى هذا أن التقنيات التي تركز على البنيات والهياكل تعطينا في أحسن الظروف معرفة بجزء من التفاعل العام الذي يحدث، ومن الفاعليات العامة التي تتحكم في المجتمع أو في التاريخ. فأين هو إذن الشخص، أين هو وعيه، رؤيته، تأويلاته، لأن ما هو مشترك جماعيا شيء ولكن الاشكال المطروح هو كيف يتحول ما هو جماعي الى ما هو فردي؟ هذا هو معنى التفاعل أي أن الشخصية ليست هي المفعول به والمجتمع هو الفاعل المبرمج الخ، والعكس بل هناك تفاعل مستمر في بعض جوانبه، يمكن القول بأهمية التنشئة الاجتماعية، آليات الضبط الضغوط المادية الموضوعية السياسية القانونية أو غيرها ولكن تبقى هناك دائما مستويات ومجالات متعددة لرد الفعل. إذن من هذا الباب فالتقنيات البيوغرافية هي اعتراف بأن النظام الاجتماعي هو نظام متعدد الابعاد والمستويات والدلالات، إذ لا توجد فقط الدلالة الرسمية أو السائدة للحدث، بل يمكن أن توجد دلالات فرعية منتشرة أيضا عن طريق ثقافات فرعية، ولذلك يجب إبراز هذه التعددية في الحدث والدلالات والاحكام والتأويل، وإبرازها معناه مرة أخرى البحث عن تقنيات تركز على المبحوث بدل الباحث، تقنيات تعطي إمكانية المبادرة للمبحوث نفسه. وهذه هي الدلالة الثانية، لأن اللجوء الى التقنيات البيوغرافية معناه أن الباحث سوف يسمع أحداثا لم يكن له إلمام بها على الاطلاق، والمبحوث لا يتحدث فقط عن أحداث بل أيضا عن قضايا يمكن أن تعتبر سرية ومن صميم الحياة الخاصة، ولكن من مزايا البيوغرافيا أنها يمكن أن تعري عن بعض هذه القضايا، لكن المبحوث بحديثه عنها ونظرا لارتباطها بالذات، تكون لهجته، أحكامه، طريقة الربط ما بين الاحداث أو الواقع، المعايير التصورات العامة التحليلات تتيح إمكانية ابراز بنيات كامنة داخل المجتمع عوض الاعتماد فقط على البنيات السائدة التي هي عادة البنيات الظاهرة، فما هو كامن وخاصة ما هو مضاد- كما علمنا فرويد بالنسبة للفرد- يمكن أن نقول أنه صحيح بالنسبة للمجتمع، فهو موضوع كبت وتغييب وتشويه.

فالتركيز إذن على الفرد وحياته يعتبر وسيلة لبلورة تعددية الأزمنة، تعدد مستويات التعامل والدلالات والتصورات والتأويلات وعندما أتحدث عن التعدد فليس

المقصود هو التعدد اللامتناهي، بل تحديد مستويات هذا التعدد، والقاسم المشترك وعلى أي مستوى يوجد، لأن المختلف لا يعني بالضرورة أنه عشوائي، بل يمكن أن يكون خاضعا لمحددات أخرى ينبغي رصدها، وفي هذا الإطار يكون اللجوء الى الافراد أساسيا.

هذا هو المبرر الثاني، أما المبرر الثالث فيتمثل في كون مدرسة شيكاغو تعتبر أن من أخطاء تفسير وتحليل السلوكات الاجتماعية أن المحللين يكتفون بتحديد الأوضاع الذاتية والموضوعية ويعتبرون أن معرفة الأوضاع كافية لفهم ما يروج فيه ويقولون أن هذا التعامل يتجاهل ما يسمى La définition de la situation أي تعريف الوضعية، والمقصود بتعريف الوضعية أن أي واقع هو بالفعل واقع لا يعلى عليه، ولكن ما سوف يتبلور من ذلك الواقع لا يتحدد انطلاقا من آليات الواقع نفسه بل يتحدد في جزء هام منه انطلاقا من وعي الافراد المتواجدين في ذلك الواقع الذين يمكن لهم أن يستخرجوا منه مالم يقع استخراجه سابقا، أو يحافظون عليه كما هو، أو أن يتم اختزاله في بعض جوانبه، حول هذا الاشكال أعطيكم مثالا مضبوطا:

خلال آلاف السنين عاش البدو في الجزيرة العربية في فضاء كانوا ينظرون اليه كخلاء كصحراء قاحلة، ولم يأت أي وقت نظر فيه الانسان أو الجماعة الى ذلك الفضاء كمصدر أساسي للثروة على الصعيد العالمي، نظروا اليه للبحث عن وسائل البقاء على الحياة ووقاية أنفسهم مما يتضمنه ذلك الفضاء من ندرة ومخاطر، ولم ينظروا اليه كثروة، ومع تطور العلوم اتضح أن هناك عدة مميزات بيولوجية تجعل المناطق الصحراوية تتوفر على أكثر الاحتمالات لتواجد بعض أشكال المعادن والطاقات الجديدة من أي مناطق أخرى، وبالتالي سوف تتحول الصحراء من يوم لآخر الى نوع من الجنة لكن الذي حولها ليست هي الصحراء نفسها بل فاعليات اجتماعية جديدة جاءت الى الصحراء برؤية أخرى الى وضع لم يتغير، فالوضع هو نفس الوضع، والفرق يكمن في أن البعض كان ينظر اليه للبحث فقط عن بئر ماء أو طريق القافلة في حين سوف ينظر اليه آخرون كمصدر ظاهره شيء آخر. هناك إذن الوضع وهناك طريقة تصور ذلك الوضع أو تمثله وهذا الاشكال يرجع أصله الى "ماكس فيبر" والذي يعتبر أن تفسير الظاهرة يكمن بالأساس في ربطها بالدلالات، ولذلك يقول أن التفسير الكامل لكل ظاهرة لا

يكمن إنجازه الا عن طريق اللجوء الى الشخص المعني بالأمر، والحصول منه على أقصى ما يمكن من المعلومات، فهو وحده الذي يمكن أن يعطي الدلالات الخفية، وإذا اكتفى الباحث بالدلالات الرسمية أو الأوضاع فهو بذلك يصبح يتعامل مع الانسان كما لو كان حيوانا، في حين أن ما يميز الانسان عن الحيوان هو أن سلوكه لا يتحدد فقط بوضعه، بل يتحدد في جزء هام منه بوعيه، ذلك أن وعي الانسان تطور عبر السنين والعصور بشكل جعل وراثته الاجتماعية تقضي بصفة شبه كاملة تقريبا على الوراثة البيولوجية فأساس ما يحدد الانسان هو حسبه ونسبه الذي نقصد به الوراثة الرمزية أي الأعراف والتقاليد والمعلومات وما يقع نقله للبشر بعد أن يزداد. وهذا عنصر أساسي يميز الانسان عن الحيوان، وهناك دراسات معروفة أنجزت تقارن ما بين نمط النمو عند القردة بالمقارنة مع الأطفال في نفس السن.

فإلى حدود حوالي سنتين لا يلاحظ فرق مهم بين نمط نمو الطفل والقرد على الصعيد الجسمي أو على صعيد العمليات الفكرية والادراكية الأولية، وسوف لن تقع القطيعة والطلاق المطلق بين الطرفين إلا حينما سيكسب الطفل اللغة، يصبح الانسان إذن نتاجا لوراثته الحضارية والثقافية والاجتماعية، أما الوراثة البيولوجية فتلعب فقط دور العامل المساعد، وتعلمون أن دور البيولوجيا في كل السلوكات التي تهتم بها في السوسيولوجيا يعتبر منعدما لأن ما يهمنا فيها ليس هو أي تعبير بل لماذا هذا التعبير الذي يختلف في الزمان والمكان والذي ليس ضرورة بالمعنى البيولوجي أو الفيزيائي للكلمة بقدر ما هو اصطلاح أو عرف ونموذج سلوكي كما نقول، بهذا المعنى فالمطلوب هو البحث عن أدوات وتقنيات تمكننا من التعرف على الوضع والدلالات والتمثلات المرتبطة بذلك الوضع، بعض هذه التمثلات يمكن الوصول اليها بواسطة طرق كانت مستعلمة، لكن يقال أنه يبقى دائما متبقي إذ ليس هناك عامل واحد يشبه أي عامل آخر، فهناك دراسات حول توأمين حقيقيين تمت تربيتهم في نفس الاسرة، وخلال تربيتهم لم تكن هناك أشياء متغيرة ـ ولوحظ أنه عندما يصلون الى ثلاثة وأربع سنوات تظهر فروق ما بين توأم وآخر كما لو كان واحد ينتمي الى أسرة والأخر ينتمي لأسرة أخرى. هذا بالنسبة لطفلين لهم نفس الكيان البيولوجي وتمت تربيتهم في نفس الاسرة فبالأحرى إذا كان الامر يتعلق بأسر مختلفة.

في هذا الإطار إذن تبدو أهمية عنصر التعريف أي تعريف الوضعية، ولذلك سوف يقال إن الوظيفة الأساسية للمثقفين في العصر الراهن تكمن في تحديد الأوضاع وماهيتها. فالأوضاع يمكن تشبيهها بالمادة الخام، يمكن إخضاعها لقراءات متعددة، وهناك بعض الفئات التي تتوفر على الخبرة الكافية لتحديد القراءة الأكثر صلاحية أو واقعية، وفي هذا السياق سوف يبرز دور المثقف ككاتب، كمفكر في تعامله مع الجمهور.

هناك إذن قضايا من غير الممكن معرفتها بدون اللجوء الى الافراد كتعريف المثقفين، تمثلات القيادية، تمثلات الفعاليات الرسمية فكل فرد له وعي له فكر، وبالتالي يمكن أن تكون هناك شعوريا أو لا شعوريا دلالات وأحكام لا يكمن معرفتها بدون اللجوء الى الفرد، إذ بدون ذلك نختزل الواقع في أحد مكوناته، فهناك إذن الواقع، وهناك تمثلنا حول ذلك الواقع.

في هذا السياق، أعطي مثالا آخر للمزيد من التوضيح فالفقر والاستبداد كانا دائما موجودين ما الذي جعل فئات تستسلم باستمرار لهذه الأوضاع وجعل فئات أخرى تثور على تلك الأوضاع وتقلبها رأسا على عقب؟ الفرق ليس في الوضع بل في تمثل ذلك الوضع، فعندما يبرز عند الناس وعي بأن ما يوجد ليس من الضروري أن يوجد، وليس كل ما هو ممكن، أن من الممكن تجاوز الوضع، من المؤكد أن الشعور بالظلم سوف يصبح أقوى بكثير من وضعية تعتبر كقضاء وقدر، فالوضع له تأثير ولكن الحكم والتمثل حول الوضع له تأثير كذلك تلك كانت أهم المبررات التي أدت في مرحلة أولى الى استعمال السيرة الذاتية، وسوف ننتقل الان لتحديد الظروف التي يصبح فيها استعمال السيرة الذاتية ضروريا، مرة أخرى نجد أن هناك فرقا ما بين الظروف كما تم تحديدها تاريخيا والشروط المنهجية أو النظرية كما تبرز لنا اليوم، فالسيرة الذاتية استعملت في البداية للتعرف على دواخل الفرد- واليوم يمكن القول أن ذلك لم يعد يطرح إشكالا بنفس الحجم، لان لنا أدوات أخرى ولنا وعي آخر، فنحن أبناء "فرويد" ونعرف مثلا أن اللاشعور يتجلى حسب "فرويد" في كل تفاصيل السلوك، إذا عرفنا كيف نقرأه.

إذا كان الامر إذن يتعلق فقط بالانتقال من الخارج الى الداخل فالسيرة الذاتية لا تكفي لكن ما هو مهم هنا-و هو الاستعمال الأول-هو القول أن السيرة الذاتية تصبح

إحدى الوسائل الأساسية لتحديد طرق الواقع وأسس ذلك التصور وآليات الربط ما بين مكونات ذلك التصور وطرق الاستدلال ومرتكزات الاحكام والمواقف التي يتخذها الناس تجاه ذلك الواقع. هذا إذن هو الاستعمال الأول الذي يتيح إمكانية الانتقال من العالم المشترك واللغة المتداولة من الخطاب الرسمي أو المقبول الى الخطاب الذاتي، وفي هذا السياق تشكل السيرة الذاتية أداة مفيدة جدا لأنها تركز على الذات، على أحداث يمكن أن تكون مشتركة أو غير مشتركة وحتى إذا كانت مشتركة ففائدة البيوغرافيا أن الفرد سوف يتحدث عن تلك الاحداث من الزاوية التي عاشها هو والتي ليست بالضرورة ما عاشه الاخرون، هذا هو المنطلق الأول. أما المنطلق الثاني والذي كان سائدا في أوساط الانثروبولوجيين والمؤرخين حيث تعممت البيوغرافيا كأداة لتركيب الاحداث والوقائع بالنسية لتلك الاحداث والوقائع التي لا توجد آثار مادية مضبوطة حولها، وأول استعمال تم بشكل خاطئ وهذا كما يقال كلام حق أريد به باطل، لهذه التقنية تم في دراسة المجتمعات القبلية، المستعمرة التي قيل بأنه ليس لها تاريخ، وبداية التخلي عن مقولة المجتمع بدون تاريخ، المجتمع البارد الراكد الجامد كانت هي القول بضرورة اللجوء الى ذاكرة الناس كي نطلب منهم أن يتحدثوا لنا عن ما عايشوه بما أنه ليست هناك آثار مكتوبة، وهنا بدأ يقع اللجوء الى الشيوخ والمسنين، الى بعض الشخصيات التي بحكم مسؤولياتها وموقعها داخل المجتمع تتوفر على الوقت الكافي للحديث عن بعض القضايا، أو بحكم العلاقات الشخصية معها تعتبر مستعدة للحديث عن عدة أشياء ويطلب منها أن تتحدث لا عن الوقت الراهن بل عن احداث الماضي وكيفية معايشتها لذلك الماضي.

لقد طرحت هذه المقاربة البيوغرافية منذ البداية إشكالا لازال مستمرا الى اليوم، وهو أن عددا كبيرا من المعلومات التي يتم الحصول عليها عن طريقها تثير السؤال التالي:

هل تشكل بنيات واقعية أم بناءات أيديولوجية حول الواقع مثلا جزء من النقاش حول الانقسام والقبلية يثير الإشكالات التالية: هل نحن أمام قبيلة أم أمام أحكام قبلية كتصور ونظرة للحياة حيث تعتبر القبلية Le tribalisme أن الأساس الوحيد للتضامن

الذي يمكن الاعتماد عليه في كل الحالات يرتكز على علاقات الدم وأن كل ما هو خارج هذه العلاقات يخضع للخيانة بينما نحن نعرف أن الحضارة التي تنتمي اليها لم تتأسس على علاقات الدم، بل على أساس العقيدة التي تحولت مع الزمان الى نوع من الولاء لكيان أوسع ودولة وامبراطورية.

نلاحظ إذن أن الانثروبولوجيين منذ البداية يعلنون تحفظهم، في حين أن المؤرخين لما استعملوا ما يسمى بالتاريخ الشفوي كان يتم ذاك بتحفظات كبيرة كما لو أن الامر يتعلق بخروج عن الموضوع حيث كانوا يعتبرون هذا الاستعمال بمثابة هوامش على الواقع وإضافات لن تأتي في الغالب بنتيجة أساسية،وسوف يتضح من بعد أن هذا المنظور نفسه يرتبط بالتصور الوضعي العام الذي يعتبر التاريخ أو الماضي كموضوع له دلالة واحدة ومضمون واحد، بينما تقتضي التقنيات البيوغرافية الاعتراف بتعدد الأزمنة ومستويات تجلي الواقع وتعدد الدلالات أي أن هناك طرق متعددة ومختلفة لرؤية الكون، هناك أشياء كثيرة تحدث أمامنا ولا نراها أو نراها ولا نبصرها إذا استعملنا الخطاب القرآني مثلا نحن عايشنا أوضاعا نحن ورثة لها اليوم، فنحن مثلا أبناء "فرويد" لأننا أصبحنا نعي خطورة وأهمية اللاشعور، وهذا لا يعني أن اللاشعور لم يكن موجودا قبل أن يأتي" فرويد" بل اللاشعور كان دائما موجودا. إذن كان الانسان يراه ولا يبصره، والابتكار في المجال العلمي هو في كثير من الحالات إبراز جوانب من كان يوجد ولكن لم يكن يعتبر مهما. فمن المؤكد أن نظرتنا للواقع تغيرت منذ "فرويد"، في نفس السياق أقدم مثالا من السوسيولوجيا حول ماركس. فماركس يقول إن المساهمة الوحيدة التي أتى بها تكمن في إثارة الانتباه الى أهمية الطبقات الاجتماعية والصراع الطبقي، فالصراع الطبقي لم يخترعه "ماركس" بل كان موجودا، ومرة أخرى كنا نراه ولا نبصره، وما قام به ماركس هو أنه جعل من الصراع الطبقي مفتاحا للواقع. هناك إذن من ينمي نظرتنا الى نفس الواقع، كما أن العلوم الحديثة عن طريق الابتكارات التكنولوجية قلبت نظرتنا الى الواقع، لقد كان الناس يتصورون أن الذرة هي أصغر شيء يوجد في الكون، في حين نعرف أن الذرة كما يتصورها الفيزيائيون هي عبارة عن عالم العوالم حيث تشمل الذرة الان ما يفوق 80 عنصرا تعطى لها حروف أبجدية، فبالأحرى إذا انتقلنا الى كائنات ومستويات أخرى.

فالمسألة إذن لا تكمن فقط في الحصول على بعض الإضافات، بل في الاعتراف بتعدد مستويات الواقع والدلالات التي تعطى له، وتعدد الأزمنة والتأويلات وهذا هو المبرر الثاني الذي يدفع الى استعمال السيرة الذاتية، فالبيوغرافيا هي وسيلة من جهة للتعرف على معطيات ليست لنا وسائل مباشرة للتعرف عليها، وهي من جهة أخرى أداة لاختبار معلوماتنا التاريخية المقتبسة عن طريق الوسائل التقليدية أو الوسائل المقننة الأخرى، حيث تصبح البيوغرافيا من أقوى وسائل الاختبار وخاصة لاختبار كل محاولة في تحليل وتفسير الوقائع. وقيمة البيوغرافيا تكمن في كونها تتيح إمكانية التعرف على الأشياء في ترابطها وهو مايحتاج اليه في كل بحث عن تفسير أو عن الأسباب والعوامل التي أدت الى ظاهرة معينة حيث تعرفون أن تفسيرنا لظاهرة معينة هو على العموم البحث عما يصاحبها، فالسبب في الأصل كان خلال مدة والى أمد قريب يعني ذلك الحدث الذي يسبق ما نريد تفسيره، ولذلك فالتفسير السببي هو تفسير الشيء بسوابقه، في حين أن البيوغرافيا هنا نظرا لكونها تعطي تقدم الاحداث والوقائع في تسلسل معين، تفتح المجال لاختبار الطروحات حول السببية.

إن البيوغرافيا تعتبر اليوم وسيلة للتعرف على احداث أو وقائع أو دلالات ثم انجاز اختبار قصد التأكد من وقائع، والاختيار يحدث على عدة مستويات.

يحدث أولا لأننا ننتقل من منطلق الهياكل والقيادات والمراكز الكبرى الى منطق الافراد المشاركين في الاحداث، فمثلا رؤية قائد نقابي أو سياسي لمظاهرة سوف تختلف بصفة كبيرة عن رؤية مناضل أو متفرج أو أي شخص كان يمر في الطريق حتى وجد نفسه أمام المظاهرة ولا يمكن أن نقول على مستوى معين أن إحدى تلك الرؤى أكثر أهمية من الأخرى، قد تكون أكثر أهمية من المنظور الاستراتيجي، أو من منظور بعض التحليلات السياسية، ولكن في حدثية الحدث فالرؤية الأولى أو الثانية هي جزء مما حدث.

تمكننا البيوغرافيا إذن كما يقول "جاك بيرك" من الانتقال من التاريخ الكبير الى التاريخ الصغير أي تفكيك التاريخ وإعادة تركيبه، ويمكن لإعادة التركيب هذه أن تكون مجرد عملية فكرية، بل تصبح أداة لاختبار طروحاتنا، وربما وسيلة للطعن في بعض

ما يتضمنه عملنا من تقنيات لأننا عندما نطرح الأمور على مستوى التاريخ الماكرو سوسيولوجي أو على مستوى الحدث الماكرو سوسيولوجي يصبح وضعنا مثل وضع ذلك الذي ينظر للمدينة انطلاقا من طائرة، ما يراه مهم وواقعي، لكن ما يمكن أن تطالبه برؤيته لا يسمح له برؤية كل ما هو موجود لان وضعه في الطائرة يتيح له فقط رؤية كيان المدينة ككل ويجب أن نتعامل معه على هذا المستوى. أما من يرى المدينة في الأرض فسوف يركز على شارع معين، فمستويات الرؤية تختلف، وبالتالي فنوعية الممكن وغير الممكن تختلف، وليس هناك بالضرورة تعارض بين المستويات بل تكامل، والتعارض في الغالب ينتج عند الاختزال، عندما يتحول الجزء الى الكل.

تصبح البيوغرافيا هنا، وهذا ما كان قد أشار اليه "مارسيل موس" في مقالة الشهير Essai sur le don حيث يقول أنه كيفما كان منطلق الباحث فسوف يصل الى المجتمع بأكمله لأن الوقائع الاجتماعية هي ظواهر شاملة، ويبرز "مارسيل موس" في هذا السياق بصدد مثال الهدية أن العطاء ليس فقط مجرد عملية اجتماعية أو قانونية أو سحرية أو اقتصادية أو سياسية بل هو كل هذه الابعاد، ويضيف أن الاختبارين الوحيدين لمفهوم النمط أو المجتمع الشامل يتمثلان إما في الشخص بأكمله أو في بيوغرافيا شخص بأكمله لأنه في الحياة هناك ارتباط بين كل الابعاد التي نميز بينها نحن لأسباب معرفية والبيوغرافيا هي هذا النسق التفاعلي التكاملي بين مختلف أبعاد الواقع.

تصبح البيوغرافيا إذن كما قلنا أداة للتأكد من تصورات وأحداث وأيضا من الصيرورة العامة للماضي أو من الترابط العام لكيان الواقع الراهن، فإذا كان هناك مثلا واقع يتسم بالاستبداد والاستغلال والاستيلاب، إذا كان هذا صحيحا فسوف يتبلور بصيغة أو بأخرى في حياة كل فرد، لذلك يمكن القول إن البيوغرافيا تعتبر وسيلة لتركيب أو إعادة تركيب أحداث الماضي والكيان العام للواقع، وهذا هو الاستعمال الثاني لهذه الأداة.

أما الاستعمال الثالث للبيوغرافيا فيرتبط بكونها تتيح إمكانية تركيب أو إعادة تركيب قواعد اللعب التي تتحكم في معاملات الافراد. لأن كل بيوغرافيا هي طرح لمجتمع على اعتبار أن الفرد بمجرد أن يتحدث عن نفسه سوف يكشف بالضرورة عن من يتعامل معهم، ومن أثروا فيه، الخ.

يمكن إذا تركيب أو إعادة تركيب قواعد اللعب التي تتحكم في المعاملات عن طريق مايتحدث عنه الشخص وهو يصف مجرد أحداث حيث نجد أحكاما، نماذج سلوكية، أشياء يعتبرها طبيعية، وقائع يتحدث عنها، إيحاء أن هذا معقول و هذا غير معقول، نجد مثلا أن الشخص على مستوى اللهجة يستغرب من أشياء في حين يمر على أشياء مرور الكرام لأنه يعتبرها طبيعية وعادية.

هذا إذن هو المستوى الثالث لاستعمال البيوغرافيا، أي اعتبارها كوسيلة لتركيب أو إعادة تركيب قواعد اللعب التي تتحكم في معاملات الافراد على أي مستوى؟

هنا تختلف البيوغرافيات!

إذ يمكن أن تكون على مستوى المجال الضيق الذي يتعامل فيه الفرد المعني بالأمر، لكن على العموم وكيف ما كان التركيز على أحداث محدودة وضيقة فسوف نجد الشخص يشير الى أنها انعكاسات أو أصداء وتأثيرات من مجال أوسع، نحن إذن أمام أداة تساعدنا على تركيب قواعد اللعب التي تتحكم في المجال الضيق والواسع والاوسع منه سواء فيما يخص علاقات الافراد أو الفئات أو الطبقات والمؤسسات العامة، وبصفة عامة مختلف النماذج السلوكية والمعايير والقيم التي توجه سلوك الناس، وفائدة البيوغرافيا هنا مرة أخرى بالمقارنة مع أدوات أخرى أنه عندما يتحدث الشخص عن حياته فهو يتحدث عن شيء مات وانتهى وانقرض، ولذلك يوجد احتمال بسيط في كونه سوف لن يقوم بإسقاطات كبيرة ولن يقرأ الماضي انطلاقا من الحاضر، في حين إذا تكلم عن الحاضر فسوف يعطي دائما أهمية لعنصر الخيال على عنصر الواقع.

فالبيوغرافيا على هذا المستوى هي وسيلة لجرد مكونات الواقع والنماذج، والاحكام، والقيم والمؤسسات بصفة استقرائية لا تتنافى إطلاقا مع الطرق الأخرى الاستقرائية أو الاستنباطية، والمهم هو أن البيوغرافيا طريقة استقرائية تمكننا من اختبار مقولاتنا حول النماذج السلوكية والقواعد المشتركة التي نعرف طبعا أنها توجد، لكن السؤال المطروح هو ما هي حدود وجودها؟ وأين يبدأ التشتت؟

فنحن عادة عندما نريد اختبار قاعدة معينة نجد أن هناك اختلافا ولكن الاختلاف لا يعني العشوائية.

تلك إذن هي الاستعمالات الممكنة للبيوغرافيا:

1 - إما لتركيب أو إعادة تركيب الماضي في واقعيته وتسلسله ومحدداته.

2 - تركيب أو إعادة تركيب النظام المجتمعي في مستوياته العليا والدنيا، وفي ترابطه، وانطلاقا من العناصر التي تساهم فيه من منظور استقرائي.

3 - إبراز كل ما يختلف فيه فرد عن اخر وفئة عن أخرى، وما لايشكل بالضرورة أشياء معروفة مسبقا بحيث يجب اللجوء الى الناس لمعرفتها لأننا لا نملك كاميرا خفية لضمان تلك المعرفة، وحتى إذا كانت لنا كاميرا خفية فإنها يمكن أن تسجل الوقائع المادية في حين أنها لا يمكن أن تسجل ما في القلوب والنوايا. وبهذا المعنى فالتقنيات البيوغرافية تشكل إحدى أهم وسائل البحث.

إن أهمية هذه التقنيات ترتفع أو تنخفض بارتباط مع مدى صدارة وأهمية الاعتبارات التي تحدثنا عنها، فكلما كان الامر يتعلق بالبحث عن الدلالات وتنوعها واختلافها أو البحث عن مستويات الاشتراك والاستقرار في أشياء معينة والاختلاف والتنوع فيها، كلما كان الامر يتعلق بجدلية التفاعل ما بين الواقع وطرق تصور أو تمثل ذلك الواقع، كلما كان الامر يتعلق بظروف التحول وانهيار النماذج السائدة سوف تكون للتقنيات البيوغرافية أهمية متصاعدة.

ومع الانتقال من هذه الاعتبارات الى شروط أخرى يمكن أن تتقلص أو تختفي أهمية التقنيات البيوغرافية. وهذه في نظري هي القاعدة في تحديد ما اسميه بالتركيب المنهجي والتقني الصالح لكل بحث، إذ ليس هناك تركيب واحد صالح لكل بحث ولكل موضوع ولكل إشكالية، بل هناك تركيبات أقل أو أكثر صلاحية حسب نوعية القضايا التي تهتم بها، ليست هناك إذن أداة عليا كاملة، بل لكل أداة إيجابيات وسلبيات يجب

أن نحددها ونميز في نفس الوقت بين ظروف عطاءاتها العليا وبين الظروف التي لا تصلح فيها أو تكون عطاءاتها محدودة.

مناقشة العرض:

تدخل مصطفى محسن :

ما العلاقة حاليا بين ما يسمى من طرف بعض الاتجاهات في السوسيولوجيا بالاثنوميتودولوجيا وبين الاهتمام بالسيرة الذاتية؟

د. محمد جسوس:

أعتقد أن الاثنوميتودولوجيا هي باب مسدود وتحصيل لحاصل، فهي قد برزت في ظروف معينة لمعالجة مشكل التأويل والدلالات، حيث برز هذا الاتجاه بصفة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية في أوساط الانتروبولوجيين عندما استرجع المستعمرون سلطة الكلام وبدأوا يطعنون في الحركات الاستشراقية وخلفيات الدراسات الانثروبولوجية، وفي هذا الاطار سيقال بأن كل باحث مهما كانت مؤهلاته هو ممثل لحضارته،وإذن فالكلام و النظارات التي يستعملهما ليست أدوات محايدة، وبالتالي فكل حديث عن شيء لا علاقة لك به على الاطلاق هو تعسف على ذلك الواقع، كيف يمكن إذن التقرب منه؟

في هذا الإطار تم اقتراح طرح الاثنوميتودولوجيا أي القول بترك المصطلحات العلمية أو المتداولة جانبا، ومحاولة بلورة الدلالات والتمثلات التي تكون موجودة في مجتمع معين عن طريق دراسة العبارات التي يستعملها الناس، وهذا هو ما يسمى بالاثنوميتودولوجيا.

فالهدف بالنسبة للبحث الاثنوميتودولوجي هو إبراز التصورات السائدة لدى من يعايش الاشياء

تدخل نجيب الخدي :

حول الاستعمالات الممكنة للمقاربة البيوغرافية أعتقد أنه في بعض الحالات قد تواجه الباحث عوائق خاصة في استعماله لهذه الأداة خصوصا حينما يتعلق الامر بمساءلة بعض الفاعلين الاجتماعيين الذين ينتمون لفئات عليا في المجتمع والذين أنجزوا أدوارا في مراحل سابقة لازال لها تأثير مهم على الأوضاع الراهنة، أمام حالة من هذا النوع ماهي في نظركم الإجراءات والاحتياطات التي يمكن أن يتخذها الباحث حتى لا يخسر المبحوث؟

د. محمد جسوس :

أقترح تأجيل مناقشة هذا الاشكال الى اللقاء المقبل، وفي انتظار ذلك يمكن القول منذ الان أن اللجوء الى البيوغرافيا بالنسبة لأجيال الشباب يثير الاشكال التالي:

حيث يظهر أن الشباب في العديد من الأوساط يتصرف كما لو كان قد نزل من السماء، أي أن عمقه التاريخي والزمني محدود جدا حيث لا يتجاوز هذا الأفق على العموم جيلين بينما إذا تعاملنا مع أشخاص لهم خمسين أو ستين سنة وأردنا التعرف على وعيهم التلقائي سوف نلاحظ بعدا زمنيا أوسع بكثير.

أما بالنسبة للنساء فإن استعمال البيوغرافيا يطرح عوائق أخرى،لأن هذه الأداة تقتضي بالضرورة تمييز الفرد -ولو نظريا- عن الجماعة، فبالنسبة للفئات التي لازالت لا تتصور اطلاقا الحديث عن الذات بدون طرح ذاتها في كيانات أوسع، تصبح البيوغرافيا منذ البداية نوعا من الحديث الجماعي لأن التميز يعتبر عيبا، نجد هذا الاشكال عند النساء، عند بعض شرائح الشباب،عند بعض الشرائح العليا، فعدد كبير من الاعيان لايريدون الحديث عن المرحلة الاستعمارية نظرا للإحراج الذي يثيره هذا الموضوع بالنسبة لهم.

ما أريد التركيز عليه كخلاصة لهذا النقاش هو أن الحديث عن صلاحية أداة معينة ينبغي طرحه في إطار السياق الذي نحن بصدده، والمقصود بالسياق تحديد الموضوع، الإشكالية، المعطيات المتوفرة. وإذا لم نقم بتحديد هذه القضايا

فإن الجواب يظل مجردا وليس جوابا إجرائيا عمليا. يصبح السياق إذن هو الذي يتحكم في المعيار. فصياغة هذه التركيبة المنهجية هي من أهم القضايا المطروحة على كل باحث والتي لن يتخلص منها بصفة نهائية، فهي بمثابة نوع من المحن أو الأسئلة الميتافيزيقية والفلسفية التي لا يمكن أن نتخلص منها إلا بثمن كبير والثمن هو الاستيلاب، فما دام الباحث في عملية البحث سوف تطرح عليه كل مرة نفس المحنة، محنة البحث عن التقنيات والأدوات الملائمة للظروف والأوضاع التي هو بصدد تحليلها ودراستها.

II. منافع التقنيات البيوغرافية:

حاولت أن ألخصها في ثلاثة نقط:

1 - أهم ما تتسم به التقنيات البيوغرافية هي أنها تشكل وسيلة للحصول على معطيات ملموسة مباشرة تقتضي احتكاكا كبيرا بين الباحث والمبحوث، وتفاعلا يطول مدة، بحيث حتى إذا كان الامر يتعلق باستمارة مطولة فنحن نعرف أنه لا فائدة منهجية من استمارة يتطلب إنجازها فقط ساعتين أو ثلاثة ساعات، هناك ظاهرة العياء، الملل، التعب، لأنك تطلب من المبحوث التركيز على عدة أشياء لم يتعود عليها، تطرح عليه عدة اعتبارات ربما لم يسبق له أن تناولها أو طرحها بوضوح، حيث نطرح عليه مثلا عدة أسئلة حول سلوكيات يعتبرها طبيعية أو تلقائية، ونحن نعرف الان أن هناك تأثيرا كبيرا على المبحوث نتيجة لكل هذه الأسئلة، لأننا في كثير من الأحيان نحول البديهيات الى إشكاليات، فنجعل المبحوث يبحث عن منطق لما يعيشه، أو عن مبررات لما يفعله أو ما هي الاعتبارات والمنطلقات التي يأتي منها، نفرض عليه أن يحول سلوكا شموليا ينبني -ربما- على اعتبارات لا شعورية، او على العادة والتقاليد، نفرض عليه عقلنة سلوك يعتبر في كثير من الأحيان سلوكا غير مقنن وغير معقلن.

نرجع لإشكالنا لنقول إن البيوغرافيا هي وسيلة للحصول على معلومات مباشرة بتفاعل طويل يترك أقصى ما يمكن من الحرية للمبحوث، بحيث أن حرية المبحوث في جمع المعطيات البيوغرافية تفوق بكثير مختلف أشكال الحرية التي نمنحها له في

مختلف أشكال المقابلات، حتى المقابلات الحرة، تلك إذن هي الفائدة الأولى للتقنيات البيوغرافية وفي نفس الوقت عيبها الأول، ذلك أن اتساع إمكانية التصرف والمبادرة التي تتيحها التقنيات البيوغرافية تعني أيضا اتساع إمكانية التأثير الاصطناعي الذي سوف يجعلنا لا نحصل كما نأمل على معطيات أصيلة، بل على معطيات مكيفة مع الظرف ومع الباحث، بحيث يصبح المبحوث يعرف ما ينتظره منه الباحث وتصبح أداة المعرفة جزءا من الواقع وليست أداة لفهمه ودراسته.

2 - الفائدة الثانية تكمن أساسا في كون التقنيات البيوغرافية تسمح لنا بالتعرف على معطيات تفوق مستوى الفرد وتشكل مؤشرات على الأوضاع السائدة في الجماعة أو الفئة أو الطبقة أو المجال الذي تشمله البيوغرافيا.

وعلى العموم إذا انطلقنا من التصميم التالي لمستويات التحليل السوسيولوجي، وبالتالي للمستويات التي يقع فيها جمع معلومات وتحليل معطيات معينة، حيث تعرفون أننا نميز عادة بين التحليل الميكروسوسيولوجي، والتحليل الماكروسوسيولوجي باعتبار أن التحليل الميكروسوسيولوجي ينصب بالاساس على دراسة تلك المجالات التي تكون مرتبطة مباشرة بحياة المبحوثين وتكون لهم بالتالي قدرة على الوعي بها، والتعرف عليها في تفاصيلها وجزئياتها، ويكون مجالها جغرافيا أو ديموغرافيا، أو حتى على مستوى مكونات الواقع مجالا محدودا : مثلا على هذا المستوى نقوم بأبحاث حول الاسرة حول جماعة الأصدقاء أو الاقران، دراسات حول العلاقات بين التلاميذ والأستاذ في القسم، أي كل القضايا التي لا يحاول فيها المبحوث أن يتكهن أو يفكر كثيرا قبل أن يجيب، في نفس الاطار نقوم بدراسات حول بعض الجماعات الصغيرة، وإذن فالتحليل الميكروسوسيولوجي يبقى محدودا بمسألة وعي المبحوثين، وبالتالي بالمستويات التي يمكن أن تظل تشكل جزءا كبيرا من وعيهم، ويمكن اعتمادها بالتالي كمصدر أساسي إن لم نقل المصدر الوحيد للتعرف على ما يروم فيها.

في حين أن المدينة مثلا تتجاوز مستوى الوعي ومجالات الحياة اليومية لذلك نقصد بالتحليل الماكروسوسيولوجي التركيز على تلك البنيات أو العلاقات أو قواعد اللعب التي تنطبق على كل أعضاء المجتمع مبدئيا سواء كان لهم وعي بها أم لم يكن،

وفي الغالب فإن ما نسميه بالمعطيات الماكروسوسيولوجية هي معطيات لا شعورية نتعرف عليها عن طريق المبحوثين ولكننا انسجاما مع مقتضيات التحليل النفسي نتجاوز مستويات الوعي فلا يعقل مثلا إذا أردنا القيام بدراسة حول نظام الدولة أن نقوم بطرح أسئلة على مواطنين عاديين فما هي إمكانيات تعرف المواطن العادي على مقتضيات القانون على القواعد التي تسير بها الأجهزة الإدارية التابعة للحكومة المركزية. ربما أحسن مثال على المعطيات الماكروسوسيولوجية هي كل القياسات الإحصائية الكبرى. مثلا لا يعقل اطلاقا أن نسأل الناس: ما هو معدل البطالة عندكم؟ ما هو معدل الانتحار؟ معدل ارتكاب مختلف أشكال الجرائم؟ المعدل العام لرسوب التلاميذ في المغرب؟ هذه أشياء لا نلاحظها مباشرة ولا يصرح لنا أحد بها مباشرة بل نستنتجها عن طرق الاحتكاك مع الناس. إنها معطيات استقرائية تتطلب في الغالب عدة إجراءات تكون وسيطية بين الباحث والمبحوث مثلا عندما نتحدث عن معدل البطالة بمختلف اشكالها فلا يمكن لنا أن نأخذ صورة فوتوغرافية لمعدل البطالة لأن معدل البطالة هو نتيجة لملاحظة ومعاينة معطيات ملموسة وإخضاعها لسلسلة من الإجراءات الرياضية حيث إن الإجابة التي نصل اليها لا توجد في الوعي بكيفية مسبقة.

إذن فالمعطيات الماكروسوسيولوجية لا ترتبط بمستوى الوعي، ليست هناك معرفة مباشرة بها من طرف المبحوث، و نفترض فيها أنها تمارس نوعا من التأثير الذي يفرض نفسه موضوعيا سواء أراد ذلك المبحوث أم لا. فمثلا معدل البطالة ليس شيئا يخططه فرد معين، ليس هناك أي جهاز، اية حكومة لا يمكن لأي من هؤلاء التخطيط لمعدل البطالة لكي يكون مثلا 12.7 % كيف نصل الى معدل 12.7 %، بالطبع نصل الى هذا المعدل انطلاقا من المعلومات التي يقدمها المبحوثون ولكننا نتعامل معها بطرق رياضية، وهذا يقتضي عدة أشياء: يقتضي ان إجابة أي شخص تساوي إجابة أي شخص اخر وأن كل من أجاب على نفس السؤال وبنفس الطريقة فإذا لم نفترض تجانس الوحدات فلا يمكن القيام بأي عمل رياضي. نحن نميز إذن على مستوى التحليل السوسيولوجي بين البنيات الصغرى والبنيات الكبرى، وإذا كان التحليل السوسيولوجي شأنه شأن الاقتصاد مثلا يميز بين التحليل الميكروسوسيولوجي والتحليل الماكروسوسيولوجي فإنني أقترح شخصيا التمييز بين مستويات أوسع :

1 - البنيات الصغرى Micro structures

2 - البنيات الوسيطية Média structures

3 - البنيات الكبرى Macro structures

Méga structures

فمثلا بالنسبة للبنيات الوسيطية أعتبر أن من اهم التحولات التي تعرفها المجتمعات حاليا هو بروز البنيات الوسيطية سواء على صعيد الأنساق الثقافية أو الأيديولوجية أو على صعيد مستويات هيكلة الواقع، وهناك ما يسمى بالبنيات العليا الكبرى أو العليا المشتركة Macro structures، ولكن هناك مجال رابع بدأ يتسع أكثر فـأكثر وهو ما أسميه Méga structures مثلا نحن ننتمي الى مجموعة حضارية لا يمكن أبدا إسقاطها من تحليلنا، نحن جزء من مجموعة عربية ومجموعة اسلامية ولا يمكن أن نفهم أي سلوك له دلالة ووزن (باستثناء السلوكات العادية والروتينية) دون أن نأخذ بعين الاعتبار أن ذلك السلوك قد وقعت هيكلته على مجال يفوق بكثير مجال الوحدة السياسية أي الدولة أو مستوى التطابق النسبي بين الوحدة السياسية وبين وحدة المعاملات وهي المجتمع. فمثلا ولو يظن الناس ذلك نحن نعرف أن بعض قواعد النظام القرابي لا يختلف تقريبا من المغرب الى الجزيرة العربية إلا في الجزئيات الصغيرة مثلا مبدأ أولوية الذكور على الاناث ليس خاصا بالعرب فقط، بل إنه ينطبق على المنطقة البحر الأبيض المتوسط ككل، مثلا مسألة انتشار المعاملات الزبونية تعتبر من إحدى أهم السمات المتوسطية، بحيث نجد تشابها كبيرا بين ما يمكن أن يلاحظ هنا وما نجده في إسبانيا أو إيطاليا خاصة في جنوبها، أو اليونان، تركيا، هناك إذن هيكلة للواقع تفوق أعلى وحدة يهتم بها التحليل السوسيولوجي، ومن أكبر الإشكالات النظرية المطروحة على علم الاجتماع اليوم هو إشكال طرق تحليل les méga structures لأنه حتى مسألة التحليل الماكروسوسيولوجي هي مسألة لازالت لنا فيها طروحات نظرية أكثر مما لدينا طرق ووسائل تقنية للتحليل. فنحن لا نتوفر على وسيلة مضبوطة ومباشرة لتحليل النظام الطبقي مثلا لتحليل قواعد اللعبة السياسية الكبرى لأن تقنيات البحث السوسيولوجي مهما ابتعدت عن تقنيات البحث الأنثروبولوجي أو السيكولوجي تظل متشبثة بمبدأ العلاقة المباشرة بين الباحث والمبحوث وأن الباحث لا يمكن أن يستغني

عن المبحوث فالطروحات النظرية المتوفرة لدينا تنبني على افتراضات ليس من المؤكد وجودها، وتعرفون أن من أهم التيارات الابستمولوجية المرتبطة بالمعرفة السوسيولوجية تيار يسمى بالفردانية المنهجية وهو تيار يطعن أساسا في مقولة الشمولية وإذا طعنت في مقولة الشمولية فإن كل ما يتعلق بالبنيات ينعدم. بمعنى إذا قلت إن عشرة أفراد مهما تعودوا على التعامل فيما بينهم يظلون عشرة أفراد، لا يشكلون بنية أخرى لا تبرز عن ذلك شمولية جديدة تتجاوزهم بحيث نرجع الى بعض مقولات السوق التي كانت سائدة في الاقتصاد السياسي. مثلا من يتشبث بهذا المنطق لا يؤمن بإمكانية الحديث عن شمولية كبرى مثل المجتمع والنظام والبنية. فكل هذه المفاهيم هي اسقاطات ميتافيزيقية في نظر هذا الاتجاه، هي رواسب للنظرة الفلسفية التي كانت سائدة سابقا.

وعلى العموم، فإن الموقف الذي لايزال سائدا الى الآن فيما يخص العلاقة بين التحليل الماكروسوسيولوجي والتحليل الميكروسوسيولوجي هو أنه لا يمكن إيجاد نظرية واحدة تشمل معطيات حول البنيات الكبرى والبنيات الصغرى على اعتبار أن ما سنجمعه هنا هي وحدات لا تنتمي الى نفس الصنف، لا تفترض نفس الافتراضات.

لنترك هذا الاشكال على حدة ولنقل بأن هناك بنيات كبرى مشتركة بين المجتمعات ذكرت مثالا حضاريا ولكن يمكن أن نتحدث أيضا عن دور وسائل الاتصال، تفاعل واندماج ما بين مختلف النظم الاقتصادية، مختلف مجالات البحث العلمي والتكنولوجي في مخططات واستراتيجيات على الصعيد العسكري في مراكز الإنتاج المعرفي والثقافي والايديولوجي. إن هذه المجالات الجديدة تطرح تحديات نظرية على كل العلوم الإنسانية لأن أقصى ما كانت قد وصلت اليه السوسيولوجيا هو التحليل على مستوى البنيات المشتركة وحتى على مستوى البنيات المشتركة فإن تحليلاتنا في هذا المجال تظل هي التحليلات الأكثر تجريدا، بحيث لا نعرف شخصا على الاطلاق حسم في طريقة تحليل البناء الطبقي لمجتمع معين، ولا نعرف كذلك رغم كل الاجتهادات تعريفا إجرائيا للثقافة المشتركة أو الثقافة الوطنية كما تسمى حاليا. فالثقافة الوطنية لا يمكن

دراستها الا عن طريق دراسة عناصرها ومحاولة استنباط العلاقات المشتركة وعندما نقوم بالاستنباط نفترض فيه مسبقا أن موضوع الاستنباط ضروري وأنه موجود واقعيا، وأن هناك بنيات على مستوى آخر. لما نحاول مثلا تحديد معايير التفكير المشتركة بين الناس، أو تلك المعايير التي ينظم الناس حياتهم وفقها وبالارتكاز عليها. إن المعطيات البيوغرافية هنا تصبح وسيلة لمقاربة ما سميته هنا بالمعطيات الوسيطية أي بداية عملية تجاوز الوعي المباشر للمبحوثين دون تجاهله فالمعطيات البيوغرافية تعطينا في هذا المجال بعض الضمانات حول واقعية أو أهمية ما يحدث، لا تساوي الضمانات على مستوى البنيات الصغرى ولكنها أكثر قيمة مما نجده على مستوى البنيات العليا لأن البنيات العليا -أكرر ذلك- هي عبارة عن بناء نظري فكري ينبني على افتراضات إذا وقع الطعن فيها انهار كل ما قمنا ببنائه.

لذلك، فالضرورة العملية لاستعمال التقنيات البيوغرافية ستكون مرتبطة بتلك المعطيات أو القضايا التي تطرح فيها مسألة البرهان، والاعتماد على أقصى ما يمكن من الوقائع المعاشة ومسألة اعتبار وعي الناس وما يتعاملون معه وكيف يتعاملون معه لأن الوعي يتضمن مسائل جزئية كثيرة حول التفاصيل فلولا اللجوء الى وعي الناس لتحول المجتمع الى آلة مثل الالة الميكانيكية.

لأن إحدى أسس التحليل السوسيولوجي هي أن المجتمع يختلف عن البنيات أو الأنساق الميكانيكية، المجتمع ليس un mécanisme ولكنه يشبه ما نسميه un organisme بحيث هناك اطروحات أو تصورات عضوانية ونضيف أن المجتمع ليس عضوا مثل باقي الأعضاء الأخرى مثل الحيوانات بل يختلف عنه بالأهمية المتنامية والمتصاعدة لظاهرة الوعي، الإرادة لإمكانية تدخل الناس فيما يحدث، فما يميز الانسان عن الحيوان هو أن الانسان يرث ثقافة، فالتراث الثقافي هو الذي سوف يميزه بينما الحيوانات لا وراثة لها على الصعيد الثقافي بل وراثتها تتم على الصعيد البيولوجي فما يميز الانسان إذن هو نوعية الوراثة الاجتماعية الثقافية الحضارية التي تجعل المغربي يتميز عن الروسي عن الفرنسي الخ ... تلك إذن هي الفائدة الأولى للتقنيات البيوغرافية وأعتقد أنها مهمة.

الفائدة الثانية هي أن عملية الاعتماد على المعطيات البيوغرافية تؤدي خدمات مهمة على الصعيد الابستمولوجي، أهم هذه الخدمات في رأيي هي أن هذه المعطيات تدفع بنا الى التخفيف من الافراط في مكانة الباحث السوسيولوجي داخل المجتمع أو في قيمة المعرفة السوسيولوجية بالمقارنة مع المعرفة الاجتماعية أو الوعي الاجتماعي، لأننا عندما نقوم بجمع معطيات بيوغرافية نكتشف أن أعضاء المجتمع يتوفرون على معرفة شاسعة واسعة حول واقعهم كضرورة حياتية لأنه لولا معرفة الناس بواقعهم لما أمكن للبشرية أن تستمر على قيد الحياة. فما وصلت اليه البشرية يفترض بالضرورة قدرة الناس على معرفة على الأقل تلك العناصر من الواقع التي لها وقع كبير ومباشر على حياتهم. فما تبرزه المعطيات البيوغرافية هو أن المجتمع نفسه ينتج سوسيولوجيته، ينتج نوعا من الوعي الجماعي. فلا يمكن على الاطلاق أن نعتبر البحث السوسيولوجي شبيها بالبحث الذي يقوم به الباحث في الكيمياء أو الفيزياء أو البيولوجيا. فهناك فرق كيفي بين ما يسمى بالعلوم الطبيعية وبين العلوم الإنسانية، والفرق يرجع بالأساس الى أنه إذا كانت العلوم الطبيعية تدرس مجرد ظواهر، فالعلوم الإنسانية تدرس ظواهر لها وعي وتأويل ودلالة. إذ لا يمكن إطلاقا إنجاز أي تحليل سوسيولوجي (كما سيقول «فيبر» و«زيمل» وغيرهم) إذا لم نأخذ بعين الاعتبار مسألة الدلالة من هنا جاء التمييز ما بين التفسير والفهم بين العلوم الكونية والعلوم السياقية مثلا عندما يقع اكتشاف ظاهرة أو قانون جديد في الفيزياء أو الكيمياء فلايهمك في الاستدلال أن يكون الاكتشاف قد جاء من الاتحاد السوفياتي أو من الولايات المتحدة او من فرنسا الخ. لا يهمك هل تم سنة 1920 أو سنة 1988، بينما يستحيل اطلاقا اعتبار أية ظاهرة معينة ذات أهمية في العلوم الإنسانية دون النظر اليها في سياقها. إذ في الفيزياء يفترض أن نفس القوانين الفيزيائية أو قوانين الجاذبية التي توجد على سطح الأرض توجد على سطح القمر الخ، بل يفترض في الفيزياء أن نفس القوانين التي تنطبق على مجموعتنا الشمسية تنطبق على كل المجموعات الشمسية الأخرى التي تنتمي الى العالم الذي نحن جزء منه. في هذا الاطار ينظر الفيزيائيون الى الزمان كظاهرة قاهرة، كظاهرة ليس لها مفعول ارتدادي فما حدث منذ دقيقة أو ثانية لا يمكن على الاطلاق إعادة انتاجه، وما نتمكن في القيام به هنا هو فقط استرجاع الحدث من خلال الذاكرة والحضارة، فالزمان ليس له إلا اتجاه

واحد لأن الزمان هنا خاصة في مجال الكائنات الحية يعني التغيير المسترسل والبنيوي. لا يمكن لنا أن نرجع الى طفولتنا وإعادة إحياء ما حدث لأن ما حدث مات وانتهى وإذا حاولنا إعادة إحيائه فإن ذلك يعتبر ظاهرة مرضية لأن البشر الذي يعيد إحياء ما حدث هو الذي يعاني عادة من اختلالات نفسية. وهذا هو التأويل الفرويدي ككل. إذن فالتقنيات البيوغرافية تمكننا من بناء صورة أكثر نسبية وتواضعا وواقعية حول مكانة البحث السوسيولوجي ودور الباحث، إذ تجعلنا نشعر أكثر بأن الباحث لا يأتي بأشياء من السماء، بل جل ما يتوصل اليه يأخذه انطلاقا مما يقوله الناس له ربما دور القول عندنا يفوق بكثير دور المعاينة أو الملاحظة وأن علاقة السوسيولوجي بموضوعه أو علاقة الفيزيائي بموضوعه، بل في كثير من الحالات نعرف أن المعرفة المتوفرة لدى عموم المواطنين في ميادين معينة تفوق بكثير مستويات المعرفة المعترف بها من طرف مؤسسات الإنتاج المعرفي. مثلا خلال مرحلة الحماية هناك مجالات بأكملها يظهر كما لو أن جل المغاربة بنوا حولها نوعا من الحائط الصيني ومهما حاول ضباط الشؤون الاهلية والباحثون المنتشرون في ذلك الوقت، هناك ميادين بأكملها إما لم يتعرفوا الا على سطحها أو لم يعرفوا عنها شيئا على الاطلاق.

ما هي إذن مكانة المعرفة السوسيولوجية بالمقارنة مع الوعي الاجتماعي؟ إن الفرق يكمن أساسا في أن المعرفة السوسيولوجية هي المعرفة التي تدعي الشرعية العلمية. فالواقع دائما أغنى بكثير مما يمكن الإحاطة به عن طريق الأدوات المعرفية التي هي بناء تركيبي لبعض مكونات الواقع، لهذا نتعامل معها دائما كمقاربات مرحلية مؤقتة.

أذكر مثالا بسيطا حول هذا الاشكال، هناك مجموعة من الباحثين قاموا بملاحظة سلوكات طفل صغير خلال أربعة وعشرين ساعة ولتدوين مجموع تلك الملاحظات التي سجلوها بواسطة أدوات علمية تطلب الامر منهم سنتين ولم يتوصلوا الى النتائج الأولى المستخلصة من دراسة تلك المعطيات الا بعد عشر سنوات مع العلم أننا لا زلنا أمام طفل صغير لم يكتسب بعد اللغة والوساطات بين الواقع والدلالات التي تعطى له.

نرجع الى إشكالنا الأساسي لنؤكد أن الفائدة الثانية لاستعمال التقنيات البيوغرافية ترتبط بعلاقة المعرفة السوسيولوجية بالوعي الاجتماعي وعدم الاستهزاء والاستخفاف

بالوعي الاجتماعي، وفائدة المعطيات البيوغرافية هنا هي أنها تفتح مجالا أوسع للوعي الاجتماعي لكي يبرز في عناصره لأن كل فرد يلجأ أحيانا الى التقية الى الاختصار الى افتراض أن مخاطبه ليست له دراية بقضايا معينة، ونختزل دائما ما نعرفه في تصرفاتنا، نحاول باستمرار التركيز على ما تعتقد أنه أكثر ارتباطا بالمهام التي نقوم بها أو بالظرف الذي نوجد فيه.

ولذلك، فالمقابلة نفسها في أقصى أنواعها تفرض على المبحوث مجموعة من المحاور حول المجال الذي يتحدث فيه،فتصور عندما ننتقل الى البيوغرافيا، هناك يبدأ المبحوث الحديث عن نفسه تقريبا بدون تدخل، وليس هناك تركيز في البيوغرافيا وإن كانت مسألة التركيز تحدث عمليا. مثلا يستحيل علينا تقريبا أن نكتب سيرة ذاتية لأي مفكر أو شخصية إسلامية الى حدود الان، لان العرب لم يتعودوا أن يعطوا أية معلومات حول طفولتهم. ولا أعرف شخصيا الى اليوم في الإنتاج العربي أي انتاج فكري يشبه السيرة الذاتية أو البيوغرافيا كما يتم إنجازها في الحضارة الغربية ربما لسبب أساسي هو أنه لكي تكون هناك سيرة ذاتية بالمفهوم الأوروبي أو الأمريكي يجب أن تنفجر المقدسات العليا ويجب أن تقع قطيعة نهائية وتامة ما بين الفرد وما بين البنيات التي كانت تعتبر كسبب وغاية في وجود الفرد سواء الاسرة أو القبيلة، ويجب أن يتحول وبصفة جذرية مفهوم الفرد. من هنا أحاول شخصيا أن أفهم كيفية انتشار أساليب التحليل السوسيولوجي في العالم العربي وخطورتها، لأن أساليب التحليل السوسيولوجي أكثر تجاوبا وملائمة مع المكونات العامة للوعي العربي، بقدر ما تركز على اعتبار الفرد كأداة شبه مبرمجة لخدمة غايات وجماعات تتجاوزه، وأن الفرد يتحدد بانتماءاته بالدرجة الأولى، هذه هي مفاهيم الحسب والنسب، وليس من باب الصدفة أن الأسماء القديمة هي كلها على شكل ابن كذا، لكي يرجع لك اسم عائلي يجب أن تنتقل نظريا وإيديولوجيا الى تصور آخر حول علاقة الحاضر بالماضي لأنه لما نقول ابن وأبو فالحاضر هو الامتداد للماضي والمستقبل هو اسقاط للحاضر على المستقبل.

هذا في نظري إذن هو العطاء الثاني للتقنيات البيوغرافية.

تدخل ذ. السعدية ايت صباح :

استسمح على هذا التدخل تحدثتم عن الوعي الاجتماعي هل المقصود بذلك la conscience sociale ?

د. محمد جسوس :

إن الاستمرار في الحديث عن معرفة أمر ممكن ولكن ينبغي أن نضيف في كل مرة نعوتا وأوصافا خاصة لتمييز هذه المعرفة مبدئيا كل معرفة هي وعي وقد حاولت أن أميز بين المعرفة كنتاج لمجموعة من الإجراءات وطبيعة تلك الإجراءات وطريقة التصرف فيها هي وسيلة الاثبات أو النفي أو التعديل، وبين ما سميته بالوعي الذي يكتفي بذاته، يمكن أن يتطور من خلال التجربة ولكن من القوانين الأساسية للوعي أنه يتحول في جزء كبير منه الى رمز عن الهوية. عندما يصبح رمزا للهوية سوف نجد أن معتقدات وتصورات الناس لا يمكن ولا يعقل أن تتغير بمجرد بروز معطيات تناقضها وكنت قد أعطيت مثالا حول مدينة أمريكية توجد في وسط الولايات المتحدة كان قد برز فيها داعية (في إطار الملل والنحل الكثيرة الموجودة في البروتستانية) الذي أقنع الناس بأن نهاية العالم سوف تتم في اليوم كذا والساعة كذا وبدأ الناس يحضرون أنفسهم بالمعني اللاهوتي للآخرة وجاء اليوم الذي حدده الداعية ولم يحدث أي شيء على الاطلاق، وما حدث في هذه المدينة نتيجة لهذه الحادثة هو أن تشبث الناس بالعقيدة العامة التي جاء بها هذا الداعية ارتفع بعد هذا الحدث بالمقارنة مع ما كان عليه الوضع من قبل لسبب بسيط وأساسي كان «مالينوفسكي» قد أشار اليه في مجال اخر، وهو أنه يستحيل إطلاقا اختبار المعتقدات لأن المعتقدات من طبيعتها أنها متعددة الدلالات فبدل أن يعتبر سكان هذه المدينة أن عدم حدوث التنبؤ يعني بطلان عقيدة الداعية اعتبروا أن تأويل الرسالة المقدسة من طرف الداعية قد تضمن أخطاء لأن الرسالة المقدسة أتت عن طريق بشر وكل بشر معرض للخطء، فالداعية هو الذي أخطأ في تأويل ما أمر بتبليغه. لقد افترض هؤلاء إذن أن النبوة كانت صحيحة ولان التنبؤ كان معناه بالنسبة اليهم الخلاص، الانتقال الى الجنة، فإن الناس لم يتطهروا بما فيه الكفاية لان الداعية كان يدعوهم الى التطهير لكي يستعدوا للعالم الاخر، نلاحظ أن سلسلة من التأويلات تجعل تفنيد ظاهرة معينة يتحول الى تأكيد لها، ومثل هذا يحدث في العديد من الميادين، إن قضايا الاستدلال المعرفي أو العلمي كما نعرف جميعا لا تشكل الا حقلا من بين

الحقول الاستدلالية الممكنة، فهناك أنساق استدلالية أخرى لا علاقة لها بافتراض أن السلطة التحكيمية النهائية في صحة أو عدم صحة شيء معين هو مطابقته للواقع. فالاستدلال العاطفي لا ينبني على معاينة للواقع بل على قوة العاطفة، الاستدلال الإيماني لا ينبني كذلك على المعاينة بل على قوة الايمان، ولذلك أعتقد أن من بين عواقب طغيان الطروحات الوضعانية على تصوراتنا الفكرية عامة ما يتعلق باختزال مختلف أشكال بناء التصورات، فهناك خطر أن يتحول البحث السوسيولوجي او الانثروبولوجي الى نوع من العقلانية، ولكن عقلانية اصطناعية تفترض على واقع كما لو أن كل الأشياء التي تحدث في المجتمع مبنية على وعي ومعرفة وأهداف مرتبطة بغايات عليا وترجمة الأهداف الى إجراءات مبنية على اختيارات، وهذا هو المنظور العام للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية الذي اتضح أنه ليس صحيحا فأصل السوسيولوجيا كان هو الطعن في هذه النظرة التي تسمى نفعية وفردانية والتي تعتبر أن سلوك أي فرد هو ناتج عن غايات ومثل عليا تقع ترجمتها الى أهداف تقتضي وتستدعي جرد مختلف الوسائل المتوفرة لإنجازها، وهذا هو معنى العقلانية.

في حين سوف يقول "دوركايهم" بأن هناك أشياء أخرى تتحكم مثلا في عملية البيع والشراء لا يمكن اطلاقا فهمها عن طريق الافراد مثلا الكلمة لا علاقة لها إطلاقا بالمنفعة الفردية. والمثال الذي أعطيه عادة للطلبة في هذا الإطار هو أنه إذا بحثنا عن السلوك الأكثر عقلانية لتحقيق المنفعة الفردية فربما كان هذا السلوك هو القتل والسرقة.

في حين نلاحظ أن معدل القتل في كل المجتمعات لا يصل حتى الى 0.01 % لذلك سيقول "دوركايهم" أن التعاقد يتضمن مرجعيات تقنينا يتجاوز إرادة الافراد مثلا الإحالة على قيم اجتماعية على معتقدات دينية على الأعراف الجاري بها العمل، فمثلا مقاييس الربح محددة بالمقارنة مع ما يسمى بالمضاربة، لذلك سيقول "دوركايهم" أن كل ما كان يدرس من طرف الاقتصاد السياسي ينبغي إعادة دراسته من طرف السوسيولوجيا، وأصبح يقول أن الاقتصاد السياسي هو معرفة فرعية أصلها وأساسها هو التحليل السوسيولوجي وهذا ما يسمى أحيانا بالإمبريالية السوسيولوجية.

تدخل نجيب الخدي :

إذا سمحتم أريد توضيحا حول هذا التمييز ما بين المعرفة السوسيولوجية والوعي الاجتماعي هل يمكن مقارنته بنفس التمييز الذي يقيمه «باشلار «بين المعرفة العلمية والمعرفة العادية المتداولة الشائعة والرائجة؟

د. محمد جسوس :

أعتقد أنه ليس هناك حقلان، بل هناك حقل واحد يمكن أن نسميه مختلف أشكال الوعي أو المعرفة. ما يميز المعرفة العلمية عن مختلف الاشكال الأخرى للمعرفة هو طابعها المؤسسي، وهذا يعني أن المعرفة العلمية هي ظاهرة جديدة في التاريخ لأن هذا الطابع المؤسسي لم يكن موجودا في مختلف مراحل التاريخ، فنحن نعرف أننا عشنا مرحلة كان فيها الاطار المرجعي لتحديد الصحيح والباطل هو الفقيه. نعرف مجتمعات كان مرجعها الأعلى هو الساحر أو الحكيم أو الحاكم أو الفئات المسنة، وهذه أشكال أخرى لتحديد الاطار المرجعي الذي يتوفر على الشرعية للتمييز بين الصحيح والباطل، من هذا المستوى أعتبر أن السوسيولوجيا هي جزء من الواقع الا أن كون السوسيولوجيا تشكل جزءا من الواقع لا يعني بالضرورة أن هذا عيب في البحث السوسيولوجي، بل بالعكس أعتبره أهم دليل ومرتكز على مصداقية المعرفة السوسيولوجية لأنه خلافا لكل العلوم الأخرى فما يميز العلوم الإنسانية هو أنها تتعامل مع موضوع له وعي ويعطي دلالة لكل شيء فلا يمكنك معرفة الدلالات الا اذا كنت بشكل أو بآخر متفاعلا معها مثلا البيولوجي، يمكن له أن يفهم الدجاجة أو البيضة رغم أنه لا ينتمي لنفس النوع، في حين لا يمكن معرفة شعب أو جماعة أو المجتمع إذا لم تكن إنسانا بينما العكس صحيح في الميادين الأخرى.

فما يحدث في المجال الإنساني ليس هو فقط مجموعة من الإجراءات المادية الملموسة، بل هي إجراءات لها دائما دلالات. وشخصيا أتشبث بهذا التعريف وأعتقد أنه صحيح.

مثلا كل الكائنات الحية تتسم بكونها تعرف العطش والجوع بحيث تحتاج الى الاكل والماء وبدون ذلك لا يمكن أن تعيش، وبالتالي فكل الكائنات الحية تبحث عن مختلف الوسائل لتزويد نفسها بالطاقة الكفيلة بضمان استمراريتها في الحياة، في حين أن ما يميز الانسان هو أنه لا يسعى فقط نحو تلبية هذه الحاجة البيولوجية، بل إنه يتفنن في ابتكار طرق تلبية تلك الحاجة، ومايهمنا كسوسيولوجيين ليس هو وجود الجوع كظاهرة فعلية بل كيف يتصرف الانسان للتخلص من الجوع. لماذا يأكل المغاربة مثلا باستعمال اليد اليمنى؟ لماذا لا نأكل الخنزير أو الكلب؟

ولذلك يتضح لنا أن كل إنتاج حضاري أو ثقافي ينبني على تجربة محلية وقع تحويلها الى نماذج. لهذا أقول إن ما يميز السوسيولوجيا عن العلوم الإنسانية هو أن السوسيولوجيا تهتم بما يختلف عبر الزمان والمكان، وليس بما يتشابه، وأول وعي سوسيولوجي هو عندما تفهم أن السلوك مرتبط بسياق، وأول مكونات هذا السياق هي الزمان والمكان. لا يمكنك أن تقوم بدراسة ظاهرة معينة دون ربطها بفئة أو طبقة أو مناطق لأن التجارب ليست متشابهة بل يمكن القول في نهاية الامر أن كل مفهوم سوسيولوجي هو مفهوم تعسفي، ولكنه تعسف يجب أن يبرهن على ضرورته، فإذا كانت له عيوب فإنه يتضمن في نفس الوقت جوانب إيجابية عندما نقول الطبقة العاملة الشباب القروي، فهذا تعميم كبير، وحتى عندما نقول المراهقون الذين ينتمون الى الطبقات الوسطى في المدن الكبرى، فلا زلنا هنا أمام تعميمات واسعة لكن حصلت برهنة على صلاحية هذه التعميمات، وما ساهم أكثر من غيره في تأسيسها هو استعمال التقنيات الإحصائية فليس هناك شيء في الواقع يسمى الطبقة العاملة أو البرجوازية أو سكان المدن بمعنى ما يوجد في وعي الناس بشكل مترابط وما يأخذونه بعين الاعتبار ويحبذونه بل هناك بعض المكونات والسياقي هو بناء نظري ولكننا عندما نقارن عددا من السلوكات نجدها متشابهة جدا داخل هذه الفئات فكل جماعة لها في الغالب نظرة إيجابية على نفسها ونظرة سلبية على الاخرين.

اقصد بهذه الملاحظات أن المعرفة السوسيولوجية والوعي الاجتماعي ينتميان الى نفس الواقع لكن يخضعان لشروط ومرجعيات مختلفة. والفرق يكمن في الشروط

والمرجعيات أي في الدلالات لأن منطق الاثبات المعرفي يختلف بصفة جذرية على الطرق الأخرى للإثبات إذ لا نعتمد فيه مثلا على ما يقوله الحاكم أو الحزب الذي نحبذه أو الأب أو الجد أو الشاعر، فهذه ليست وسائل إثبات معرفية بل وسائل إقناع يمكن أن نكسب بواسطتها أتباعا.

في حين أن الوسيلة الأولى - وهناك وسيلة ثانية - والاساسية في كل مبادرة معرفية أو علمية: هي أنك تقول أن الشيء يوجد في مستوى معين، في شكل في حجم معين.

الوسيلة الثانية، وهي جزئية ترتبط بمسألة التماسك المنطقي فأنت تقول بأن "أ" أكثر من "ب" وتقول بأن "ب" أكثر وجودا من "ج" فيجب أن تعترف بأن "أ" أكثر وجودا من "ج"، ولا توجد وسيلة أخرى للإثبات.

وفي مجال المعرفة العلمية لا يهمك مثلا أن يكون الباحث أو العالم الفلاني صهيونيا أو استبداديا أو معاديا لحقوق الشعوب أو مخربا أو مجرما أو معتوها. هذا ليس بدليل على عدم صحة أطروحاته، بل الأدلة التي تطلب على مستوى المعرفة العلمية هي من نوع آخر. فمثلا هتلر كان قد منع تدريس نظرية النسبية والتحليل النفسي والماركسية في كل الجامعات الألمانية لسبب بسيط هو أن "اينشتين" و"فرويد" و"ماركس" يهود. أعود لتحليل هذه العلاقة بين المعرفة السوسيولوجية والوعي الاجتماعي لأقول بأنهما ينتميان الى نفس الحقل وأن القطيعة هي مفهوم نظري نستنتج منه قواعد وتوجهات على الصعيد المنهجي أي ما يجب أن نطمح اليه وليس ما يمكن إنجازه. ولذلك فالمجال الذي تترك فيه للمبحوث أقصى ما يمكن من القدرة للحديث عن نفسه، هو هذا النوع من المعطيات البيوغرافية التي لا تركز فقط على مرحلة النضج أو على دور من الأدوار وتتجاهل الباقي.

الملاحظة الأخيرة حول استعمال التقنيات البيوغرافية هي أننا إذا نظرنا الى تاريخ هذا الاستعمال سوف يتضح لنا أن كل الاستعمالات الأولى للتقنيات البيوغرافية اهتمت بالحالات المنحرفة أو الشاذة دون غيرها. وهذا الطرح يهمني خاصة بعدما قلته الان حول مسألة العلاقة بين الوعي والمعرفة.

أول حالة لاستعمال هذه التقنيات كانت مع W. Thomas و F.Znanicckiفي أول مونوغرافية كبرى أنجزت في السوسيولوجيا الامريكية تحت عنوان الفلاح البولوني في أوروبا وأمريكا كانت أداة المعرفة الأساسية هي البيوغرافيا، تلاحظون أن الامر يتعلق بفلاحين بولونيين غرباء عن المجتمع الأمريكي يعتمد أساسا على الحضارة المدينية، كما أنهم مهاجرون، وبالتالي فسوف يظلون يعيشون بحكم الأوضاع على هوامش المجتمع لأنه من الصعب جدا على مهاجر أن ينتقل منذ البداية الى المراتب المركزية إن لم يكن من المستحيل.

الحالة الأولى إذن هي حالة هوامش أجانب فلاحين ومهاجرين بمعنى أن جذورهم المحلية منعدمة.

أما الحالات الاخرى فهي تلك المرتبطة بدراساتClifford Shaw التي لازالت تستعمل الى الان حول الانحراف، وما قام به هذا الباحث، هو أنه بلور عن طريق معطيات بيوغرافية طرحا حول الاجرام أو الانحراف، يعتبر أن الاجرام هو في الحقيقة امتثال للنماذج السلوكية السائدة، ولكن ليس على صعيد المجتمع ككل، بل على صعيد مجموعات فرعية تختلق لنفسها عالما بأكمله له قيمه ومعاييره وأبطاله، وبالتالي فالمجرم أو المنحرف هو كالمواطن العادي في حوافزه يعتقد أنه يطبق ما هو مطلوب منه، وما يميزه هو أنه ينتمي الى جماعة فرعية تعيش عادة على هوامش داخل النسيج الاجتماعي، وهذه الجماعة هي مثلا الأطفال فيما بينهم المراهقون فيما بينهم خاصة عندما يتحررون من سلطة الأب والدولة والشرطة والمدرسة، وهنا تبدأ بعض المعايير الخاصة في التشكل من بينها مثلا تقديس العنف، احترام الشخص حسب قوته العضلية- الاستهزاء بالقدرات الفكرية، ولذلك فالمراهق هنا سوف يتعامل مع القانون أو الدولة باعتبارها مجرد ضغوط خارجية تشبه الاستعمار وإذن إذا أمكنك أن تراوغ، أن تنفلت، أن تخرق المعايير فإن الامر لا يطرح أي مشكل. فبالنسبة للجماعات المنحرفة نلاحظ أن المجرم عندما تقع محاكمته هو أول من يؤكد ايمانه بنفس القيم التي يؤمن بها المجتمع ككل، لا يقبل الهجوم على ابناءه، السارق لا يقبل أن يسرق منه، معنى ذلك أن المجرم

مندمج في المجتمع، ولكن في إطار الهوامش. ولذلك يفسرClifford Shaw الانحراف بطبيعة جماعات الانتماء، وسوف نقول من بعد الجماعات المرجعية التي تقع في إطارها هيكلة وتنظيم السلوك في ميادين معينة.

ويشير Shaw الى أنه ليس هناك فرق نوعي بين ما يسمى بالسلوك العادي أو الطبيعي بل هناك فرق في المستويات والظروف، ويشير الى أن أكبر أشكال الاجرام هي مختلف أشكال العمليات اللاقانونية التي تقوم بها الفئات الوسطى باستمرار ولكن لم يقع نعتها كإجرام وانحراف بل وقع السكوت حولها لأنه منذ البداية اتجهت مختلف الدراسات حول الانحراف نحو الطبقات الدنيا. قامClifford Shaw بإنجاز خريطة لمختلف أشكال الانحراف في شيكاغو وجد فيها أن مختلف أشكال الانحراف توجد في هوامش المدينة أي في تلك المناطق التي تعيش فيها الفئات الأقل اندماجا ولذلك طرح السؤال التالي: هل الاجرام والانحراف هو مسألة وعي وليس فقط مسألة معرفة موضوعية؟ أي أن الانحراف هو حكم اجتماعي. لذلك كان يقال في الولايات المتحدة أنه إذا كانت هناك 100 حالة من الخروقات بالنسبة لقاعدة قانونية أو إجراء معين تقع في الواقع، فبالنسبة للفئات العليا نجد أقل من 1 % هي التي تصل الى إجراء رسمي قانوني، في حين لما يتعلق الامر بالمهاجر أو الفئات الدنيا سوف نجد على مستوى التحقيق وإعداد الملفات الأولية مثلا حوالي 30 أو 40 % والفرق يأتي هنا من أن القانون ووسائل الضبط هي أيضا وسائل طبقية. نلاحظ إذن بالنسبة لكل هذه الحالات أن التقنيات البيوغرافية وقع استعمالها في دراسة أوضاع لا تنتمي الى مركز المجتمع، بل تنتمي الى الحواشي والهوامش.

ذكرت الى حدود الان الفلاحين والمجرمين، أضيف المشردين والمتسولين في الطرقات فئات الباغيات فئات أجيال المهاجرين الجدد، إن هذه الحالات بدون استثناء كما نلاحظ تنتمي الى حواشي وهوامش المجتمع فهذا يبرر لنا لماذا استعملت من جهة. وإذن في الحالات التي يوجد فيها اهتزاز فهذا النوع من التقنيات يصبح مفيدا، لأنه يشكل وسيلة لمحاولة التخفيف شيئا ما من هيمنة البنيات المركزية على صعيد التصور واللغة، على صعيد الإشكالات النظرية نفسها، على صعيد ما نعتبره بمثابة مشكل وما نعتبره بمثابة

شيء طبيعي، وأيضا على صعيد المعلومات، مع طرح تساؤل بسيط: هل هذا يعني أن التقنيات البيوغرافية لا يجب استعمالها الا بارتباط مع الحالات اللامركزية؟ أعتقد أن هذا السؤال الثاني في محله ولكن موقفي شخصيا هو النفي لأنني اعتقد أنه إذا استثنينا من الفوائد العملية التي ذكرنا البنيات المركزية والسلوكات العادية فإننا نعزي لهذه البنيات او السلوكات مستويات من العقلانية والشفافية والوعي لا تتوفر في أية حالة من الحالات.

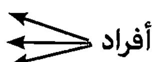
بمعنى آخر فالسوسيولوجيا ليس موضوعها كما كان يتصور الناس هو دراسة المشاكل الاجتماعية فقط (الانحراف، تعاطي المخدرات، البغاء- الخ.) في حين أفهم شخصيا الأشياء على الشكل التالي، حيث أرى أن السوسيولوجيا هي دراسة كل ما يحيط بالإنسان في كل أحواله، ولذلك اعتقد أنه ربما كانت هذه التقنيات مع ما تتسم به من ليونة ومرونة أكثر ضرورة بالنسبة للفئات المندمجة لأنه وراء السلامة توجد أمراض كثيرة، وراء الاستقرار والهدوء توجد عواطف متعددة، وأعتقد أن مسؤولية البحث السوسيولوجي كما أتمنى أن تكون هي تحليل كل مكونات الواقع وليس فقط الواجهة. فالمجتمع يتضمن دلالات متعددة ومستقبلات متعددة كامنة في الحاضر.

ومن أهم المبررات التي تفسر اهتمامنا بالهوامش والحواشي هو أن هذه الهوامش تتضمن مختلف أشكال المستقبلات الممكنة، وعندما ننظر إليها كمستقبلات فإننا نحاول التحرر من النظرة المركزية التي لا تعتبرها كمستقبلات كإمكانيات و آمال التقدم والتحرر، بل تعتبرها كفتنة وتريد القضاء عليها، ربما أشياء مرضية، ولكن مع ذلك اعتقد أن كل أشكال المستقبلات الممكنة وهي كثيرة ترتبط بهذه الحواشي والهوامش ولذلك فالاهتمام بها يمكننا على الأقل من معاينة بعض المعالم الكبرى. واستعمال بعض التقنيات يتيح لنا إمكانية تغطية أكثر ما يمكن من هذه المكونات والإجراءات و المقتضيات العملية لتوظيف المعطيات البيوغرافية:

1) أول توضيح ينبغي الإدلاء به هنا يتعلق بالتأكيد على أن الدراسات البيوغرافية في التحليل السوسيولوجي يجب أن تميز بصفة واضحة عن الدراسات السيكولوجية في هذا المجال. فليس الغرض هنا هو إنتاج دراسات معمقة حول الحوافز والطموحات، وما

هو شعوري ولا شعوري الخ. ليس هذا هو المقصود بحيث يجب أن تكون المقتضيات العملية مرتبطة بالغرض العام من المعطيات البيوغرافية، وبالأهداف التي من أجلها وقع اللجوء إلى المعطيات البيوغرافية. والغرض العام عندنا هو استعمال معلومات بيوغرافية للتعرف على ما يفوق وما يتجاوز الشخص، فالتركيز هنا ليس على الفرد في فردانيته، بل التركيز هو على الفرد باعتباره بصفة أو بأخرى يعبر عن مميزات جماعة من الجماعات التي ينتمي إليها، ويمكن أن تكون جماعة، كما يمكن أن تكون أحداثا. إذن على هذا المستوى الأول يهمنا الفرد كوسيلة لمعرفة الجماعة.

انتماءات (الجنس/ مكان الازدياد/الوراثة السوسيولوجية)

أفراد  **الانخراطات، الارتباطات، النوادي، الأحزاب، الجمعيات، الخ**

المرجعيات، المجالات التي يرغب الناس في التقرب منها

أو الابتعاد عنها التمييز بين المرجعيات السلبية والمرجعيات الايجابية.

هناك إذن ثلاثة أنوع من الجماعات يرتبط بها كل فرد وتساهم في تنظيم سلوكه. نقصد بالانتماءات تلك الجماعات التي ننتمي إليها مسبقا ولا يمكن تغييرها. مثلا دور التحديث هو تقليص أهمية الانتماءات وتقوية دور الارتباطات أو المرجعيات في تنظيم السلوك، لأن المجتمع الذي تطغى فيه الانتماءات هو المجتمع القبلي، هو كل مجتمع يعتمد على منطق من أنت؟

الانتماءات إذن، هي هذه المجموعات التي لا يمكن لنا تجاهلها أو تجاوزها وكثيرا ما تبدأ في التأثير في الفرد حتى قبل الولادة. فمستوى صحة الطفل مثلا يرتبط بنظام التغذية،ويترتب عن الانتماءات اللغة الأولى، أي اللغة الأم، الهوية الأولى، الجنسية، أما الارتباطات فهي تلك المجموعات التي يختار الشخص الارتباط بها والتي تكون بحكم نظمها قابلة للدخول والخروج وبعضها يعبر عن مرحلة في الحياة دون غيرها، مثلا

وضعية الطالب ليست مؤبدة، الارتباطات إذن هي كل ما يتعلق بالجمعيات والنوادي، الأحزاب، النقابات، بل في بعض الحالات حتى الانتماءات المهنية. وأخيرا هناك المرجعيات أي تلك المجالات التي يرغب الناس في التقرب أو الابتعاد منها بقوة، وبالتالي يتصرفون كما لو كانوا خرجوا من مجموعة وهم لم يخرجوا منها. مثلا عدد من الناس يطمحون في الالتحاق بالطبقات الوسطى، يصبح هذا الطموح نوعا من الطبقة المرجعية بالنسبة إليهم، حيث يبدؤون في تنظيم سلوكهم ومظاهرهم وتنشئتهم للمكانة التي يطمحون في الوصول إليها عوض تنظيم حياتهم انطلاقا من المكانة التي يوجدون فيها.

مثلا هذا إشكال تعاني منه حاليا مختلف فئات الشعب المغربي، فالفلاحون لا يريدون أن يعيشوا كفلاحين لأن وضعية الفلاح أصبحت بالنسبة إليهم عبارة عن جماعة مرجعية سلبية. ونميز فيما يخص هذه المرجعيات بين مرجعيات سلبية ومرجعيات ايجابية التي تلعب دورا مهما على مستوى التحليل الوظيفي لأنها تساهم بصفة خاصة في توضيح الحدود العليا والدنيا للسلوك المعقول أو المقبول، هذا يحدث على صعيد علاقة الشعوب فيما بينها، الطوائف فيما بينها. ودور المرجعيات هنا على مستوى التحليل السوسيولوجي يرتبط بالانتقادات التي وجهت للتحليل الماركسي قصد ابراز أن ما يؤثر في السلوك ليست هي فقط البنيات أو المجموعات التي ينتمي إليها الشخص، بل هناك أهمية للوعي والتصورات التي يحملها الناس معهم والتي يمكن أن تطغى إلى الحد الذي يجعلها تتجاوز تأثير الأوضاع الموضوعية، فمثلا عامل يطمح في الالتحاق بالطبقات الوسطى يصبح الإشكال هو هل سلوكه يتحدد أساسا بكونه عاملا أي بما ينتمي إليه أم يتحدد بطموحه، الجواب الذي يتأكد هنا هو أن تأثير المرجعيات يعتبر مهما ولكن في ميادين دون أخرى، فالميادين التي يطغى عليها منطق الواقع والضرورة، لا مفر لك من الخضوع إلى ما تنتمي إليه.

هذا هو المفتاح الأول لتحضير مخطط قصد استعمال المعطيات البيوغرافية وتحليلها وتأويلها من بعد حيث أننا عن طريق الأفراد نترقب جمع معطيات حول الجماعات التي ينتمون إليها حول ارتباطاتهم،وحول جماعاتهم وأطرهم المرجعية. ما يهمنا إذن عن طريق البحث البيوغرافي هو أنه عن طريق الفرد نتمكن من معرفة ما وراء الفرد.

2) **الحالة الثانية :** إن الأفراد يحتلون مكانة في الفئة الاجتماعية، وهذه المكانة تعطيهم مرتبة في هذه الفئة، يمكننا إذن عن طريق المقاربة البيوغرافية، وعن طريق أفراد في مكانة معينة أن نتعرف على ما يروج في الفئة الاجتماعية التي يرتبطون بها. مثلا أفراد يعملون في الإدارة العمومية قطاع التعليم الإدارة العمومية، أو في كل المؤسسات الكبرى، تصبح الدراسة البيوغرافية وسيلة غير مباشرة على ما يروج في المؤسسات.

3) **الحالة الثالثة:** هي أنه عن طريق أفراد نتمكن من التعرف على أحداث كان لها وقع، صيت هام، وسوف نحاول التعرف عليها بواسطة أفراد، وحسب طبيعة مشاركتهم فيها ومعاينتهم لها، مثلا نجد حاليا بالنسبة للطلبة الذين يعدون أبحاثا حول ثورة الريف أنه عندما نلجأ إلى مقابلات مع الناس ونسألهم عن أحداث الريف، ما يقع هو نوع من الطرح المثالي، حيث يتم تحويل ثورة محمد بن عبد الكريم الخطابي إلى نوع من الأسطورة الكبرى، بينما عندما نطلب من الناس أن يتحدثوا عن حياتهم أو تعاملهم مع ثورة الريف أي ما هي الأدوار التي كانت لديهم، هل عايشوها كجنود وهم من نوعين (الجيش النظامي، المجاهدون) وما هي مختلف مستويات المسؤولية بالنسبة لمن شاركوا في هذه الثورة.

إذن عندما يقع التركيز على دور الأفراد في حدث أو حركة تصبح التقنيات البيوغرافية بمثابة أداة مهمة، لمعرفة ما يروج داخل الحركة، ويكون من الصعب على الناس الحديث فقط في الأحكام العامة، لأننا لا نطلب منهم إعطاء تصورهم حول الحركة، بل نريد التعرف على حياتهم بارتباط مع الحركة، حيث نميز بين الأشياء التي كان للفرد احتكاك قوي ومتواصل بها، والأشياء التي سمع عنها أو تعرض لها بالصدفة. إلا أن التركيز على الأحداث هنا لا يشمل مختلف الأحداث، بل الأحداث التي لها دلالة جماعية بالنسبة للموضوع الذي نريد دراسته، يمكن أن تكون قرارا تربويا أو تغييرا في الإدارة المحلية الخ..

أي أحداث لها وقع بنيوي مهم ولها دلالة تفوق الفرد وتفوق ما هو عرضي.

1) آخر جانب يهمنا في المعطيات البيوغرافية هو أنه عن طريقها يمكننا كذلك دراسة الحركية الاجتماعية والسلوكية ضمن الحياة، أي داخل نفس الجيل، أي كيف

تطورت مكانة فلان، أنواع المهن التي مارسها، أوضاعه المعاشية، مواقفه، تحالفاته لأن دراسة الحركية لا يمكن أن تتم إلا بطرق معينة أهمها هي الطريقة البيوغرافية لأنه إذا كان يهمك تتبع الأشياء فلا يوجد أمامك إلا حلين : إما استمرارية البحث خلال أربعين سنة أو خمسين لترى كيف تتطور الأشياء، أو البحث عن بدائل إحداها أننا نطلب من الفرد أن يصف لنا كيف تطورت أوضاعه، بحيث نتصور أنواع المعطيات البيوغرافية تركز على متغيرات كبرى نحتاج إليها، ولا تفيدنا أدوات الموضة العادية في دراستها. إن هذه النقطة الأخيرة مرتبطة بإشكال منهجي وهو أن دراسة التغير وجل ما ندرسه الآن هي حالات تتغير تقتضي على الأقل مقارنة نفس الظاهرة في حالتين مختلفتين والحل الوحيد لإثبات التغير، والوسيلة الوحيدة لإثبات علاقة السببية تتمثل في دراسة تسلسل الأحداث، أي دراسة الشيء في تطوره مع استمرار الملاحظة. هذه الدراسات التي تهتم بتسلسل الأحداث هي ما يسمى Etudes Longitudinales، لكن هذه الدراسات الطولية إذا كانت تعتبر من أهم الدراسات فهي في نفس الوقت من أصعبها لأنها تتطلب مصاريف باهظة. وتنظيم مشروع طويل للملاحظة. كما أنها تتعرض لمخاطر كثيرة في تحريف التعريفات وتعديل الإجراءات في غياب الدراسة المطولة تبقى أمامنا إمكانيتين: الأولى هي انجاز دراسات من خلال ملاحظات متكررة، أي دراسة وضعية معينة بشكل متقطع متكرر، وهذا الحل الثاني ترتبط به أيضا مشاكل متعددة على الصعيد المنهجي والرياضي، لأن هذا الحل يتطلب تعبئة جهاز من حين لأخر، وضرورة تغطية نفس المجموعة كل مرة، ولكن رغم ذلك فان هذا الحل الثاني يستعمل خاصة في الدراسات حول الرأي العام، حول تطور السلوكات الاستهلاكية وخاصة عندما يمكن تمويله بطرق تجارية أو غيرها.

أما الحل الثالث الذي نتوفر عليه فيتمثل في الدراسات البيوغرافية لان الدراسات البيوغرافية تتيح إمكانية انجاز شبه ملاحظة -وليست ملاحظة مباشرة -عدة ظواهر عبر مرحلة طويلة من الزمان وبطرق لا تتطلب تكاليف كبيرة على شرط أن يكون هناك استعداد من طرف المبحوث للحديث عن عدد من الأشياء، لأننا لا نطلب من الشخص أن يحدثنا فقط عن وضعيته الراهنة، بل نريد أن نعرف كيف تطورت أوضاعه عبر مراحلها. والمبحوث هنا هو الذي يحدد المراحل ويعطي الجزئيات عن طريق الشخص،

إذن نتعرف على مراحل معينة كما نستشف أيضا ما يحدث على مستوى الانتماءات، المرجعيات، الارتباطات نظرا للعلاقة التي تربط بين مصير الشخص ومصير الجماعات التي ينتمي إليها حسب الميادين، ولكن لا شيء يمنعنا من أن نتعرف عن ما كان يحدث لأقرب المقربين إليه.

حول هذه المحاور ينبغي تحضير برنامج للقضايا والمراحل والتفاصيل التي نريد الحصول عليها لان الدراسة البيوغرافية ليس معناها فقط هو أن نطلب من شخص أن يتحدث لنا عن حياته، فدور الباحث مهم، الباحث له خريطة يعتبر تحضيرها من الأهمية بمكان، فدور الباحث هنا هو نفس الدور الذي يقوم به في المقابلات، بل انه يتوفر على مخطط يحاول من خلاله تغطية أقصى ما يمكن من القضايا التي تبرز له أنها أساسية. لذلك فالحصول على معطيات بيوغرافية لا يعني تخلي الباحث عن مسؤوليته، بل هو مطالب بتحضير مخطط يبقى بالنسبة لنا بمثابة برنامج توجيهي، ليس معنى ذلك أننا نطلب من الشخص بالضبط معالجة الأشياء في تسلسل منطقي معين، بل يمكن أن يقفز من البداية إلى النهاية ويرجع إلى الوسط الخ. وهذه هي صعوبة الدراسة البيوغرافية، لأن الحصول على معطيات بيوغرافية لا يمكن أن يتم بتوظيف الإجراءات الشكلية التي تستعملها في الاستمارة وحتى في المقابلة، بل يتطلب ارتباطا مستمرا مع المبحوث.

إن هذا المخطط يصبح بمثابة كناش التحملات، ودور الباحث هو العمل ذهابا وإيابا. ومن الواضح أن هذا العمل يتطلب جلسات متعددة، وهذا المخطط يظل دائما قابلا للمراجعة لأننا لا نعرف ولو مقابلة واحدة، أو دراسة بيوغرافية واحدة لم تترتب عنها مراجعة الباحث لمخططه عدة مرات كنتيجة لاحتكاكه المستمر مع المبحوث. فكل باحث يكتشف أن هناك قارات كبيرة لم يفكر فيها مع أنها ذات أهمية قصوى لذلك ينبغي أن يظل المخطط مفتوحا ومرنا بشرط ألا يؤدي إلى تشتيت المعلومات بصفة لا يوجد فيها تركيز، ومبدأ التركيز هو الغاية في كل بحث.

النقطة الثانية بعد إعداد المخطط ترتبط باختيار المبحوثين الذي يطرح إشكالين:

1. إشكال التمثيلية لأن الغرض من الدراسة البيوغرافية كما قلنا ليس هو التعرف على تفاصيل حياة الشخص، بل الهدف هو التعرف على أشياء مشتركة تتجاوز الفرد.

فيما يخص مسألة التمثيلية فالإشكال الذي يطرح هو: من هم الأفراد الذين سنختارهم؟

2 . مسألة التجميع، هناك معايير في الاختيار، وهناك اعتبارات عملية وميدانية. فيما يخص المعايير من المفروض أن الدراسات البيوغرافية لا يمكن انجازها مع عدد كبير من الناس لأن كلا من هذا النوع يجب أن يستمر على الأقل خلال عدة شهور، وكلما كان العدد قليلا كلما أصبح مشكل التمثيلية أصلح. مع اعتبار أن الدراسات البيوغرافية تتطلب زمنا طويلا وتكاليف باهظة ليس فقط على مستوى الانجاز بل خصوصا على مستوى التحليل واستغلال المعلومات التي تتضمنها -أتحدث هنا عن حالة مجموعة من الباحثين يتوفرون على ميزانية -الخ. وفي نفس الوقت نريدها أن تمثل أشياء كثيرة. إذن كيف يمكن ملائمة المتطلبات الذاتية لهذه التقنية مع الأهداف التي ننتظرها منها، وهذا إشكال واسع. إن الذي نقوم به عادة هو أننا نفكر في تصنيف للافراد الذين سيكون من المفيد أن نحصل على طريقهم على معطيات بيوغرافية. يمكن أن يكون شخص واحد أو اثنين أو ثلاثة أو أربعة لكن المهم هو تحديد معايير الاختيار. ما يحدث غالبا هو أننا نختار ذلك الشخص الذي له قابلية واستعداد، ويقبل أن نزوره في كل وقت، وفي الغالب يتعلق الأمر هنا بأشخاص كبار مسنين أو عاطلين أو يتوفرون على موارد أخرى. وهذا يطرح إشكالا خاصا، لأن رؤية المسنين للماضي أو الحاضر إذا قمنا بإسقاطها وتعميمها على مستوى المجتمع فإن ذلك يطرح إشكالا كبيرا لأننا نعرف أن بعض المكونات الأساسية لبنية الشخصية تتغير مع السن، أما إذا طرحناها في إطار أوضاع تتسم بتقلبات و حدوث عدة أشياء مفاجئة الخ، فمن المؤكد أن مستوى التغير سيكون أقوى. المهم هنا هو أن اختيار الفرد أو الأفراد مرتبط بنوعية الموضوع، هل نريد التعرف على حدث أم مؤسسات، أم ارتباطات، والمفروض أننا نختار ذلك الفرد الذي عايش أكثر ما يمكن الأشياء التي تهمنا. وما يحدث في الغالب يختلف عن هذه الشروط، بل نجد أن الاختبار يرتبط بمنطق الإمكانية بدل منطق الضرورة. ونلاحظ في كثير من

الحالات أن الناس يختارون إما الأفراد الذين لهم الاستعداد، الوقت، القابلية، والقدرة على التعبير، لكن هذا ليس بالضرورة معيارا لحسن الاختيار.

تدخل نجيب الخدي

حول هذا التميز بين منطق الضرورة ومنطق الإمكانية، أعتقد أنه في بعض الحالات لا يتوفر للباحث إلا حل الاعتماد على ما هو ممكن، خصوصا حينما يتعلق الأمر بباحث يريد أن يتعرف على ادوار بعض القيادات والزعامات السياسية و الاجتماعية خلال المرحلة الاستعمارية، حيث لا يمكن أن نتوجه لهذه الزعامات مباشرة قصد مساءلتها عن الأدوار والوظائف التي قامت بها، بل نلجأ إلى صاحب القائد، كاتبة الخ.

د. محمد جسوس :

يمكن أن أضيف حالات أخرى إلى هذه الأمثلة، تطرح نفس الإشكال، فمثلا إذا أردت دراسة أحداث الريف فالأشخاص الذين عاشوا الأحداث ستكون لهم اليوم على الأقل واحد وثمانون سنة، فكم هو عدد المغاربة الذين هم في هذا السن، ومع ذلك لا يزالون يتوفرون على القابلية والاستعداد للحوار والتجاوب مع مختلف اهتمامات الباحث.

من المستحيل في المغرب مثلا انجاز دراسات بيوغرافية حول علاقة الشخص بأمه في منظور التحليل النفسي حول الحياة الجنسية للناس العاديين.ما أريد التأكيد عليه هنا هو أن جل الناس لا يفسرون ولا يبررون طرق الاختيار، ولذلك أقول إذا كان الشخص ينوي القيام بإجراء معين فواجبي هو تنبيهه إلى أن هناك اختيارات ممكنة وليس اختيار واحد.

لدينا إذن مشكلة الملائمة ما بين الإمكانية والضرورة،يفترض في اختيار المبحوثين أنه يتم حسب ما نريد توظيفهم من اجله، وليست هناك أية حالة يهمنا فيها الفرد كفرد لأنني كسوسيولوجي لا اهتم بالفرد إلا بقدر ما يعبر عن شيء يتكرر في الزمان أو في المكان. من المفروض إذن اختيار المبحوثين حسب الزاوية

التي نريد توظيفهم من اجلها وبالنسبة لهذه الزاوية يجب البحث عن الأفراد المتوفرين الذين كانوا اقرب إلى القضايا التي نريد تغطيتها، كما يشترط فيهم أيضا القدرة على التعبير. وفي غياب هذه القدرة فإننا نخسر حوالي 70 أو 80 % من فوائد الدراسة البيوغرافية، فإذا كان الشخص يتطرق في المقابلة إلى قضايا معينة بنوع من الحرية، فإننا في البيوغرافيا نطلب منه شرطا إضافيا وهو الحديث عن الوقائع في تسلسلها، لأن الباحث لا يعرف هذه الوقائع، فالمبحوث هو الذي يعرفها، والمفروض أن يكون خاضعا في الحديث عنها إلى نوع من الدينامية الذاتية على مستوى الذاكرة. وفي كل حالة يجب البحث عن شخص مركزي، وهذا الشخص هو الذي يتوفر على أكثر ما يمكن من الشروط وتوجد فيه أقل ما يمكن من المشاكل بحيث ننتقل هنا من المفهوم المعياري كما أشرنا إلى ذلك سابقا إلى المفهوم العملي أو الاستراتيجي. ليس هناك حل مثالي. بقدر ما هناك حلول تحاول التخفيف من الأضرار والتوسيع من الاستفادة، أما إذا طرحت مشكلة التمثيلية والتعميم فهناك حلول أخرى تتمثل في المحافظة على الشخص المركزي، والاعتماد على حالة إضافية أو حالتين للقيام بتغطية سريعة تتضمن تفاصيل حول مراحل معينة، أي تغطية مركزة لا توجد فيها الحرية الكاملة. وإذا كان من الضروري اللجوء إلى حالات إضافية فإنني أوصي أن يتم اختيار أفراد يختلفون عن الشخص المركزي لأن هذا الاختيار يصبح من الوسائل المهمة للتحقق من الوقائع. والمهم أن مجموع الحالات لايمكن أن يكون كثيرا لأن ثلاثة حالات فقط انطلاقا من هذه المعايير تعتبر عملا مهما جدا. وأتمنى أن نصل إلى انجاز دراسة بيوغرافية تحترم فعلا شروط البيوغرافية لأن ما يقدم حاليا كمعطيات بيوغرافية -في رأيي- هي بدون استثناء عبارة إما عن محاضر للمقابلات أو شكل من أشكال الاستمارة، وتقدم كما لو كانت بيوغرافيا مع أنها تختلف عنها كثيرا. فشروط انجاز دراسات بيوغرافية، هي شروط معقدة وتتطلب الوقت واستمرارية العلاقة مع المبحوث.

تلك إذن هي الحلول والإجراءات العملية لتوظيف التقنيات البيوغرافية، ويمكن إذا أردتم أن أضيف إمكانيات أخرى، إذ يمكن العمل مثلا بمقابلات موسعة على شكل

كيف بدأت وكيف انتهيت، أو ما هي أهم المراحل في تطور كذا وكذا، إذ يمكن عن طريق هذه المقابلات أن نوسع العمل الذي نقوم به، ولكن لا يجب أن نطرحها كبيوغرافيا، فهي مقابلات وليست بيوغرافيات، لا شيء يمنع إذن من المزاوجة بين معطيات بيوغرافية ومقابلات بل ومع استمارات. لأن المبدأ العام الذي انطلق منه هو أنه ليس هناك حاليا تقنية واحدة صالحة بصفة مطلقة، لأننا نلاحظ أن كل تقنية لها فوائد، ولها في نفس الوقت حدود، والإشكال المركزي في كل بحث هو اختيار (الكوكتيل) التركيبة المنهجية الصالحة لتغطية القضايا التي نريد دراستها .

الجانب الأول إذن هو تحضير مخطط توجيهي في ارتباط مع إمكانية الحصول على معلومات واسعة قابلة للتعميم. أما الجانب الثاني فهو يتعلق بسير عملية جمع المعلومات، وهنا اعتقد أن أفضل طريقة هي تلك التي تضمن المزاوجة بين ما أسميه بالمقاربة التوسعية والمقاربة التعميمية، حيث ينبغي أن نبدأ أولا بالتعرف على المراحل الكبرى لحياة المبحوث، إذا كنت أريد تغطية مختلف الأشياء، سوف يتحدث المبحوث إذن عن هذه المعالم الكبرى لحياته، أي نظرة واسعة التي تساعدني على تنظيم حلقات (النسخة الأصلية ص 23) : حيث يمكن أن اطلب منه الحديث عن المرحلة الأولى ثم الثانية الخ.و إذن فأنا انتقل هنا من المقاربة التوسعية إلى مقاربة تعمقية، فتلك الصورة في معالمها الكبرى هي التي سأطرحها على شكل مراحل أو قضايا في تسلسلها وليست هناك أفضلية لطريقة على أخرى بل الأهمية هنا هي أهمية عملية. فإذا كانت للمبحوث قدرة للتركيز على مرحلة يجب أن نتركه يتحدث عن هذه المرحلة، أما إذا كان يريد كل مرة أن يقدم نبذة كاملة عن حياته ولكن من زاوية مختلفة، فيجب أن ننصت إليه ونحترم اختياره. وهنا ينبغي أن تكون اللغة واضحة، حيث لا يمكن أن تكون إلا لغة المخاطب نفسه، وهذا إشكال كبير لأن اللغة إذا كانت أداة للتواصل فهي نفس الوقت حاجز، عائق قد يحول دون انجاز التواصل.

ينبغي أن تكون اللغة إذن هي اللغة الأصلية للمبحوث بدون ترجمة، وحيثما ننتقل إلى انجاز محضر البيوغرافيا ينبغي أن نميز بين أشياء ووقائع مضبوطة يمكن

التعبير بالفصحى أو رموز لأننا لا ننوي استخدامها في أي شيء آخر، ولكن كل ما يهمنا فيه الدلالات، الأحكام، الأطر المرجعية التي يعتمد عليها الفرد لطرح تحليل تصور معين يحب أن نهتم به بمشكل اللغة.

و الإشكال اللغوي هنا يرتبط مثلا في المغرب بالانتقال من الحياة اليومية التي يمكن أن تكون إحدى اللهجات الأمازيغية إلى الدارجة، والدارجة ليست شيئا في متناول الجميع، فربما إذا كان جيل الشباب قد تعود الآن على استعمال الدارجة كأهم أداة في الحياة اليومية، فإن هذا الوضع ليس صحيحا بالنسبة لأجيال أخرى سابقة. وكل انتقال من بنية لغوية إلى بنية لغوية أخرى تترتب عنه تعديلات، لدينا اللغة الأصلية ثم لغة المعاملات، ثم اللغة العربية، وأخيرا تحويل اللغة العربية إلى اللغة العالمة،أو اللغة الأكاديمية. وهذا من بين المشاكل التي يثيرها استغلال المعطيات البيوغرافية، لأن كل جماعة، فئة لها قاموس، معجم خاص بها والى الآن لم نفكر بعد في جمع هذه القواميس.

هناك مسألة أخرى أوصي بها حيث يظهر لي بحكم التجربة أنه من الأفضل عند انجاز البيوغرافيا أن لا تنظم اللقاءات على انفراد بل أمام أصدقاء أو أقارب، لأن حضور هؤلاء الأصدقاء الذي يشكل بالنسبة لتقنيات أخرى عائقا سوف يشكل هنا حافزا، لأن حضورهم يعطيها طابعا يشبه الطابع الذي عاش الشخص من خلاله حياته، وفي نظري يمكن أن تستفيد من بعض البنيات التقليدية هنا لتحسين مردودية العمل لأن حضور هؤلاء الأصدقاء والأقارب هنا بالنسبة لشخص كانت له ادوار ومكانة مهمة يعتبر حضورا مفيدا لأنه سوف يمنعه من تصريف بعض الوقائع خصوصا فيما يتعلق الأمر بأحداث لها دلالة كالأحداث التاريخية أو معلومات حول مؤسسات لها وقع. هذه مسألة ثانية ينبغي الاهتمام بها رغم أنه ليس هنا إجماع حولها.

نجيب الخدي

استسمح مرة أخرى على طرح سؤال حول هذه الإجراءات العملية، اعتقد انه يمكن الالتزام بهذا الإجراء الأخير فيما يتعلق الأمر بأحداث انتهت، ووقع نوع من التباعد التاريخي، ولكن في الحالة التي يتعلق فيها الأمر بـأحداث لازال لها تأثير على الأوضاع الراهنة أحداث يراد السكوت عنها، في حين يريد الباحث

الكشف عن ملامحها الكبرى، وعادة يحتاج الناس كثيرا للحديث حول هذا الأمور بالأحرى أن يتم ذلك وسط جمهور، وأنا أتحدث هنا عن المشاكل التي تواجهني شخصيا في هذا المجال؟

د. محمد جسوس :

ممكن ربما أظن معك الحق في بعض الأشياء، ونحن تحدثنا عن مختلف أشكال التوظيف، الاستعمال الممكن للتقنيات البيوغرافية. وليس هناك شيء يمنع من تنظيم لقاءات في إطار ضيق، ثم لقاءات في إطار واسع حيث ينبغي تكييف الإطار مع المضمون الذي نريد تغطيته. هناك جوانب ملحمية ينبغي أن تكون في إطار ملحمي، وربما هناك أحداث ووقائع أو تفاصيل تشعر بأنه إذا أراد الشخص أن يتكلم عنها أن يكون إطار الحوار ضيقا، أو يكون منعزلا. وبصفة عامة فما يهمني كمبدأ هو تكييف الإطار مع طبيعة المعطيات المطلوبة، فيمكن أن تتصور حالات لا حضور فيها إلا للباحث والمبحوث، بل ربما يكون أحداث لا يقبل الشخص الحديث عنها إلا في غياب الباحث، أشياء محرجة يمكن التعبير عنها مثلا أمام آلة تسجيل، ويمكن أن نتصور غياب مقصودا للباحث حتى نتيح إمكانيات أكبر للمبحوث كي يعبر عن ما يريد الحديث عنه. وهذه طريقة تستعمل مثلا في العلاج النفسي.

د. السعدية ايت صباح :

حينما يستعمل الباحث هذه الطريقة يحب أن تكون لديه خريطة كما أشرتم لذلك، وتكوين نظري ومنهجي، ولكن هناك شروط للنقاش والحوار. فحينما نكون أمام شخص يتكلم، فلايمكن أن نطلب منه التركيز فقط على القضايا التي تهم الباحث بحيث هناك دائما نوع من التفاوض Négociation بين الباحث والمبحوث. بالنسبة لي فالطريقة التي أستطيع استعمالها هي تلك التي تتيح حرية أكبر للمبحوث في الحديث ثم أقوم فيما بعد بعملية انتقاء، هكذا نضمن انجاز اللقاء في إطار يتميز بنوع من التلقائية.

أما فيما يخص مسألة الضغوط والاكراهات التي أشرتم إليها قبل قليل كمسألة الجنس مثلا التي لا يستطيع الناس الحديث عنها بكيفية مباشرة،فإن الباحث يتعلم كيف يتعرف عليها بصفة غير مباشرة. ولكن أحس دائما بأن هناك جدلية بين الباحث والمبحوث ينبغي الوعي والاهتمام بها.

د. محمد جسوس :

ولكن في هذا الإطار يكون من الصعب التخلص من أجنبية الباحث كعنصر غريب؟

بالفعل لا يمكن التخلص منها ولا ينبغي أن نتخلص منها، وهنا يمكن أن أشير هنا إلى نص ل، Geory Simmel يتحدث فيه عن ايجابية الأجنبي، لأن الأجنبي كما يقول Simmel يفرض على الجماعة التي يكون موجودا فيها نوعا من الوضوح والعقلانية ونوع من الثقافة حول الأهداف والغايات، والفائدة الكبرى، للأجنبي هي انه عبارة عن أداة متواصلة لإنتاج التحليل وللتمييز بين الوعي والتحليل، فالوعي يخضع لضغوط اجتماعية وليس لبراهين.

ولكي نرجع إلى الإشكال الذي طرحه نجيب أعتقد أنه يصعب إحداث تمييز بين ما يمكن القول عنه أنه انتهى، وما هو مستمر وقائم، ومن أكبر مشاكل البحث السوسيولوجي حاليا أو أي تدريس حول مناهج البحث أنه يمكن اقتراح نماذج معينة عندما تكون هناك عدة معطيات ثابتة باعتبار أن أضعف الإيمان فيما يخص الحكمة في المجال المنهجي هي أنه ليس هناك نموذج مثالي عام، ولكن يمكن بناء مقاربات أكثر صلاحية بارتباط مع ظروف معينة،لأن هناك تعدد الأوضاع والمآرب والأهداف من الأبحاث وقلة التراكمات الملائمة الدالة بحيث إذا قمت بجرد للدراسات البيوغرافية في المغرب سوف لن أجد سوى ثلاثة أو أربعة حالات وكلها حالات غير مكتملة لا ينطبق عليها مفهوم الدراسة البيوغرافية بكل ما في الكلمة من معنى. يمكن مثلا القول أن كتاب "موليراس" ليس دراسة حول المغرب بل نظرة إلى المغرب عن طريق (العين).

هناك حالة أخرى هي عبارة عن مقتطفات من بيوغرافية واحدة لـ "ايمين دواير"، دراسة حول أشكال الابتكار في العمل الاقتصادي في قرية قريبة من تارودانت عن طريق معرفة طويلة ولقاءات مطولة. والكتاب لا يطرح الوقائع في تسلسلها الزمني، بل يطرحها من خلال محاور حيث يتم التركيز في كل محور إما على أحداث سياسية، أو المسألة الدينية أو مرحلة الحماية الخ، ويميز بين ما يقوله المبحوث وتعليقات الباحث. وفي نهاية الأمر يختفي الباحث تقريبا بحيث تصبح الوظيفة المعرفية تقريبا هامشية. أعتقد أن هذا العمل يتضمن مبالغة كثيرة حيث يتم بعبارة الأستاذ فكار «سكلجة» البحث العلمي كما لو أنه لا يمكن إنجاز عطاءات معرفية فعلية في البحث، أي حد أدنى من الضوابط يمكن التأكد منها في معالمها الكبرى، إذا كان Dwir تأثر بالتيارات السيمولوجية الجديدة وبعض طروحاته الاثنوميودولوجيا حيث أصبح البحث في نظره عبارة عن حوار بين شخص وآخر. اعتقد أن ما ننجزه اليوم يتجاوز بكثير مستوى الحوار ولدي شخصيا إلى الآن حول هذه المسألة قاعدة عامة، إذا قرأت دراسة لا يتحدث فيها الباحث عن دوره، الظروف التي أنجز فيها دراسته، فمنذ البداية أتحفظ من هذا العمل، فكيف يمكن استخراج الدلالات، الروابط السببية إذا لم تقم بعملية التحليل إذا لم ينجز الباحث دوره على مستوى التحليل.

بقيت أمامنا قضايا أخرى للتحليل حول جدلية الباحث والمبحوث ثم تحديد الاستعمالات الممكنة للمعطيات التي نحصل عليها بواسطة التقنيات البيوغرافية، على هذا المستوى الثاني هناك ثلاثة استعمالات ممكنة :

1. الاستعمال الأول: هو على شكل استخراج المعلومات التي تتضمنها سيرة ذاتية معينة، هذه المعلومات ترتبط بوقائع، واختبار الوقائع يخضع لمقاييس من جملتها تكرار الإشارة إليها، تماثلها مع مصادر مستقلة من المعلومات.

لدينا إذن نص نستخلص منه معلومات يمكن توظيفها مع كل مصادر المعلومات الأخرى، لكن إذا كان هناك فقط توظيف عام لها فستكون خسارة كبيرة لأن

الفائدة في البيوغرافيا تكمن في الحصول على دراسة حالات أي أن تكون الوقائع الدالة هي التي ليست معروفة بشكل كبير، وأن تكون تلك الوقائع مكثفة من حيث التفاصيل الدالة التي تتضمنها، أما إذا كان الأمر يتعلق فقط بتوظيف معطيات من أجل تغطية قضايا وقعت تغطيتها بالاعتماد على المصادر فإن هذا ضياع للوقت. فعندما نقرأ نص البيوغرافيا فإن أهم ما ينبغي تسجيله هو تلك الحالات المكثفة والمفصلة التي يمكن استغلالها في سياق البحث إما كأمثلة في جزئياتها أو كأمثلة لها دلالة عامة بالنسبة لقضية معينة.

2. المستوى الثاني هو أننا نستخلص من البيوغرافيا دراسة تسلسل الأوضاع، المواقف، الأحكام، المكانة، التحالفات، ومختلف أنواع الأشياء التي يمكن أن تهمنا، والتسلسل هنا يهمنا في سياقه أي في سماته الكبرى، متى حدث كذا هل حدث شيء بين مرحلة ومرحلة أخرى قصد الخروج بخلاصات حول التوجه العام لظاهرة معينة، وكلما انتقلنا من جزئيات الحياة الشخصية إلى تصورات عامة كلما انتقلنا من الفرد إلى الجماعات التي نهتم بها.

إن التسلسل إذن له دلالات من حيث إثبات العلاقات السببية، التوجهات العامة لسير الأوضاع وإثبات مستويات الوعي الموجودة لدى الفرد المعني بالأمر أو الفئة التي ينتمي إليها بالنسبة للأحداث لأنه يمكن أن نقارن التسلسل المحلي مع تسلسل الأحداث على الصعيد الوطني حيث ننتقل من التاريخ الصغير إلى التاريخ الكبير. نهتم هنا إذن وبالدرجة الأولى بتعاقب الأوضاع عبر الزمان. المستوى الثالث، دراسة الدلالات: أي أن وراء سرد الوقائع والأحداث والانفعالات وردود الفعل والعواقب الخ. تكمن دلالات، وتصورات، وأحكام، وفرضيات حول حدث وعلاقة الضروري بالواقعي،علاقة القيم بالواقع، تصورات حول المسؤوليات، حول المحددات. وهنا تهمنا اللغة المحلية وتلقائية الكلام لكي نقرأ ما يكمن وراءه، وما أتحدث عنه هنا ليس هو النص في حد ذاته، بل المفاتيح التي يجب أن نتوفر عليها لفهم النص.فالنص عادة هو عبارة عن جمل مفيدة، لكن لكل

نص نوع الخصائص التي تميزه، لماذا تتعاقب الجمل والكلمات بالطريقة التي تتعاقب بها؟ لماذا نجد في كل نص لحظات تتميز بالاندفاع، والانفعال، والإطناب في الحديث، ولحظات ضعيفة.

هناك إذن دلالات تكمن وراء الأحداث والطريقة التي توصف بها وراء الأحكام.

هذا هو السؤال الأول في دراسة الدلالة، وهناك المستوى الذي لا يقل أهمية عن الأول وهو أن هذه الأحكام نفسها، هذه الدلالات تنتظم في إطار منظومة دلالية تشكل أعلى مستويات التجريد في التحليل. فعندما نصل إلى المنظومة الدلالية فنحن انتقلنا من الاعتماد على ما يقوله المبحوث إلى التأويل والتفسير واستخلاص النتائج. والمقصود بالمنظومة الدلالية هو أن البيوغرافيا هي عبارة عن خطاب، ولكل خطاب منطق، ولكل منطق أسس.

والمنظومة الدلالية هي البحث عن أسس الخطاب وأهم ما تتضمنه: ما هي مقاييس المعقول واللامعقول حسب ما يطرحه المبحوث؟ ما هو العادي وما هو المفاجئ، ما هي مقاييس التمييز بين المقبول والمرفوض؟ ما هي مقاييس الشرعية؟ ما هي التوصيات المحبذة أو المنبوذة؟ ما هي مقاييس التمييز بين الحقيقة والضلال؟ بين الواقع والخيال؟ بين الضرورة والمسؤولية؟ ما هي طرق الاستدلال التي تعتمد عليها؟ ما هي البديهيات أي المواقف والأشياء التي تتكرر وتطرح دون تبرير، بحيث تطرح على شكل قناعات وحقائق، ومن الأمور التي تهمنا هنا أيضا دراسة المغيبات، أي ما هو مسكوت عنه.

في النص لا يهمنا ما هو غائب بقدر ما يهمنا ما هو حاضر، مع ملاحظة أساسية لأن مسألة الغائب والمسكوت عنه أصبحت موضة من الموضات. إن الاهتمام بالغائب يعتبر مفيدا ولكن غياب الشيء لا يبرر أن تنوب عن الحدث، عن الشخص في تحديد

هذا الغائب حيث نصبح هنا أمام إسقاطات وتأويلات بدون أساس، بمعنى أن الغائب ينبغي أن ينظر إليه من خلال الحاضر ونوعية الحضور والمهم أن الهدف هنا ليس هو انجاز دراسة أدبية أو سيكولوجية أو إنجاز البيوغرافيا بالمعنى التاريخي أو كتابة مناقب وكرامات شخص معين، بل الهدف هو توظيف التقنيات البيوغرافية في إطار بحث سوسيولوجي طبقا للمقتضيات والأهداف العامة التي سبقت الإشارة إليها.

تقنيات تحليل النصوص

يتعلق الأمر هنا بتقنية وقع إعدادها من طرف مجموعة من الباحثين في علم النفس الاجتماعي وخاصة في المرحلة الأولى بارتباط مع أجهزة المخابرات والدعاية خلال الحرب العالمية الثانية من جهة، ومن جهة أخرى في ارتباط مع كل المؤسسات التي بدأت تهتم بعملية الإشهار والدعاية السياسية. تلك هي الاستعمالات الأولى لتقنيات تحليل النصوص وجاءت من بعدها كل الاستعمالات المرتبطة بالاعتماد على استمارات أو مقابلات سواء في علم النفس أو في علم الاجتماع حيث تمت الاستفادة هنا من بعض المساهمات خاصة ما يتعلق بنظرية التواصل، والمصدر الثاني يرتبط بالتطورات الحديثة التي حصلت على صعيد الدراسات الأدبية والتي تسمى حاليا ب : l'analyse du texte

المهم بالنسبة لتحليل النصوص أن الإشكال الأول الذي ينبغي إثارته هو أن كثيرا من الناس يعتقدون أن تحليل المضمون أو تحليل النصوص هو مجرد عملية تقتصر على قراء نصوص واستغلالها حيث يقع خلط ما بين تحليل النصوص كتقنية مضبوطة، وما بين عملية شرح نصوص واستعمال مقتطفات منها.

ما يميز عملية تحليل النص يتمثل في كونها عملية منهجية منتظمة تهدف التحليل الكمي والتحليل البنيوي والتحليل الدلالي لنصوص معينة من خلال الالتزام بإجراءات معينة مضبوطة خاضعة للاختبار والمراقبة.

تحليل المضمون إذن هو سلسلة الإجراءات، وهذه الإجراءات يمكن تكرارها، وهناك عدد من الاختبارات الإحصائية الخاصة بها، هناك أيضاء اللجوء إلى حكماء

معينين. نحن إذن أمام تقنية مضبوطة وليس فقط أمام مجرد قراءة نصوص وتسجيل انطباعات حولها، هذه العملية تقتضي الشروط التالية.

فأولا وقبل كل شيء يجب أن نتوفر على متن يكون مضبوطا، ونقصد بالمتن هنا مجموعة التصريحات التي حصلنا عليها في إطار بحث بيوغرافي معين، وهذا المتن يجب أولا حصره وتنظيمه، مثلا إذا كان عبارة عن محاضر مكتوبة أو تسجيلات يجب أن ننسخها. وبصدد عملية النسخ أقدم توصية بسيطة هي أن ننسخ الأشياء كما هي في لهجتها وبلغتها كمرحلة أولى قبل إعادة تركيبها. وإعادة التركيب هي من مستويين يمكن أن تكون فقط على صعيد حذف بعض التكرارات أو جمع التصريحات المتعلقة بنفس القضية في تسلسلها. وما ينبغي اجتنابه هو التكرارات المطلقة أو العبارات البلاغية. ينبغي إذن حصر المتن، وهناك مقاييس في اختيار المتن.

فالمتن بالنسبة لنا هو نص تصريحات المبحوث منظمة ومرتبة بلغتها كما هي، وهذا النص يجب أن يكون على ورقة مع بقاء هامش فارغ سوف نحتاج إليه كثيرا. لأن العملية التي سوف نقوم بها ستنبني بالأساس على ترقيمات وتصنيفات.

أفترض إذن الآن أن المتن واضح عندنا، إذا لم يكن الأمر يتعلق بمعلومات بيوغرافية يمكن أن تكون مجموعة نصوص معينة مثلا إنشاءات التلاميذ حول موضوع معين، محاضر مقابلات. لنفترض مثلا أن الهدف هو دراسة الخطاب المخزني، ونستعمل في هذا الإطار مجموعة وتصريحات المسؤولين، مجموعة تمثل مختلف أشكال الخطاب المخزني مثلا المراسلات المخزنية والمراسلات الإدارية العادية، المراسلات ذات الطابع السياسي، الرسائل التي كان يرسلها الملوك من حين لآخر لكي تتم قراءتها إما في اجتماعات أو في صلاة الجمعة والتي تكون متعلقة بتحديد السياسة العامة، المراسلات مع بعض الفئات الدالة يمكن أن تكون كبار القياد أو العلماء والفقهاء أو بعض ممثلي أهل الحل والعقد والتي يمكن أن تفصح عن الاختيارات الكبرى. وإذا كان الأمر من هذا النوع يكون أمامنا متن يأخذ بعين الاعتبار مختلف الحالات التي يمكن أن يتجلى فيها ما سوف أسميه بالخطاب المخزني. يمكن أن أقدم في هذا الإطار مثال طالب كان يبحث في مسألة الخطاب حول الديمقراطية واستعمل لدراسة ذلك مجموع البيانات الصادرة عن

الهيآت القيادية للأحزاب السياسية، البلاغات الصادرة في مناسبات معينة وافتتاحيات في صحف، وكان المقصود هو معرفة رؤية الأحزاب الوطنية لمسألة الديمقراطية. وسوف أرجع لهذا المثال فيما بعد لتفسير بعض القضايا. نحن إذن أمام متن وعندما نكون أمام متن ننتقل إلى المرحلة الثانية حيث سوف نتطرق إلى ثلاثة مشاكل.

المشكل الأول يرتبط بالتصنيفات أي بناء شبكة تحليلية الأمر الذي يعني جرد مجموعة من الأسئلة التي سوف نطرحها على النصوص، وكل سؤال من هذه الأسئلة يتم تقسيمه إلى حالات فرعية وإجابات ممكنة تترتب عن معالجة تلك الأسئلة.

إن الأسئلة التي هي أهم الملاحظات التي سنسجلها على النص والتي لها دلالة بالنسبة للموضوع الذي نحن بصدد دراسته وكل سؤال يجب أن نفصله حيث ينبغي أن نقوم بجرد مسبق لمختلف الإجابات الممكنة. لتوضيح هذا الجانب أرجع إلى المثال الذي سبق أن أشرت إليه والمتعلق بالخطاب حول الديمقراطية حيث أطرح الأسئلة التالية :
ما هي سمة الخطاب ؟ وأصنف هذه السمة إلى أشكال :

- يمكن أن يكون الخطاب تحليليا أي يدرس الأوضاع السائدة
- يمكن أن يكون الخطاب تأكيديا
- يمكن أن يكون الخطاب تنبيهيا
- يمكن أن يكون الخطاب مطلبيا
- يمكن أن يكون الخطاب احتجاجيا
- يمكن أن يكون الخطاب تهديديا
- يمكن أن يكون الخطاب غامضا
- يمكن أن يكون متعدد الدلالات

فإذا افترضنا أن هذا التصنيف، لدينا إذن سؤال مضبوط، وفي نفس الوقت أجوبة ممكنة فإنني أعطي للسؤال الأول مثلا رمز A. وللإجابة الأولى الممكنة A1 ثم A2 ثم A3 إلخ.

السؤال الثاني يتعلق بنوعية المخاطب عندما يتحدث الناس حول الديمقراطية :

- هل بعض أجهزة الحكم ؟
- هل القوى السياسية ؟
- هل الطبقات المستفيدة ؟
- هل بعض الفئات المتضررة ؟
- هل الجماهير الشعبية ؟
- هل الأمة ؟
- هل الخارج ؟
- هل الذات ؟

هذا تصنيف مضبوط يمكن من السياق أن نعرف إلى من تتوجه لأن هناك فرقا كبيرا ما بين الخطاب حول الديمقراطية الذي يتوجه إلى الجماهير أو إلى الأمة أو الخارج، فليس هناك نفس المعجم ونفس الاستدلالات والاعتبارات. مثلا عندما يقع الحديث حاليا مع الحكم في المغرب نلاحظ نوعا من الاعتدال في الخطاب، وعندما يتحدث القائد أو المسؤول مع الجماهير الشعبية أو مع قواعده أو الفئات القريبة منه نلاحظ نوعا من التصعيد في الخطاب.

السؤال الثالث يتعلق بالمستوى الذي يطرح فيه هذا الخطاب :

- هل يكتفي هذا الخطاب بالتعبير عن الاختيارات الكبرى حول مسألة الديمقراطية ؟

-هل يقوم بتحديد الخطة السياسية والعملية التي يسير وفقها حزب معين تجاه مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان ؟

-هل الأمر يتعلق بموقف مثلا مقاطعة ممارسات أو اختيارات وتجارب معينة أو دعمها أو الاندماج فيها ومحاولة تصحيحها أو عدم تصحيحها.

السؤال الرابع يتعلق بموضوع الخطاب :

- هل يتعلق الأمر بمسألة الجهاز الإداري ؟

-هل يتعلق الأمر بالمؤسسات المنتخبة ؟

-هل يتعلق الأمر بالعلاقات العامة ما بين أجهزة الدولة والمواطنين ؟

-هل يتعلق الأمر بقضايا جزئية أو فرعية ؟

-هل يتعلق الأمر بفهم شمولي لمسألة الديمقراطية أم بفهم يحصرها في بعض الميادين دون الأخرى ؟

دائما فيما يخص موضوع الخطاب حول الديمقراطية ما هي الميادين التي ينطبق عليها الخطاب حول الديمقراطية :

- هل هي الدولة ؟
- هل هي الأجهزة الإدارية ؟
- هل هي المصالح العمومية ؟
- هل هي علاقات الشغل ؟
- هل هي الإعلام ؟
- هل هي العلاقات التربوية ؟
- هل هي الحقل ؟
- هل هي المعمل ؟

ويمكن فيما بعد أن نحدد من يتبنى النظرة الواسعة الشاملة للمطلب الديمقراطي، ومن يتبنى نظرة معتدلة، ومن يتبنى نظرة محدودة. تلاحظون إذن أننا نقوم بجرد الأسئلة والتساؤلات وكل سؤال نحوله إلى إجابات ممكنة وهذه الإجابات هي التصنيفات وكل سؤال يصبح له رقم، والتصنيفات أي الإجابات الممكنة تخضع لمجموعة من المعايير سوف أتحدث عنها. ما هي إذن معايير بناء التصنيفات ؟

قبل الحديث عن هذه المعايير أشير إلى أن هناك ثلاثة طرق لبناء التصنيفات، كما أشير أيضا إلى أنه ليست هناك مسطرة واحدة ولا حلول جاهزة لإنجاز مختلف أشكال التصنيفات المرتبطة بمختلف المحاور والقضايا التي هي موضوع أسئلة. نحن إذن أمام نص لدينا قضايا أو أسئلة وكل قضية نحضر حولها حالات أي إجابات أو ما سميناه بالتصنيفات الممكنة.

هذه التصنيفات يجب أن تخضع للمعايير التالية :

1 - يجب أن يكون هناك معيار واحد يتحكم في كل الأصناف، بحيث لا يجب تغيير المعيار من صنف إلى آخر.

مثلا بالنسبة للمثال الذي سبق الحديث عنه لا يمكن فيما يخص الصنف المتعلق بنوعية المخاطب إدماج أصناف أخرى تتعلق مثلا بالطبيعة الشكلية أو بطرق الاستدلال. لأن المقصود بالصنف هو كل الحالات التي يمكن أن تسقط تحت معيار واحد والتي تتسم بكون كل واحدة منها متميزة عن الأخرى.

معايير التصنيف إذن هي التمييز أي أن تكون لنا قدرة على تحديد معايير الانتماء والإقصاء. إذا وجدنا أنفسنا أمام إجابة معينة أو نص معين يمكن أن نعرف هل يدخل في الصنف الأول أو الثاني أو الثالث. وإذا لم تكن التصنيفات مضبوطة فسوف يقع خلط كبير في النتائج وما يترتب عن ذلك.

سوف أقدم لكم مثلا بسيطا حول تحديد معايير الانتماء والإقصاء، فبالنسبة للتصنيفات الحسابية لما نحدد فئات العمر نلاحظ أنه في العديد من الحالات يتم السقوط في خطأ بسيط حيث يقدم التصنيف على الشكل التالي :

من 0 إلى 5 سنوات

من 5 إلى 10 سنوات

من 10 إلى 15 سنة

هذا النوع من التصنيف إلى فئات خماسية في السن لا يطرح أي إشكال ولكنه من الناحية التقنية يطرح الإشكال التالي، وهي أنه بهذه الطريقة ليس هناك ضبط لمعايير الانتماء والإقصاء لأن هناك البالغون من العمر 5 سنوات هل نصنفهم ضمن الفئة الأولى أم الثانية، ونفس الشيء بالنسبة للبالغين 10 سنوات هل نصنفهم ضمن الفئة الثانية أو الفئة الثالثة. ولتجاوز هذا المشكل كما تعرفون فإننا نقول بالتصنيف التالي :

من 0 إلى 4

من 5 إلى 9

من 10 إلى 14

لازلنا هنا أمام تصنيف لمجموعة خماسية ولكن لا يوجد أي غموض فيما يخص معايير الانتماء والإقصاء.

2 -**الشرط الثاني** يكمن في ضرورة تغطية مختلف الحالات أي الإجابات الممكنة، وإذا كنا أمام تصنيف فإما أن يكون التصنيف يغطي مختلف الحالات، وإذا لم تكن لنا رغبة في تغطية كل الحالات الممكنة يجب أن نجمع ما تبقى تحت صنف آخر، مثلا إذا أخذت مثال الفئات العمرية ربما ليست لنا رغبة في معرفة التقسيم حسب الفئات الخماسية إلى نهاية السن الممكن (100 أو120 سنة) يمكن أن نصل مثلا إلى ستين سنة ونقول ستين فما فوق، مع مراعاة معيار أساسي وهو أنه إذا كانت لدينا خمسة أصناف فيجب على كل حالة أن تدخل بالضرورة في أحد الأصناف، وإذا لم تكن موجودة في أي صنف فمعنى ذلك أن هناك عطب تقني في التصنيف.

3 -**المعيار الثالث** : هو أن كل صنف من هذه الأصناف يتحدد من حيث ما ينتمي إليه وما لا ينتمي إليه، أي ما سميناه بمعايير الانتماء والإقصاء. نعرف بالضبط ما ينتمي إليه وما يوجد خارجه، بمعنى آخر لا يعقل أمام تصنيفات أن يكون هناك نفس المؤشر ينتمي إلى الصنف وإلى غيره، وإذا كان ينتمي إلى أكثر من صنف يجب أن نضيف تصنيفا مخضرما؟

فلو أردنا مثلا تصنيف التوجهات الإيديولوجية العامة حول مسألة التحديث والتغيير يمكن أن نقول : تقليدي – تحديثي – مخضرم – لأن هناك حالات يصعب أن نضعها لا في الخانة الأولى أو الثانية لأن سمتها الأساسية تكمن في أنها تنطلق منذ البداية من اختيار توفيقي، إذا كانت لنا إذن حالات من هذا النوع يجب أن نضيف التصنيفات الملائمة لها، إذ لا يعقل أن تكون لنا معطيات لا يمكن أن ندخلها في أي صنف.

4 -**المبدأ الرابع** هو أن أسس التصنيفات يجب أن تكون موضوعية، أي أن نحدد بصفة مستقلة عن الملاحظ - نسبيا - ما هي الشروط التي يجب توفرها لكي يسقط كلام معين أو إجابة معينة في الصنف الفلاني، سوف نرى على سبيل المثال هنا أن جل عمليات تحليل المضمون تنطلق من دراسة المضمون الظاهري، وهذا المضمون الظاهري معناه فقط ما يمكن استنتاجه مباشرة مما يقوله النص لكن كل نص كيف ما كان له دلالات متعددة، فالنص له مضمون ظاهري ولكن له مضامين ضمنية، فالنص يقول ما لا يريد أن يقوله ويفصح عما يريد ستره ولكن طريقة معرفة المضمون الضمني لا يمكن أن تتم فقط بواسطة الحدس، بل يجب أن تكون مرتبطة ببعض المعايير.

إن المسألة الأساسية التي تطرح هنا هي ما يرتبط بالتعريف الإجرائي لمضمون كل صنف أو كل سؤال بصفة تجعلنا نعرف أنه إذا وجدت ظواهر معينة فإنها تنتمي إلى الصنف 1 أو 2 إلخ.

5- المعيار الخامس يرتبط بضرورة ملائمة التصنيفات الممكنة مع إشكالية البحث، فنحن لا نقوم بتصنيفات من أجل التصنيف، لانطرح أسئلة من أجل تحليل النص فقط، بعبارة أخرى فكل نص هو كأي واقع خام يتضمن آلاف الدلالات والمؤشرات. ويمكن توظيفه في إطارات متعددة لكن لكل بحث إشكالية معينة واهتمامات معينة، وبالتالي فإن ما يهمنا من أسئلة أو تساؤلات ومن قضايا عندما نحول الأسئلة إلى قضايا ومن حالات أو تصنيفات عندما نحول كل سؤال إلى مجموعة من الإجابات الممكنة، هي تلك الأسئلة والقضايا والإجابات التي لها ارتباط متين وواضح بإشكالية البحث، مثلا إذا أخذنا نصا بيوغرافيا فلو جاء الأديب لدرس الأسلوب ولو جاء اللساني لأمكنه استعمال نفس هذا المتن أو النص من زوايا متعددة لدراسة اللغة اليومية أو معرفة القاموس الذي يستعمله الناس للحديث عن السياسة.

مثلا ألاحظ أن القاموس حول السياسة يعتبر من القواميس التي تتضمن عددا كبيرا من العبارات الجديدة في العربية (الديمقراطية، السياسية، الحزب بالمعنى

الحديث أو النقابة) عبارات لا تتجاوز عمرها على أكبر تقدير 75 سنة أو 100 سنة أي مع بداية الهواجس الأولى لعصر النهضة، السيكولوجي أيضا يمكن أن يهتم بجوانب أخرى فكل واحد له نظرة خاصة للموضوع، فالنص إذن له دلالات متعددة ونحن ننظر كل مرة إلى هذا النص انطلاقا من اختيارات معينة ونستبعد الباقي، لذلك نؤكد على مسألة ارتباط وملاءمة الأسئلة والقضايا والتصنيفات التي سوف نستعملها مع الإشكالية التي نحن بصدد دراستها.

انطلاقا من هذه المعايير الأولية أشير إلى أن أشكال التصنيف هي ثلاثة، حيث هناك ثلاثة طرق للانتقال من مجرد تساؤلات إلى ما سميته بإجابات مسبقة.

هناك التصنيف القبلي والتصنيف البعدي والتصنيف المخضرم.

1 - نقصد بالطريقة القبلية تلك الطريقة التي نقوم فيها بتصنيف الإجابات قبل تحضير المتن نفسه، مثلا نقوم بذلك في الاستمارات عندما تصنف مسبقا إجابات الناس بنعم أو لا واختيارنا يجب أن يكون مبررا، نقوم بتصنيفات عندما يتعلق الأمر بقضايا وقع الحسم فيها ولكن القضايا الخاضعة لتصنيف مضبوط وصالح باستمرار محدودة عندنا باستثناء التصنيفات الشكلية (نعم أو لا إلخ) أو يمكن أن تكون تصنيفات قبلية إذا كان الأمر يتعلق بإعادة اختبار دراسة معينة أو مقولة معينة وقعت دراستها سابقا ونحن نريد إعادة تلك الدراسة لكي نتمكن من مقارنة النتائج التي توصلنا إليها مع النتائج المعلن عنها، ولذلك فإننا نستعمل نفس الأدوات ونفس الأسئلة وربما نفس التصنيفات لكي يكون لنا الحق في مقارنة الإجابات.

إن التصنيفات القبلية موجودة كثيرا ولكنها محدودة وعادة نلاحظ أن جل التصنيفات القبلية تتعلق بالقضايا الموضوعية المادية المضبوطة، مثلا إذا أردتم تصنيف القطاعات فنحن نعرف أننا نقول بالقطاع الأول، الثاني، الثالث، وربما الرابع، إذا أردتم تصنيف مجالات الحياة الاقتصادية فهي ليست كثيرة هناك الصناعة، الفلاحة، تربية المواشي، الصناعة التقليدية، وبصفة عامة يتعلق الأمر هنا بمجالات محدودة.

إلا أن مشكل التصنيف القبلي هو هل يتطابق ذلك التصنيف مع طبيعة النص الذي نريد تحليله ولقد ذكرت لكم في اللقاءات السابقة أمثلة مضبوطة لما تحدثت عن التصنيفات المستعملة حول المهن حيث فسرت لكم أن طبيعة التعريف الذي يعطى للنشاط الاقتصادي وتعريف العاطل يؤدي بالنسبة لعدد من الدراسات التي أنجزت حول الأحياء الفقيرة أو مدن الصفيح إلى ما يلي : حوالي 50% إلى 60% من مجموع المبحوثين لا يدخلون في أي صنف من أصناف المهن أو أنماط الشغل التي نحن بصدد دراستها، إما لأن الشخص ليست له مهنة مضبوطة. وتعريف المهنة يقتضي الإلحاح على تحديد المصدر الأساسي للعيش فكان من الضروري أن نبتكر تعريفا آخر حيث نقول أن العمل الأساسي هو ذلك العمل الذي يقضي فيه الشخص أكبر وقت خلال السنة، أو الذي يشكل أكبر مصدر لعيشه. كما كان لدينا في ذلك التصنيف الذي تحدثنا عنه صنف متبقي يسمى Population active non classée حيث كنا نجد خصوصا في أحياء الصفيح أن هذا الصنف المتبقي الذي يفترض أنه لايشمل إلا 1 أو 2% نجده أحيانا يمثل 40 % لأن تلك التصنيفات غير متطابقة مع الأوضاع التي وجدناها في هذه الأحياء، وجدنا أيضا أن نسبة المهن الحرة في أحياء الصفيح تصل إلى 13، 14، 15 % من مجموع العاملين ولكن لما بحثنا عن السبب وجدنا أن التعريف الشكلي للمهن الحرة يجعل «السمسار» «العرافة» «الباغية» يمارسون مهنا حرة بحيث أننا عندما نتحدث عادة عن المهن الحرة نفكر في المهندس أو الطبيب أو المحامي ولكن المقصود هنا شيء آخر...

هناك إذن التصنيف القبلي الذي يقتبس إما من أعراف متداولة أو من اعتبارات نظرية أو أبحاث سابقة نريد أن نقارن النتائج التي توصلنا إليها معها.

2 -**التصنيف الثاني** هو التصنيف البعدي حيث نعتبر أن كل محاولة لتصنيف الإجابات مسبقا سوف تؤدي إلى تشويه أو إعادة كتابة النص لأن كل تصنيف هو اختيار وتوجيه خاصة إذا لم يكن مضبوطا. فبدل أن نقوم بتصنيفات أولية مسبقة، نقول سوف نستخلص تصنيفاتنا من النص. حول هذا التصنيف البعدي أعطيكم

مثالا كثيرا ما نستعمله في دراسة المهن فبدل أن نأتي بتصنيف مسبق حول المهن نقوم بجرد المهن التي يصرح بها الناس كما هي مع تسجيل التكرار وعندما نقوم بهذا الجرد ونستكمله نلاحظ عادة أن هناك حالات قليلة جدا وهناك تمركز ربما في أربعة أو خمسة أصناف وهناك أشياء متقاربة. إن التصنيف البعدي إذن هو ذلك التصنيف الذي نرجع فيه إما إلى الجماعة التي نريد دراستها ونحاول توزيع المعطيات المتوفرة لدينا حول تلك الجماعة كما هي ومن التوزيع نستخلص التصنيف الذي سوف نستعمله، وإذا وجدنا مثلا أن ستة مهن من بين عشرة تمثل وحدها 95 % من مجموع المهن، يمكن في هذه الحالة أن نجمع الباقي في خانة واحدة نسميها «آخر»، حيث يمكن أن يصبح لدينا تصنيف سداسي أو سباعي بصفة بعدية هو التصنيف الذي سوف نوزع الإجابات حوله. وما أقوله هنا حول المهن يمكن أن يقال حول النص، حول أي سؤال من الأسئلة.

3- أما الشكل الثالث فهو التصنيف المخضرم، هنا لدينا تصنيف قبلي ولكن عندما نبدأ في تطبيقه على المعطيات التي نتوفر عليها نكتشف أن هناك حالات متكررة لم نكن نتوقع وجودها ونتيجة لذلك ولكي يكون هناك وفاء للمعطيات التي هي لدينا نقوم بمراجعة التصنيف. مثال آخر ربما لم نكن نعرف -مثلا- توزيع السكان حسب السن وكنا نفترض أن جل المبحوثين هم من خمسين سنة فأكثر فلما بدأنا ندرس سن المبحوثين وجدنا مثلا أن 30% منهم يتراوح سنهم فقط بين 20 و30 سنة. بينما كنا نعتقد أن نسبة كبيرة من المبحوثين تقترب من التقاعد، في هذه الحالة سوف نعيد النظر في التقسيم الذي كان موجودا عندنا فيما يخص فئات السن.

التصنيف المخضرم إذن هو الذي يكون فيه مخطط أولي مع مراجعة المخطط أثناء تطبيقه، حيث يقع تصحيحه إما قصد ضمان المزيد من الدقة أو العكس. والمهم أن لا ننسى هدفنا الأساسي في كل حالة تحليل والذي يتمثل في دراسة محددات الاختلاف عبر المكان والزمان والمجال ومحددات التجانس الأمر الذي يقتضي الانطلاق من تشتيت الأوضاع. وفي هذا الإطار هناك قاعدة عامة في كل التصنيفات هي التالية :

إذا لم تكن لنا معرفة مسبقة فمن الأفضل استعمال تصنيفات واسعة، لأنه إذا كان لنا تصنيف واسع فيمكن تقليصه إن اقتضت الضرورة ذلك، أما إذا استعملنا تصنيفا مختصرا ومقلصا واكتشفنا أن الحالات متنوعة جدا فلا يمكن لنا إصلاح ذلك التصنيف. أعطيكم مثالا شكليا حسابيا بسيطا، إذا انطلقت مثلا في دراسة فئات السن من تصنيف خماسي واكتشفت في النتائج أن 30% من المبحوثين تتراوح أعمارهم ما بين 20 و30 سنة وأن المبحوثين الذين لهم أقل من 20 سنة يمثلون 2% فقط وأن المبحوثين الذين تفوق أعمارهم 60 سنة يمثلون 5% فقط، يمكن في هذه الحالة لأنني أمام معطيات تتسم بالتشتت أن أقوم بتجميعها :

من 0 إلى 19

ثم من 20 إلى 29

30 إلى 39

40 إلى 49

وبما أن عدد المبحوثين الذين تفوق أعمارهم هذا السن قليل فسوف أضيف فئة 50 فأكثر، هذا عمل ممكن، والمعلومات التي أتوفر عليها موزعة على 10 أصناف أو 12 صنفا يمكن أن أجمع مثلا المجموعة الأولى والثانية والثالثة في الفئة الأولى من 0 إلى 19 بدون إعادة الحساب، لكن العكس غير صحيح. فلو كنت أتوفر على التصنيف التالي :

من 0 إلى 29 كفئة تمثل 7%

من 30 إلى 59 كفئة تمثل 76%

60 فأكثر كفئة تمثل 17%

في هذه الحالة سوف أقول أن الأمر يتعلق بتصنيف يثير العديد من الإشكالات لأن تجميع عدد كبير في فئة واحدة من المبحوثين يثير الأسئلة التالية :

هل هذه المجموعة متجانسة ؟

أم توجد خلافات داخلهاداخلها ؟

وسوف نلاحظ أننا لما نبدأ في قراءة الأسئلة أن المبحوثين يقدمون مواقف متعددة ومختلفة، ولكن إذا تعاملنا انطلاقا من هذا التصنيف فسوف نعتبرهم كما لو كانوا فئة متجانسة. إن التصنيف الواسع إذن يمكن اختصاره أما التصنيف المختصر فلا يمكن توسيعه إلا بإعادة تفريغ النتائج كلها وألح هنا على أن عملية التفريغ في تحليل النصوص هي أصعب عملية على الإطلاق حيث تتطلب وقتا طويلا جدا، على اعتبار أن التفريغ هنا أصعب بكثير من عملية التفريغ في الاستمارات، لأنه فيما يخص الاستمارة فإننا نقوم في كل مرة بتفريغ سؤال واحد مرتبط بإجابات معينة أما في عملية تحليل النصوص فإننا في نفس الوقت الذي نقرأ النص يمكن أن يكون لنا 30 سؤالا بحيث يكون من الضروري أحيانا أن تطرح 30 سؤالا على نفس الفقرة واستعراض كل سؤال بعد الآخر، وإمكانية الخطأ هنا كبيرة ولهذا يتطلب التفريغ المضبوط وقتا كبيرا، وإذا تضمنت تلك العملية بعض الأخطاء فإن تجاوز عواقبها يتطلب مدة طويلة.

لذلك يبقى الإشكال الأساسي الذي تطرحه مسألة التصنيف هو البحث عن نقطة التوازن ما بين ارتفاع احتمالات الخطأ عندما يكون التصنيف واسعا وما بين احتمال تشويه المضمون إذا كان التصنيف مقلصا ونحن في الغالب نستعمل مقياسا عدديا، إذ لا يعقل أن نستعمل تصنيفا للإجابة على سؤال معين يتضمن مثلا 20 إجابة لأن 20 إجابة لا يمكن التعامل معها بالذاكرة، وحتى إذا كانت موجودة أمامك، فيجب أن تقرأها كل مرة، كما أنه إذا كان الأمر يتعلق ب 20 حالة فمعناه أن معايير الإقصاء والانتماء غير محددة، لنفترض أن الأمر يتعلق مثلا بتصنيف الدخل. هل من المفيد أن نصنف المغاربة إلى 20 فئة فيما يخص الدخل، إذ لا أعتقد أن هناك 20 نمطا من السلوكات على صعيد الاستهلاك والمصاريف، يمكن الحديث عن ثلاثة أنواع من السلوكات : منخفض، مرتفع، متوسط أو خمسة أنواع، حيث يصعب التفكير في عدد أكبر من هذا.

إذا كان الأمر يتعلق بتصنيف موسع جدا فهذا غير معقول لأن هناك خللا ما يتضمن هذا التصنيف وفي الغالب إذا كان التصنيف - وباستثناءات محدودة - يقتصر على صنفين فقط لا أكثر فإن هناك احتمال أن يتضمن بعض الأخطاء كذلك لأن حالات التصنيفات الثنائية محدودة جدا، فنحن نعرف مثلا النتائج والعواقب الوخيمة التي ترتبت عن تصنيف الإجابات في بعض الدراسات السوسيولوجية إلى نعم أو لا. لأننا إذا درسنا كيف يتصرف الناس فسوف نلاحظ أن عددا قليلا من المواقف هي التي تتضمن نعم تأكيديا واضحا بالنسبة لجل القضايا المطروحة، كما أن العكس صحيح أيضا. وما نجده هو تلك الحالات التي تميل إلى نعم أكثر من لا أو إلى لا أكثر من نعم بحيث نلاحظ نوعا من النزوع نحو الوسط الذي تتسم به إجابات الناس.

يتضح لنا إذن أنه إذا كان التصنيف ثنائيا – ما عدا إذا كان الأمر يتعلق بتصنيفات مرتكزة على اعتبارات منطقية، أو معايير كمية أو حالات واضحة - فنحن ملزمون في الغالب باستعمال تصنيفات يفوق عدد مكوناتها اثنين، بحيث أن العدد الواقعي الذي نستعمله عادة هو من 2 إلى حدود 7 أو 8 أصناف، وإذا تجاوزنا هذا العدد فإنني أكرر أنه رغم الفوائد التي يمكن الحصول عليها فإن احتمالات الخطأ واسعة عندما يتسع التصنيف.

نحن إذن أمام ثلاثة أنواع من التصنيفات : قبلية، بعدية، مخضرمة مع التأكيد على هذه المعايير العامة حول إعداد التصنيف.

سوف أنتقل الآن إلى المسألة الثانية، الآن بعدما حددنا التصنيفات، أي الأسئلة التي سوف نطرحها على النص، حولناها إلى قضايا، إلى إجابات، وقمنا بتصنيفها، هذه التصنيفات ننظمها بصفة نهائية على الشكل التالي، حيث تكون عندنا ما يسمى بشبكة التحليل، شبكة تكون واضحة لأنها أداة العمل التي سنقوم بواسطتها بإنجاز التفريغ.

شبكة التحليل :

سوف أستعمل هنا نفس المثال المتعلق بالخطاب حول الديمقراطية :

أ ـ من هو المخاطب : 1- بعض أجهزة الحكم

2- القوى السياسية

3 - الطبقات المستفيدة

4 - الجماهير الشعبية

ثم أنتقل إلى السؤال الثاني مثلا :

أ- سمة الخطاب ثم تحديد الأصناف : - 1

-2

-3

-4

5- إلخ

ثم المستوى الثالث :

ج- موضوع الخطاب مع تحديد الأصناف الأخرى :

-1

-2

-3

-4

-5

6- إلخ

بعد تحديد كل مستويات التحليل سوف ننتقل إلى طرح المشكل الثاني المتعلق بوحدات التحليل، المقصود هنا هو أننا أمام نص، والنص كما ينطق به الناس يتكون

من جمل في غياب النقطة والفاصلة، كما لا ينقسم إلى فقرات واضحة، فنحن نريد مثلا رصد تكرار بعض الأشياء في النص، كيف سنقوم بذلك ؟ وهذا ما أسميه بوحدات التحليل. الإجابة التي ستكون عندنا هي أن الاختيارات متعددة وتختلف مرة أخرى حسب طبيعة الاهتمامات المركزية التي تتضمنها إشكالية البحث، بمعنى آخر يمكن أن تكون وحدات التحليل هي كل كلمة وأحيانا يقع هذا الاختيار، فإذا أردتم مثلا في إطار التصنيف المتعلق بسمة الخطاب، هل هو تأكيدي، حماسي، تحليلي، هجومي، احتجاجي، إذا أردنا أن لا نكتفي فقط بدراسة وجود الشيء بل دراسة قوة الوجود، فإن قوة الوجود يمكن وزنها بالفضاء والحجم الذي يخصص لهذا الوجود، مثلا كلما كان عدد الكلمات أو الفقرات التي خصصت لهذا الوجود كثيرة كلما اعتبرنا أن الأمر يتعلق بوجود قوي. أما إذا كان مجرد شيء عابر فهو وجود ضئيل بحيث يمكن للكلمة نفسها أن تكون هي وحدة التحليل.

كما يمكن أن تكون تلك الوحدة هي القضية، الفكرة، الصفة، النعت، الحالة، العبارة سواء تطلب التعبير عنها جملة أو نصف جملة أو فقرة أو صفحة أو ما شابه ذلك تكون هي وحدة التحليل، وهذا هو المستوى الثاني.

أقصد بالقضية هنا كل نص له دلالة متميزة عما قبله وما بعده وتكون تلك الدلالة متكاملة، إن القضية إذن هي مجموعة دلالية متكاملة لها مضمون واضح وهناك كذلك ما يميزها عن باقي الدلالات، مثلا تعبير عن فكرة، حالة، وصف، وفي هذا الإطار تستعمل وحدات أخرى كالجملة وإن كان استعمال الجملة كوحدة تحليلية يتم الطعن فيه بسرعة، لأن طريقة تقسيمنا لأي كلام إلى جمل هي طريقة تتضمن إمكانيات كبرى للتعرف إذا كان الأمر يتعلق بكلام تلقائي. أما إذا كنا أمام نص مكتوب نريد تحليل مضمونه فيمكن استعمال الجملة كوحدة تحليلية مع بعض الاحتياطات، وأحيانا تستعمل الفقرة أو الصفحة أو الفصل أو النص بأكمله، إلخ كوحدات للتحليل.

المقصود إذن بوحدة التحليل هي تلك الملاحظة أو الواقعة التي كلما صدرت فسوف نقوم بإحصائها انطلاقا من الأسئلة التي تتوفر عليها، ومن الملاحظ عادة أنه في كثير من الدراسات تختلف وحدات التحليل من أسئلة إلى أخرى. ويمكن أن تكون

وحدات التحليل كذلك وحدات زمنية، مثلا إذا أردنا دراسة خطاب الأحزاب السياسية حول القضايا الشعبية نجد مثلا خطابا يخصص 60 دقيقة للمسألة الدستورية ولا يخصص إلا خمسة دقائق لمسألة الأسعار أو البطالة.

لدينا إذن شبكة تحليلية ووحدات للتحليل، سوف ننتقل الآن إلى المستوى الثالث المتعلق بتطبيق الشبكة على المتن، وسوف أتحدث عن الصفة العادية والمتداولة كثيرا. نحن إذن أمام نص وعندنا شبكة واتفقنا على أن وحدات التحليل هي كل نص له دلالة متميزة بالنسبة للقضية التي نحن بصددها، وكلما وجدنا حالة سوف نسجلها قصد التكميم. والجانب الثوري في عملية تحليل المضمون هو أنني في كل مرة أستعمل هذه المنهجية أصل إلى نتائج لم أكن أتوقعها وتكون في الغالب نتائج مهمة جدا، لأننا في الغالب لما نقرأ النص فنحن نركز إما على الكل، الفكرة المحورية، أو نقوم بقراءة تحليلية تجزيئية، بحيث ننظر إلى الجزئيات التي يتكون منها الكل وقليل منا من يربط ما بين الجزئيات وما بين الكليات. وفائدة تحليل المضمون بهذه الطريقة هي أنه سوف يمكننا من دراسة الكليات وسوف يمكننا كذلك من دراسة العناصر التي تتشكل منها هذه الكليات. نحن إذن أمام نص نبدأ بقراءته ولدينا هامش على الورقة وأمامنا شبكة تحليلية.

سوف أبدأ في قراءة النص كي أبحث انطلاقا من الشبكة التي أتوفر عليها هل هناك وحدات تمكنني مثلا من تحديد نوعية المخاطب.

أميز المخاطب برمز «أ» وإذا كان الحكم هو المخاطب سوف أشير إلى ذلك برمز أ1 أنتقل إلى سمة الخطاب وأشير إليها بالرمز ب ثم أحدد الصنف الملائم انطلاقا من قراءة النص، بحيث ينبغي أن أطرح على النص كل الأسئلة التي تتضمنها الشبكة التحليلية. وهذه عملية معقدة. وقصد الاختصار وربح الوقت، فإنني أوصي بتوجيه عند قراءة النص حيث يمكن أن نطرح عليه سؤالين في نفس الوقت.

إذا كانت لنا محاور مصنفة إلى أبواب يمكن استعمال أقلام بألوان مختلفة مثلا الباب الأول : شكل الخطاب.

الباب الثاني : طبيعة المخاطب.

الباب الثالث : طرق الاستدلال

إلخ

وذلك قصد تبسيط عملية التفريغ باستعمال ألوان مختلفة، نسجل إذن هذه الرموز في الهامش، ويجب أن أتوفر في نفس الوقت على ورقة أخرى سوف أحتاج إليها عند القيام بالعمليات التالية :

إذ مع قراءة النصوص سوف أعثر على بعض العبارات ذات الدلالة القوية. مثلا تعبير واضح يتضمن عددا من الاعتبارات بشكل مختزل واضح ومفهوم. إذ لو عثرت مثلا على تعبير – فيما يخص الخطاب السياسي – يجسد موقف الرفض المطلق لكل مساهمة في المؤسسات المنتخبة مع مبررات مبنية على كون هذه المؤسسات شكلية ومزورة، تكون لي إذن أوراق موازية، كل واحدة منها لها عنوان كبير لفصل أو محور من المحاور وكلما وجدت نصوصا دالة فإنني أسجلها عليها، والمقصود بهذه المقتطفات هو أنني في نفس الوقت الذي سأدرس الظاهرة من أجل تكميمها ورصد تكرارها أريد أن أقدم أمثلة تعزز التحليل. وما نسجله فيما يخص هذه المقتطفات هو رقم الصفحة ويمكن أن نتفق على الإشارة إليها برمز معين أو لون معين حيث يمكن ذكر هذا المقتطف كمثال على موقف أو حالة معينة، هكذا إذن نقوم بعملية تحليل المضمون بحيث نشير على الهامش إلى التصنيفات التي تنطبق على هذا النص، لكن النهاية ترتبط بأسئلة معينة أو قضايا معينة أو بالنسبة لجزء من الأسئلة التي نتوفر عليها، وذلك حتى تتم تغطية كل الأسئلة التي تتضمنها الشبكة التحليلية.

يمكن لهذه الشبكة أن تتضمن أحيانا 40 أو 50 سؤالا وإذا انتهينا من تطبيق شبكة التحليل على المتن الذي نتوفر عليه فسوف تكون لدينا في الهوامش مجموعة من الرموز تشير إلى تصنيفات بحيث سيتم الانتقال لإنجاز عملية جمع هذه الرموز في جداول ومرة أخرى عندما يتعلق الأمر بالتفريغ يقع الباحثون في خطأ بسيط وهو أنهم يقومون بتفريغ الإجابات على كل سؤال بشكل منفرد. إذ من الأحسن في نظري أن

يتضمن جدول التفريغ عادة متغيرين اثنين، لسبب بسيط سوف أقدمه لكم انطلاقا من مثال قبل الحديث عن القاعدة :

إذا أردنا مثلا أن نعرف توزيع المبحوثين حسب الجنس وحسب فئات السن ولنفترض أن فئات السن عندنا قليلة.

لدينا مثلا الفئات التالية : من 0 إلى 19

من 20 إلى 59

ثم 60 فأكثر

ما يقوم به الناس عادة هو حساب عدد الذكور ثم بعد ذلك حساب عدد الإناث، لكن إذا قمت بالعمليتين في نفس الوقت، فإنني سوف أربح الوقت بحيث يصبح الجدول على الشكل التالي :

	إناث	ذكور	المجموع
19 – 0	20	30	50
59 – 20	15	25	40
60 فأكثر	4	6	10
المجموع	39	61	100

إن هذا الجدول يضمن لي إذن ربح الوقت حيث قمت بتوزيع المبحوثين حسب الجنس وحسب السن. كما أن هذا الجدول يسمح لي برصد الارتباط ما بين السن والجنس. مثلا يتضح لي من خلال هذا الارتباط ما بين السن والجنس أن التوزيع حسب فئات السن يعتبر تقريبا متساويا من فئة إلى أخرى. لذلك فإننا نؤكد مرة أخرى فيما يخص جدول التفريغ أن يتضمن كل جدول على الأقل متغيرين. وأحيانا يمكن أن يتضمن ثلاثة متغيرات إذا لم يكن هناك تعدد لا يحصى من الخانات التي يمكن أن يترتب عنها احتمال الخطأ نتيجة التعب أو غيره.

أما إذا كان لدي متغيرين الأول يتضمن مثلا 7 أصناف والثاني 9 أصناف فإن عدد الخانات يصبح في هذه الحالة 63 خانة بحيث سوف أصبح في وضعية يصعب التحكم فيها. فالقاعدة حول الجداول المركبة ثنائية وأكثر هي قاعدة عامة ولكنها تنطبق بالدرجة الأولى على تلك المتغيرات أو الأسئلة التي لا تتضمن كثيرا من الأصناف. بحيث يمكن أن يكون التصنيف الأول واسعا ولكن التصنيف الثاني يجب أن يكون محدودا. إن الفائدة الكبرى للجداول المركبة تكمن في الدور الأساسي الذي تقوم به في عملية التفسير، لأنها تمكننا من دراسة الترابط ما بين المتغيرات، فإذا كنا أمام متغيرات نجد فيها أنه عندما ترتفع ظاهرة معينة أي المؤشر الأول يرتفع في نفس الوقت المؤشر الثاني فنحن أمام علاقة يمكن أن تساعدنا في التفسير.

هناك مسطرة متداولة عادية فيما يخص بناء جداول التفريغ وتتمثل هذه المسطرة في الإجراءات التالية :

حيث نقوم بجرد كافة المتغيرات أي الأسئلة التي نريد طرحها على واقع معين، والأسئلة بالنسبة للمثال الذي نحن بصدد دراسته هي ما سميناه بشكل الخطاب وسمة الخطاب، طبيعة الخطاب. نسجل إذن مجموع الأسئلة أو المؤشرات على ورقة بمفردها. ثم نبدأ بالسؤال الأول حيث سأدرس مثلا العلاقة بين نوعية المخاطب وموضوع الخطاب. والسؤال هنا لا يطرح بكيفية نظرية لأن الأمر لا يتعلق بمجرد فضول فكري، بل بالتعرف على قضايا لها ارتباط وثيق بإشكالية البحث، وينبغي أن يكون الباحث صارما فيما يخص هذه المسألة لأن هناك العديد من القضايا المهمة ولكننا لن نهتم بها لأنها لا ترتبط بشكل مباشر بموضوع البحث، لأنه لا فائدة في كل بحث إلا بقدر ما يقصي عددا من القضايا ويركز في نفس الوقت على قضايا معينة دون غيرها، لأننا نعرف أنه لا يمكن معرفة شيء ما إلا بتجاهل أشياء أخرى، والتجاهل لا يعني نكران أهميتها، ولكن القول باستحالة الإحاطة بكل شيء يعني أنه لكي تقع الإحاطة بقضية معينة يجب استبعاد قضايا أخرى. إن السؤال يطرح إذن في ارتباط مع مشروع وبرنامج البحث الذي نشتغل حوله. إذا أعطيت لهذه الأسئلة رموز 1 - 2 - 3 - 4 ثم وجدت أن العلاقة بين السؤال الأول والثاني، مثلا ما بين نوعية المخاطب وطبيعة الخطاب. فسوف تكون لي مرة أخرى

ورقة كتب عليها : جداول التفريغ. إذا اتضح لي أن هذه العلاقة مهمة فسوف أسجل 1x2. ثم أستمر في عملي، فإذا كانت تهمني مثلا دراسة علاقة السؤال 1 مع السؤال رقم 3 فسوف أسجلها، إذا كانت لا تمثل أية أهمية بالنسبة لي فسوف أنتقل إلى السؤال الرابع، إلخ. ما يهمني أسجله وما لا يهمني أقفز عليه. وعندما أنهي العملية الأولى فسوف أرى إن كانت تهمني دراسة العلاقة ما بين 2 و3، ما بين 2 و4، 2 و5 إلخ حتى النهاية. ثم أنتقل لدراسة العلاقة ما بين 3 و4، 3 و5، 3 و6 إلخ.

وهنا ينبغي التأكيد على التوصية الأساسية التالية : إذا لم تكن هناك إجابة تلقائية أو شبه تلقائية تقول أن هذا الارتباط مهم بالنسبة لموضوع البحث، فلا ينبغي تسجيله. إذا كان عدد المتغيرات التي نتوفر عليها محدودا، وعادة نحن لا نتوفر إلا على 7 أو 8 أو 10 من الأسئلة، فإننا نسجل تلك المتغيرات في جدول عام على الشكل التالي : مثال :

	1	2	3	4	5	6
1	x					
2		x				
3			x			
4				x		
5					x	
6						x

إن كانت تهمني دراسة العلاقة بين 1 و2 فإنني أضع علامة في الخانة المناسبة ثم أستمر في رصد العلاقات التي تهمني والعلاقات التي لاأهمية لها على مستوى موضوع البحث الذي أقوم بإنجازه.

يتضح لنا إذن أن هذه الطريقة تتسم بنسقيتها وتنظيمها بحيث لا يمكن أن ننسى أي سؤال، كما أن كل الأسئلة المطروحة تتعلق بالترابطات. وأكرر أن الاهتمام بالترابطات ناتج عن كونها قد تعني في عدد من الميادين علاقات سببية، إنها وسيلة للقيام بجرد كامل، حينما نستكمل إنجاز هذه الاختيارات الأولية فكثيرا ما نرجع إلى

نتائج هذه العملية وأحيانا نجد أن مجموع الجداول كبيرة جدا، وهذا ما لاحظته في بعض الأبحاث التي قمت بتأطيرها.

بحيث يمكن أن يصل ذلك العدد إلى 150 جدولا، وإذا اعتبرنا أن إعداد كل جدول يتطلب على الأقل ثلاثة ساعات فإن مجموع ساعات إعداد مجموع الجدول هو 450 ساعة، الأمر الذي يتطلب وقتا طويلا، كما يتضمن في نفس الوقت احتمالات كبيرة للخطأ. والحل الذي يضمن لي اختصار الوقت وتقليص إمكانيات الخطأ هو تركيب الجداول ودمجها في بعضها البعض إذا وجدت متغيرات مشتركة، إذ من خلال عملية الانتقال من جدول ثنائي إلى جدول ثلاثي سوف أقلص من عدد الجداول. وهناك عملية ثانية قصد التخفيف من برنامج الجداول وتتمثل في تصنيف الجداول حسب الأولوية. حيث ينبغي إعداد جداول ذات الأولوية رقم 1 أي الأولوية المطلقة التي يجب أن تضمن لي تغطية شاملة لكل المتغيرات على الأقل مرة واحدة، ويمكن تصنيف هذه الارتباطات حسب أهميتها، بحيث يمكن أن تبرز لي من خلال هذه العملية مثلا 6 أو 7 جداول ذات أهمية قصوى وبالتالي لا يمكن التخلي عليها وهكذا أضمن المزيد من تقليص الجداول.

أما فيما يخص التفريغ النهائي فيجب أن نقوم برسم الجدول، لنفترض أنني أتوفر على جدول يتضمن متغيرين متداخلين مثلا نوعية المخاطب، وموضوع الخطاب، مع تصنيف السؤال الأول إلى 5 أصناف والثاني إلى 9 أصناف، وفيما يخص عملية رسم الجدول هناك طريقة سوف تسهل عملية التفريغ وتقلص من عملية الخطأ، وهناك في نفس الوقت طريقة ترفع من احتمالات الخطأ. حينما نستكمل إعداد الرسم نكون جاهزين لعملية التفريغ مع التذكير أن الحالة الوحيدة التي لا تترتب عنها أخطاء هي حينما نقوم برصد التكرار على الشكل التالي : / : 5

إن عملية التفريغ كما أشرت لها الآن ليست خاصة بتحليل المضمون، بل تشمل الاستمارة والمقابلة إلخ.

وسوف نلاحظ فيما يخص التكرارات أنه لا توجد تقريبا حالة تتساوى فيها التكرارات.

تحدثنا الآن إذن من خلال هذا المستوى الأول عن المضمون الظاهري بحيث يمكن أن ننتقل الآن إلى تحليل ضمنيات الخطاب أي تلك المضامين التي لا يعبر عنها الخطاب بصفة مباشرة بل بصفة ضمنية، شريطة أن لا تكون عملية التأويل هنا عملية معقدة أو خاضعة للطعن والنقد، يجب أن يكون التأويل من الدرجة الأولى بحيث يتضمن أقل ما يمكن من التعسف ويمكن أن يفترض فيه أن جل الباحثين إذا قاموا بنفس العملية سوف يصلون تقريبا إلى نفس النتائج، أي أن لا يكون التأويل عبارة عن حدس.

إن أنواع الضمنيات التي يمكن أن نتحدث عنها في هذا الإطار يمكن أن ترتبط إما بطرق الاستدلال : فالمبحوث سوف يؤكد أحكاما ومواقفا وأحداثا، ونحاول هنا معرفة طرق الاستدلال، أي السلطات الاستدلالية التي يعتمد عليها : هل على الأب ؟ أم على نفسه فقط ؟ أم على الدولة ؟ التقاليد والأعراف ؟ إلخ. أي ما هي السلطات التي تؤسس بالنسبة إليه الحقيقة ؟

وسائل الاستدلال : عندما يؤكد المبحوث شيئا ما إما بصفة تلقائية أو بعد استفساره من طرف الباحث، فإننا نحاول معرفة الوسائل التي يعتمد عليها في خطابه، هل يعتمد على معطيات ميدانية، أم على قوالب مسبقة وأحكام تسبق الواقع، هل يعتمد على المعاينة أم على ما سمع أو تعلم أم ماذا ؟

ويمكن أيضا دراسة الخطاب على مستوى ما يتضمنه من مرجعيات، والمرجعيات هي إحالات غير مباشرة تجعل الشخص عندما يمارس كذا وكذا يعتبر أنه غير حر في ممارسته، بل هناك سلطات وسياقات يقبل أن تتحكم فيه سلبا أو إيجابا وربما نجد إشارات مباشرة أو غير مباشرة لهذه المرجعيات إذا كانت هناك مرجعيات ممكنة أي سلطات وبنيات تتحكم في مضمون الخطاب في تسلسله، فيما هو حاضر وما هو غائب فيه فسوف نرى كيف نستخلصها من خلال السياق. يمكن لنا إذا كان الشخص يتحدث عن تجربة في ميدان معين أن نجد أنه يقارن ما يحدث بحالات أخرى تشكل بالنسبة له مرجعيات.

والمهم أن ما نقصده بتحليل الضمنيات هو أنه لا يوجد في النص شيء يقول لك مرجعيتي أو سلطتي لتحديد الحقيقة هي كذا وكذا، ولكن نصا يتضمن العديد من الإحالات على آيات قرآنية يختلف كثيرا عن نص يتضمن إحالات شعرية. وفي نفس السياق يمكن أن ندرس نصوصا كلما وردت عبارة : معقول، حقيقي، خير أو شر أي كل الأحكام الكبرى : الجميل والقبيح، الحلال والحرام، إلخ. ويمكن أن نبحث هنا عن تكرار هذه الأحكام عن طريق دراسة ما يشير إليه النص دون أن يقوله.

هناك ضمنيات حول السلطات المرجعية، حول طرق الاستدلال، حول القيم، أي البحث عن معايير الحكم المستعملة لتقييم الأشياء. هل يقع إصدار الأحكام باعتبار تأثيرها على الأمة والجماعة ؟ أم باعتبار تأثيرها على المصالح الفردية أو الفئوية ؟ أم باعتبار علاقة هذه الأوضاع بالتقاليد السائدة ؟ أم باعتبار علاقتها مع الحلال أو الحرام إلخ ؟

فيما يخص البيوغرافيات يمكن أن نستخرج منها ضمنيات أخرى مثلا : التصورات العامة حول مكونات الشخصية ؟ حول مكونات الحياة حيث يلاحظ في المعطيات البيوغرافية أن جل المبحوثين يجتنبون الحديث عن الطفولة، وعادة تتم مطابقة الهوية مع سن الرشد وما قبل هذا السن يعتبر كشيء لا وجود له.

يمكن أيضا أن نهتم برصد التصورات الضمنية حول الدولة، الدين، المجتمع، الأسرة، الاقتصاد، المعرفة.

يمكن إذن أن نخرج بصورة عامة حول الكيفية التي ينظر بها الناس إلى ذواتهم وكيف ينظرون إلى الآخرين، وكيف يتعاملون مع الواقع العام الذي يوجدون فيه، وفيما يخص هذا الواقع هل يتحدثون بالأساس عن سلبيات الواقع أم عن إيجابياته. إن الضمنيات التي يمكن أن نهتم بها في هذا الإطار تعتبر كثيرة جدا.

هناك أيضا فيما يخص تحليل النصوص المستوى الثالث الذي أسميه بتحليل البنية الدلالية حيث تنتقل إلى التأويل على الدرجة الثانية أو الثالثة أي من الدراسة الكمية المضبوطة إلى الدراسة التصنيفية.

أقصد بالبنية الدلالية تلك القواعد العامة التي تتحكم في جل ما يقال وما لا يقال من أحكام وتصورات بحيث يلاحظ مثلا "فرانس روز نتال" في كتابه حول المؤرخين وكتابة التاريخ في الإسلام أن المؤرخين خلال مدة طويلة يمزجون بين الوقائع الخرافية والوقائع الموضوعية، حيث يلاحظ أن المؤرخ حينما يتحدث عن معركة أو مجاعة، أو عن ارتفاع الأسعار أو عن طاعون يتحدث في نفس الوقت عن أشياء تتعلق بالجن والإنس، تتدخل القدرة الإلاهية في الأشياء مباشرة كما لو كانت قوة مادية ملموسة.

ما أسميه إذن بالبنية الدلالية هي تلك القواعد المؤسسة للخطاب، وهذا يعني في الحقيقة تحليلا من مستوى معقد يمكن على الأقل إبراز بعض سماته عن طريق إعادة تحليل جداول التحليل الكمي من المستوى الأول والثاني، لأن عددا من الجداول يمكن ربطها فيما بينها وبناء قياسات تركيبية انطلاقا منها حيث ننتقل من تأكيد الوجود أو قوة الوجود إلى تأكيد غلبة نوع من البنيات أو نوع من المنطق العام، مثلا يمكن أن نجد خطابا يتحكم فيه منطق التفاؤل أو التشاؤم، حيث سنجد هذا المنطق في أحكام وميادين متعددة، يمكن أن نقول أيضا أن خطابا معينا يغلب عليه الطابع العقلاني أو الأسطوري، كما يمكن أن نتحدث عن خطاب متمحور حول الذات أو حول الجماعة. هذه إذن أمثلة حول قواعد الخطاب، وفيما يتعلق بهذا المستوى الذي يعتبر أكثر تعقيدا، فإنني أوصي أن يقع بناء مايمكن بناؤه منه بالاعتماد على التحليل الكمي.

يمكن إذن في اللقاء المقبل أن نتحدث حول هذا المستوى المتعلق بالبنيات الدلالية، قصد محاولة ضبط كيفية الانتقال من قياسات أحادية بسيطة إلى قياسات تركيبية، لأن هذه القياسات هي التي ستمكننا من معالجة ما سميته بالبنيات الدلالية الكبرى.

مناقشـــة :

نجيب الخدي : أريد أن أطرح إشكالا يتعلق بكيفية التعامل مع الوثائق المخزنية، حينما يفوق العدد 120 أو 150 وثيقة، أعتقد أنه من الصعب أن ننجز كل مرة شبكة تحليلية.

ما قمت به هو أنني انطلقت من إشكال عام حيث عملت على توظيف هذه الوثائق في رصد الشروط والعوامل التي ساعدت على انتشار الحماية القنصلية بقبائل الغرب، ثم حاولت بلورة الأسئلة والمحاور التي يتضمنها هذا الإشكال العام قصد إنجاز قراءة أولية لتلك الوثائق وعلى ضوء تلك القراءة الأولية أطرح الأسئلة المرتبطة بالإشكال العام الذي أهتم به.

الأستاذ محمد جسوس : هذا مستوى الاستغلال البسيط، لأنك تريد استغلال هذه الوثائق قصد استخلاص معلومات ومعطيات في حين أننا نريد الآن أن نتحدث عن ما هو أكثر.

وفيما يخص الوثائق المخزنية يمكن القول أنها - ربما - تتضمن مصداقية أولية أقوى مما كنا نتحدث عنه من خطابات أفراد في ظروف اصطناعية ونحن لم نتعود كما أشرنا إلى ذلك على السيرة الذاتية، ولكننا أكدنا على مبدأ التقارب، أي أن ما تتضمنه تلك الوثائق لا يكفي وحده، لأنه يمكن كحدث خام أن نعتبر تلك الوثائق كدليل كاف. ولكنك بمجرد ماتنتقل من حدوث الشيء إلى دلالته، ونحن نعرف أن الخطاب المخزني يتضمن عبارات سرية، عبارة صار بالبال لها معنى، هناك رموز سرية أيضا في هذا الخطاب وكانت العائلات المخزنية تتعلمها نظرا لانعدام الأمن في ذلك الوقت. والعبارات لها مضمون ظاهري ومضمون باطني، هناك عبارات تعني أوامر لإعلان الحرب أو القتل رغم أنها لا تعلن ذلك. كما أن هناك عبارات تعني ضرورة الاحتياط والحذر أو انتظار تعليمات شفوية. والمؤخون يبرزون التقنيات الكفيلة بمعرفة هذه الأشياء.

ويمكن أن ندرس الخطاب كخطاب، فلما يتحدث القايد مع السلطان فما هو مضمون حديثه ؟ إذا أخذت مثال دراسة "رحمة بورقية" ألاحظ أن هذه الباحثة قد قامت بتصنيف بسيط تقول فيه أن المضمون الأساسي للخطابات التي توجهها القيادات المحلية للسلطان هو الإخبار وأن تلك القيادات لها دور كبير في الإخبار لا يشمل فقط الجماعات التي يشرفون عليها بل أيضا الجماعات المجاورة، بحيث يصبح القياد هم

عيون المخزن على المستوى المحلي وكل قايد يخبر عن القياد الآخرين، بحيث هناك حضور للمخزن في غيابه، ولاحظت "بورقية" أن وظيفة الإخبار لاتنطبق فقط على القياد بل أيضا على الشرفاء وشيوخ الزوايا، وأحيانا على أفراد ليست لهم إلا علاقة أو تبعية رمزية للمخزن، وهذا شكل لدراسة هذه الوثائق.

إذا أردت دراسة مضمون هذه الوثائق، هل يتعلق الأمر بإخبار أم باستشارة أو طلب أوامر أو مساعدة وهذا جانب مهم، وربما يمكن أن تجد أن هذا المضمون يختلف من منطقة إلى منطقة ومن مرحلة إلى أخرى. فإذا كنت مثلا أمام حالة تتعلق بقايد يمسك بزمام الأمور على صعيد الجماعة التي يشرف عليها فسوف تجد أن مراسلاته لا تتضمن سوى عبارات الولاء والإخلاص كما نسميها الآن، أما إذا كان الأمر يتعلق بمنطقة توجد بها قيادات محلية مهددة وغير متمكنة من السيطرة على الأمور فسوف نجد أن الخطاب يتضمن طلب تدخل المخزن المركزي، وهذا أيضا شكل من أشكال التحليل يمكن القيام به على شكل دراسة التكرار لأنه إذا اتضح في المنطقة التي تدرسها أن نسبة كبيرة من المضمون تطلب من المخزن التدخل كسلطة عليا فإن الأمر يتعلق هنا بملاحظة مهمة، معناها أن نظام الزعامات والقيادات في هذه المنطقة هو نظام مطعون فيه أو ليست له جذور محلية قوية، ولذلك فهو يبحث عن دعم من الخارج، أو ربما يتعلق الأمر بمنطقة كانت في الغالب تابعة للمخزن وأنا أقدم الآن تأويلات ليست لها علاقة بالواقع، بل أريد أن أقول فقط إذا وجدنا كذا فماذا يمكن أن يعني ؟

هناك أيضا إمكانية استعمال هذه النصوص للبحث عما تتضمنه من أخبار وأحداث أو وقائع. حيث يمكن أثناء قراءة وثائق تتضمن وقائع أن نفكر في إمكانية إعداد خريطة للمعلومات، فحينما يتم الحديث مثلا عن السيبة ما هي الأحداث التي تتم الإشارة إليها ؟ ما هي التفاصيل التي يتم التركيز عليها ؟ ما ألاحظه شخصيا هو أنه حينما يتم الحديث عن السيبة أو رفض السكان أداء الضرائب أو ما شابه ذلك، فإنني لا أجد إلا قليلا ولو وصفا بسيطا لمطالب هؤلاء السكان. وهذا تساؤل جعلني أتحدث عما أسميه بالغياب والتغييب، حيث ينظر إلى الناس من منظور يفترض ضمنيا أن الحالة الطبيعية التي يجب الارتباط بها هي حالة الخضوع. ولذلك لايمكن أن تكون هناك

أسباب موضوعية ومعقولة تجعلهم يخرجون عن الطاعة، بل فقط أسباب اصطناعية تخرجنا من الميدان البنيوي والتاريخي لتقحمنا في تصورات مؤامراتية وبوليسية (عمل أجانب أو جماعة من المشاغبين، تحرشات، طمع إلخ) يمكن إذن أن تستعمل المراسلات المخزنية على صعيد المضمون، أو إذا كانت تتضمن حالات مهمة فإنك تسجلها قصد توظيفها في عملية الاستدلال. ويمكن في نفس الوقت أن تتعامل مع تلك الوثائق كنصوص لتبحث عن إمكانية استخراج 3 أو 4 أو 5 أسئلة تعتبر مركزية بالنسبة لك مثلا : هذه النصوص تتضمن إشارات حول عموم السكان. ما هي القضايا التي تطرح بالنسبة لهم؟ ما هي الأوصاف التي تعطى لهم ؟ ما هي الأوامر ؟ أنواع المشاورات ؟ كما أن هذه النصوص تتضمن إشارات حول بعض القيادات والفعاليات، وهنا يمكن أن يتم الاهتمام بنوعية القضايا التي تطرح بالنسبة للخاصة وربما سوف نجد أن جزءا كبيرا من الحقل السياسي يقتصر فقط على النخب وأما بالنسبة لعموم المواطنين فهم لا ينتمون إلى الحقل السياسي إطلاقا.

يمكن أن تهتم أيضا بدراسة النعوت والأوصاف التي تتضمنها مراسلات معينة قصد التمييز بين النعوت الإيجابية والنعوت السلبية أو المحايدة.

ويمكن أن ندرس أيضا تلك الوثائق قصد معرفة الفئات التي تتحدث عنها. ولا أعتقد أن هذه القضايا والأسئلة تعتبر تافهة، لأن ما هو مؤكد أن مفهوم المواطنة لم يكن موجودا، إذ ليس كل ما يهم مصلحة وأمن وسلامة المواطنين يستحق الاهتمام وإثارة الانتباه أو طلب معلومات حوله، بل إن ما كان يستحق الكتابة بالدرجة الأولى - وهذا مجرد انطباع ومراهنة - هو ما يخرج عن النظام السائد وما يهدد هذا النظام، بحيث يمكن أن تقع مجاعة ولا يتم الاهتمام بها. أما أن يقع تجمع أو صراع في السوق فسوف يتم التركيز عليه وطلب المعلومات حوله، بمعنى أننا لانوجد أمام نظام يسير الأمور العامة، بل أمام نظام هدفه الأساسي هو الحفاظ على استمراريته ومنع الناس من الخروج عليه.

نفس الشيء يمكن القيام به إذا كانت لديك مناقب للشرفاء لأنك تهتم بالزعامات والقيادات، حيث يمكن أن نبحث في دراستنا للخطاب الرسمي حول الشرفاء هل هناك

اختراقات للواقع على مستوى ذلك الخطاب، ويمكن أن يهتم الباحث في دراسته لهذه المناقب بقضايا أخرى. المهم أن ما أبحث عليه هو طرق الاستغلال غير العادية والتي يمكن توظيفها في إشكالية أخرى. مثلا حينما يتم الحديث عن علاقة المريدين والأتباع بشيخ الطريقة أو الولي ما هي الأشياء التي يطلب من الولي التدخل فيها والحاجيات التي ينتظر منه أن يستجيب لها. طيب هل هناك أمثلة أو تساؤلات أخرى ؟

محمد شكري : سوف أشتغل حاليا حول موضوع يتعلق بتصورات الطلبة المتدربين في كلية علوم التربية، أي أنني سوف أنجز بحثا حول هذه التصورات.

الأستاذ محمد جسوس : لدي بعض النصوص، إنشاءات لتلاميذ من ثانوية ابن رشد والخطابي بحي يعقوب المنصور - الرباط - والسؤال الأساسي الذي طرحته على هؤلاء التلاميذ هو التالي : لو تمكنت من الحصول على مليون سنتيم، ماذا ستعمل به ؟

ما لاحظته أن الخطاب السائد خلال ثلاثة سنوات هو نفس الخطاب حيث يقال أنه لو كان عندي مليون سنتيم فسوف أشتري فيلا بحي السويسي وسيارة من نوع مرسديس وسوف أقوم بجولة في العالم بأكمله، ويبدأ التلميذ في وصف اللباس الذي يرغب فيه والسيارة. مثلا عدد كبير من التلاميذ يلحون على عدد المراحيض في المنزل (ونحن نعرف قلة المراحيض العمومية بهذا الحي). والبعض من هؤلاء الأطفال يقولون في النهاية أن ما سيتبقى لهم سوف يبعثون به الأب والأم للديار المقدسة أو سوف يقدمونه كدعم للأب. ولم أجد طيلة ثلاثة سنوات إلا تلميذا واحدا قال أنه سوف يدخر نصف مليون بصندوق التوفير قصد كسب فائدة 8% والنصف الآخر سوف يفتح به دكان مع والده.

الخلاصات الأساسية التي توصلت إليها هي أن الأطفال لم يبق لهم ارتباط بتلك التصورات التي تجعل الذات في مرتبة ثانوية بالمقارنة مع الكيانات التي تندمج فيها الذات وهذه أهم قوانين المجتمع التقليدي عندنا أي أن الفرد هو أولا وقبل كل شيء ابن أسرة وابن قبيلة وأن الانتماءات تحدد جزءا كبيرا من الهوية والمآل. فجل الحاجيات

التي يتم الحديث عنها هي حاجيات الذات، ليست حاجيات الإخوان أو الأسرة أو روابط التضامن وهذه خلاصة كبرى.

وفي نفس الوقت هناك خلاصة أخرى تتعلق بغياب وعي بقيمة مليون فرنك بحيث يتحدث هؤلاء التلاميذ عن هذا القدر كما لو كان الأمر يتعلق ب 100 مليار.

والخلاصة الثالثة هي أن ما تبقى من الروابط الواسعة ينظر إليها فقط كشيء متبقي وهامشي. كما يلاحظ في نفس الوقت أن هؤلاء الشباب قد اندمجوا في الحضارة الاستهلاكية، حيث لا يتم الحديث إلا عن الاستهلاك وليس عن الإدخار، بل إنه فيما يخص الاستهلاك نفسه لا يتم الحديث عن التغذية بل أساسا عما يرتبط بالمظاهر، السيارة، اللباس، السفر، وهذه خلاصات واسعة ومهمة جدا.

نجيب الخدي : يمكن أن نقول إذن أن استغلال مختلف أنواع النصوص يمكن أن يتم إما من أجل تصنيفها حسب نوعية القضايا التي تتضمنها أو قصد رصد المعطيات والمعلومات الواردة في تلك النصوص، أو من أجل الانطلاق من معطيات للكشف عما هو خفي في تلك النصوص.

الأستاذ محمد جسوس : ذلك ما أكدت عليه، حيث قلت أنه عن طريق البيوغرافيا يمكن دراسة مراتب اجتماعية، أدوار، علاقات، قيم، معتقدات، تصورات. يمكن أن أتحدث عن مثال آخر حول دراسة أنجزتها مع أحد الباحثين تتعلق بأشكال التمردات حيث بدأنا بطرح الأسئلة التالية :

من أي موقع يتحدث الناس، هل من موقع المسؤولية، أم المشاركة، أم المتابعة، أم المعاينة، أم فقط من موقع الإطلاع ؟

هل كان لهم ارتباط مباشر أم غير مباشر مع هذه الأحداث ؟ هل كان ارتباطهم متواصلا أم دوريا أو عابرا ؟

وعن طريق هذه الأسئلة سوف نتمكن من استخراج معلومات أخرى حول هذه الأحداث.

وما ينبغي التأكيد عليه بصدد القضايا التي تحدثنا عنها اليوم هو أن هناك الاستعمال المباشر وهناك في نفس الوقت عدة أشكال للاستعمال غير المباشر، رأينا فيها مستويات أعلى وأرقى. وكان هدفي هو خلق نوع من الانفجار على مستوى الخيال، لأننا بدأنا الآن نضبط بعض الإجراءات والتقنيات ولكن الخيال الفكري والعلمي مهم جدا. وخلافا لما يراه البعض أعتقد أن أدوات وتقنيات البحث السوسيولوجي والتاريخي تقتضي وسائل تحررية كبيرة إذا عرف الباحث كيف يتعامل معها بخيال، فالإشكال لا يتمثل - كما سمعتم ذلك كثيرا - في الاختيار بين الاستمارة وبين تقنيات أخرى، أو بين معطيات كمية ومعطيات أخرى، أو بين إنجاز مقابلة وبين إعداد سيرة ذاتية. بل يتمثل أساسا في التساؤل عن مختلف أشكال التوظيفات الممكنة وحدودها، وما أكتشفه هو أن التوظيفات الممكنة هائلة ولكن مع الأسف يتم إهمالها.

مصطفى محسن : فيما يتعلق بمسألة تحليل النصوص ألاحظ أن هناك نمطين لقراءة النصوص : هناك قراءة غرضية مباشرة أي أن الباحث يتعامل مع النصوص انطلاقا فقط من دلالتها العامة كما قال نجيب ويحاول فقط رصد التوجهات العامة للنص. وجدت على مستوى البحث الذي أنجزه أن هناك دراسة مماثلة قام بها محمود أمين العالم حول نصوص مقررات الفلسفة بمصر، حيث حاول عبر فترات زمنية متباعدة نسبيا تحليل ثلاثة نصوص، لكن الإشكال الذي يطرحه ذلك التحليل هو أننا لا نستطيع ضبط كم وثقل حضور دلالة معينة بالقياس إلى دلالة أخرى.

الأستاذ محمد جسوس : هذا هو الإشكال الذي أشرت إليه حول مسألة إثبات الوجود ودرجة الوجود، ثم المقارنة ودراسة الارتباطات.

مصطفى محسن : ما يمكننا منه تحليل المضمون على مستوى التحليل الظاهري للنص هو تكميم للمعطيات التي قمنا برصدها وفق إشكاليتنا. ولكن في نفس الوقت على مستوى التحليل الكيفي، وهنا يختلف الباحثون حسب تنوع خلفياتهم النظرية وانتماءاتهم الفكرية وقدراتهم المعرفية، لأن التحليل الكيفي يبقى في نهاية المطاف رهينا بمقدرة الباحث وتكوينه. ذلك أن التعليمات والتوجيهات المتعلقة بتحليل المضمون تقتضي أن يتوقف التحليل عند المضمون الظاهري الذي يشكل نقطة تقارب

بين مجموع الباحثين بحيث لو أنجز التحليل من طرف مجموعة من الباحثين فسوف يصلون إلى نفس النتائج.

الأستاذ محمد جسوس : هذه قاعدة تتضمنها الكتب المدرسية ويغلب عليها نوع من الوضعانية والاحتياط من كل أشكال التأويل بينما التأويل موجود باستمرار.

هناك طرق أخرى للاستدلال تعطي نتائج مختلفة، مثلا إذا حضرت شبكة معينة وتعليمات ولديك متن معين، أحيانا يقوم الباحث قصد تجريب هذه الأشياء بإعطاء نفس الشبكة والتعليمات والمتن إلى مجموعتين أو ثلاثة مجموعات مستقلة ويطلب من كل مجموعة تطبيق الشبكة على المتن الذي يتوفرون عليه حتى تتم مقارنة النتائج ورصد هامش التصرف، حيث يتضح بالفعل أن الأمر لا يتعلق بمسطرة مضبوطة بل يلاحظ أن نفس الشبكة تؤدي إلى نتائج مختلفة تكون أحيانا كبيرة لأن القراءات تختلف، ولكن هذا الإجراء يمكننا مع ذلك من معرفة الفرق بين المجموعة الأولى والثانية هل هو من مستوى 1 أو 2%. ويمكن أن تجد بصدد الأشياء التي سميتها بتأويل التأويل أن الاختلاف يصل إلى 40 أو 50%، وهنا يبدأ البعض في الدعوة إلى الاكتفاء بدراسة المضمون الظاهري والضمنيات المباشرة التي تقتضي أقل ما يمكن من التأويل. بل إن جل ما تقتضيه ليس تأويلا بقدر ما هو ربط وحدات فيما بينها. ولكن هذا الاختيار ليس صحيحا باستمرار، بحيث إذا كانت لنا تصنيفات وتعليمات مضبوطة وغير معقدة فإننا نجد أن مستوى التطابق حتى فيما يخص أشياء معقدة يكون مرتفعا جدا.

عمار حمداش : لدي حالات استغلال البيوغرافيا ولكن الأمر يتعلق باستغلال أولي بسيط أي استخلاص أهم المعطيات التي ترتبط بالمحاور والقضايا التي أهتم بدراستها مع تأكيدها من خلال الاعتماد على مصادر أخرى ولكنني أفكر من جهة أخرى إذا كان لدي تحرير أولي لبعض البيوغرافيات هل يمكن أن أضيفها كملحق للبحث.

الأستاذ محمد جسوس : نعم من الممكن إنجاز ذلك وقد قلنا سابقا أننا حينما نتحدث عن معطيات بيوغرافية فليس المقصود بذلك تغطية الحياة بأكملها، إذ بالإمكان التركيز فقط على محطات وأحداث كبرى، يمكن أن تنصب البيوغرافيا فقط على الحياة

المهنية أو السياسية للشخص، بحيث يكون للباحث خيط رابط والمبحوث سوف ينجز التحقيب والتصنيف مع إبراز الأحداث المرتبطة بذلك الخط الرابط.

والمهم هو أن لا تقوم بعمل ما حتى تكون متأكدا من صلاحيته بالارتباط مع البحث الذي تنجزه لأن ما يقع عادة هو أن الباحثين حينما يدخلون في مشروع بحث يفترضون أن كل شيء يمكن أن يكون مفيدا، مع جمع المعلومات بدون أي تمييز بين ما هو صالح وما هو غير صالح. بينما هناك قضايا إذا اشتغلت حولها مدة 15 سنة فكما لو اشتغلت لمدة 10 سنين، لأنه لا يمكن أن تضيف جديدا، بل من الممكن فقط خلال 15 يوما إنجاز إحاطة كاملة بما هو موجود.

نجيب الخدي : هناك ربما إشكال آخر بالنسبة لمستوى ونوعية وحدود استغلال النصوص يرتبط بمكانة مصدر معين من مصادر المعلومات بالمقارنة مع مصادر أخرى. مثلا فيما يخص المرحلة الكولونيالية إذا كنت أتوفر على ما يكفي من التقارير العسكرية والسياسية، ما يكفي من الدراسات والمقالات، بحيث يكون الهدف من الاعتماد على المعطيات البيوغرافية يكمن فقط في التأكيد والتعزيز. أعتقد أن مكانة المعطيات البيوغرافية كمصدر للمعلومات سوف لن تكون هي نفس المكانة في الحالة التي أتعامل معها كمصدر أساسي.

الأستاذ محمد جسوس : مؤكد إلا أن الملاحظة التي أريد أن أشير إليها مرة أخرى هي أنه من أمراض وعيوب البحث السوسيولوجي في المغرب ونفس الشيء يمكن أن يقال على ميادين أخرى أن النصوص لازالت تلعب فيه دورا كبيرا لأن اقتناع الباحثين بممارسة البحث الميداني أي المعاينة المباشرة وجمع معطيات مباشرة لازال في مستوياته الدنيا، نعم هناك عوائق موضوعية ولكن جل الناس لا يدخلون في المغامرة نفسها، أقصد مغامرة البحث الميداني. وأعتقد أن هذا الوضع له أسس حضارية لأن الكلمة المؤسسة للإسلام هي اقرأ وأن رمز الكيان الذي ننتمي إليه هو كتاب. نحن من أهل الكتاب ولذلك فالإقبال على المعاينة المباشرة لم يكن من تقاليدنا، بحيث أن جل الباحثين يفضلون التعامل مع نصوص كما لو كانت النصوص نفسها وقائع، وهكذا يفضلون التعامل مع نصوص كما لو كانت النصوص نفسها عبارة عن وقائع، بحيث يفضلون

اللجوء إلى الوسائل غير المباشرة على الوسائل المباشرة وهذا إشكال راجع لكون بعض الباحثين يرفضون إنجاز الملاحظة والمعاينة المباشرة. هناك مبرر موضوعي فيما يخص أهمية النصوص وهو أن المرحلة الاستعمارية اعتمدت على أدوات المعرفة المرتبطة بالإدارة الاستعمارية، ولذلك فتلك المعرفة الذاتية التي سميتها بالسوسيولوجيا التلقائية كما لم يقع استغلالها كثيرا في البحوث التاريخية، مثلا الوثائق العائلية، الوثائق المخزنية التي لم يقع استغلال الجزء الكبير منها إلا بعد الاستقلال. نفس الشيء وقع لنا هنا فيما يخص المرحلة الكولونيالية، إذ لدينا مخزون كبير لم يقع بعد استغلاله بكيفية شمولية.

والمهم أن ما نلاحظه بصفة عامة هو غلبة المكتوب على الملاحظ وحينما نقرأ الأبحاث حاليا نلاحظ أن الباحثين ليست لديهم الشجاعة ليقولوا أشياء لاحظوها، ويقبلون بدل ذلك الاعتماد على ما هو مكتوب ولو كان صاحب النص لم يتمكن من معاينة الأحداث التي كتب عنها، بل تحدث عن تلك الأحداث فقط انطلاقا من السمع، مثلا "موليراس" لم يزر منطقة جبالة بل كتب عنها فقط بالاعتماد على المعلومات التي قدمها له شخص زار المنطقة، وحينما كتب تلك المعلومات أصبحت لها سلطة، والاعتماد على النصوص بصفة عامة يعني الاعتماد على وسائط وسلطات.

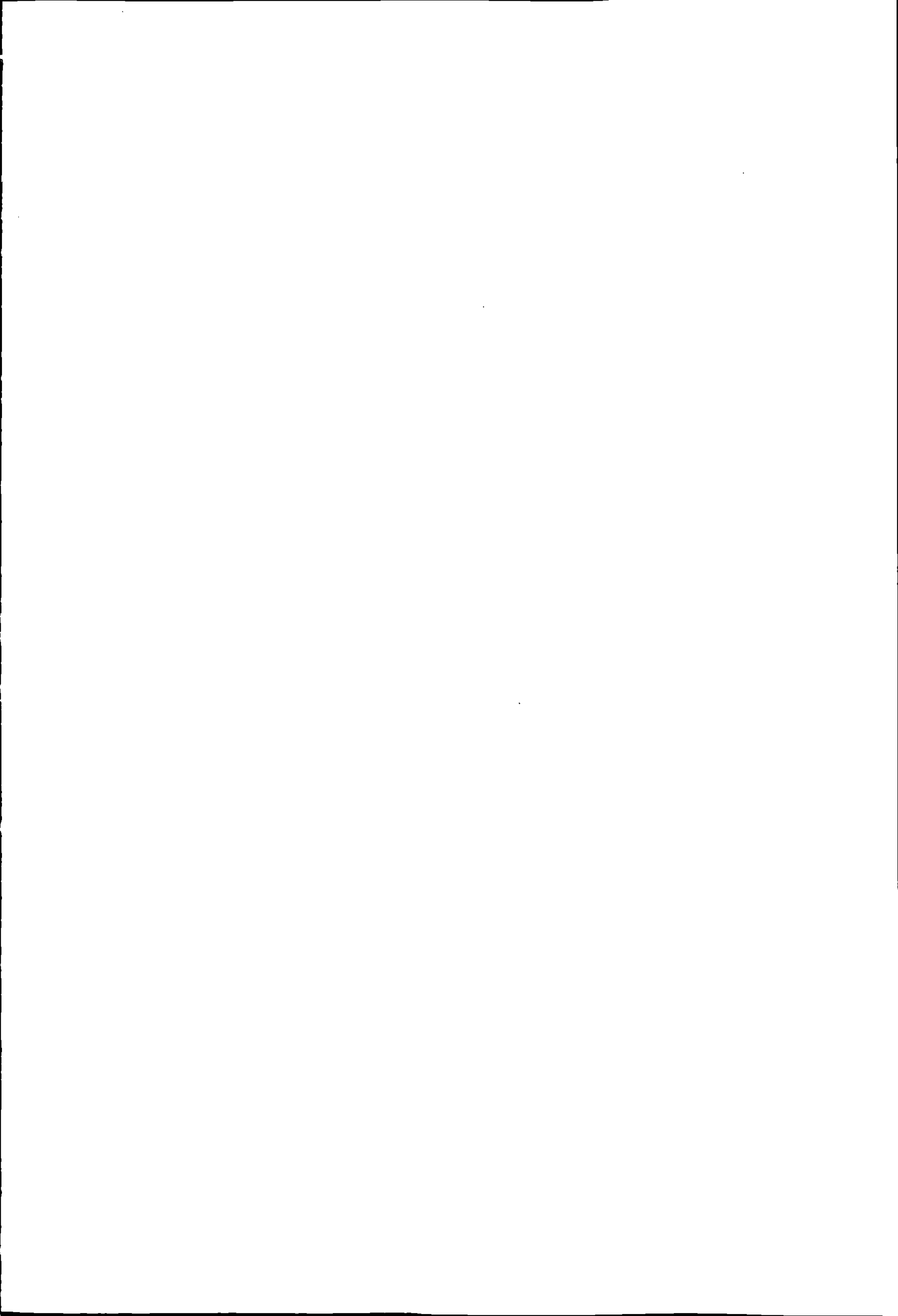
لذلك ألاحظ غياب هذا الحس الإمبريقي والاهتمام بالبحث الميداني مع الإعلاء من مكانة النصوص، وأعتقد أنه يمكن بناء أدوات جديدة، حيث أشتغل الآن حول تقنية أسميها المناقشة التي أعتبرها حاليا أحسن طريقة لجمع المعلومات، أي أن يكون هناك شخصين أو ثلاثة أشخاص بينهم حد أدنى من التجانس وتطرح عليهم قضية معينة كموضوع للنقاش، حيث لا يتدخل الباحث إلا من حين لآخر ويكون هدفه الأساسي هو أن تتحول تلك المجموعة إلى جماعة تتحكم فيها بالدرجة الأولى دينامية الموضوع وليس وجود الباحث كشخص غريب أو أجنبي، ولكن الإشكال الذي يطرح علي بالنسبة لهذه الطريقة يتمثل في كيفية تقنينها واستغلال المعلومات التي تقدمها. ولدي أفكار أخرى من هذا النوع. أفكر كذلك في إمكانية استغلال الصحافة كوسيلة أساسية للاستخبار وفائدتها أنها محددة في الزمان والمكان. هناك أيضا تقارير المحاكم والشرطة إلا أنه

مع الأسف ليست لنا إمكانية للحصول عليها واستغلالها في المغرب، لأننا لسنا في نظام يعتمد على دراسة الواقع ومعرفته من أجل تغييره.

ألاحظ في نفس الوقت أن الباحثين يعزلون أنفسهم أثناء إنجاز أبحاثهم وأعتقد أننا مطالبون بتنظيم علاقة جديدة مع السكان، أي أن لا تصبح علاقة أحادية، هل من الممكن بناء علاقة إيجابية مع السكان مبنية على الحوار وإطلاعهم على الخلاصات الأولية التي توصل إليها الباحث خصوصا إذا لم يكن الأمر يتعلق بالفئات العليا التي تبحث عن وسائل لحجب الحقيقة.

إننا لا نفكر عادة في هذه العلاقات والإجراءات الجديدة والمغايرة، الأمر الذي يجعل استغلال النتائج والخلاصات التي توصل إليها الباحث، إذا كان هناك استغلال لا يتم إلا من طرف الفئات أو الجماعات التي لا تهتم بالمصلحة العامة للسكان وحاجياتهم الأساسية.

لذلك ينبغي مستقبلا استمرار التفكير في هذه الوسائل والتقنيات الجديدة، مثلا البحث عن إمكانية تشكيل مجموعة من السوسيولوجيين والمؤرخين قصد إعداد دليل الباحث في الوثائق التاريخية أو العمل مع جغرافيين حول مسألة الخرائط أو من مهندسين إحصائيين وديمغرافيين حول الإحصائيات الرسمية وطرق التعامل معها.



كيفية استغلال المعلومات البيوغرافية

يتعلق الأمر بإجراءات منظمة إلى حد ما، تعتمد في غالبيتها على بعض تقنيات تحليل المضمون كمّاً وكيفا مع إجراءات إضافية خاصة عندما نستعمل المعلومات البيوغرافية لأغراض استطلاعية أي للحصول على معلومات حول أحداث ومراتب اجتماعية، وقائع، علاقات، في هذه الحالة هناك احتياطات إضافية شبيهة بما يقع استعماله عندما يتعلق الأمر مثلا بوثائق تاريخية مكتوبة حيث تطرح إشكاليات حول الذاكرة، وحول عدم حياد المعلومات التي تقدم من طرف كل باحث، حول نوع الانتقاء الذي يمارسه كل مبحوث حول ماضيه، حول الواقع الذي يعيش فيه، وتكون الذاكرة إلى حد كبير انعكاسا للحاضر، حاضر المبحوث ولمكانته وبنيته السيكولوجية. وهذا الجزء بأشكاله الكيفية والكمية هو مقنن، ولكن هناك جزء آخر توجد بصدده اجتهادات كثيرة ولكنه غير مقنن، وهذا الجزء الثاني هو الذي يتعامل مع المعطيات البيوغرافية كمعطى أساسي حيث تصبح تقريبا هي العمود الفقري للبحث نفسه ويقع بناء التحليل عليها ويقع تقديم البيوغرافيا كنص مركزي يقع حوله بناء نوع من التحليل،ومن أشهر الأمثلة في هذا المجال دراسات أوسكار لويس الذي يعتبر من أهم الأنثروبولوجيين المعاصرين والذي توفي في نهاية الستينات.

ينتمي أوسكار لويس إلى ما يمكن تسميته بالأنثروبولوجيا الجديدة، وكان لويس يعتبر أن موضوع الأنثروبولوجيا بعد أن تحول من مسألة البدائية والمجتمعات البدائية أصبح هو دراسة المهمشين والهامشيين كيفما كانت أنواعهم وأن دراسة المهمشين تعني بالنسبة له أساسا دراسة الفلاحين ومختلف أشكال الفئات التي تعيش في ضواحي المدن والأحياء الفقيرة، وقضى تقريبا كل حياته في إنجاز دراسات من هذا النوع، ومن أشهر هذه الدراسات :

دراسة بعنوان «خمس عائلات» وهي عبارة عن تحليل للحياة خلال يوم واحد من الصباح إلى المساء لخمس عائلات متباينة فيما بينها، تعيش كله في أحياء الصفيح بمدينة مكسيكو، وهناك اختلافات فيما بينها فيما يخص أصولها الجغرافية، حجمها، مستواها المعاشي، وعن طريق طرح خمسة حالات كما كانت كل واحدة منها عبارة عن بيوغرافيا بحيث يتحدث بإسم الأسرة كما لو كان الأمر يتعلق بشخص واحد مع توضيح في البداية أنه جمع هذه المعلومات عن طريق اتصالات متعددة حيث يطرح خمسة صور لخمسة أسر عن طريق نوع من النحن الجماعي. وعن طريق هذه الصور الخمسة نخرج بانطباعات عامة حول الحياة في ضواحي مدينة مكسيكو وخاصة حول المشاكل اليومية الملموسة، حول العنف، الإحباط، مشاكل الجنس، الصراع القائم بين الأطفال وآبائهم، الصراع بين المراهقين والشباب من جهة ورجال الأمن والسلطة والزعامات والقيادات التي تبرز داخل أحياء الصفيح، حول أشكال الزبونية والاستغلال التي يمارسها الفقراء بعضهم على البعض الآخر، حول الأحلام والطموحات.

الدراسة الثانية لأوسكار لويس والتي يمكن الإشارة إليها في هذا الإطار نُشرت تحت عنوان :

PEDRO MARTINEZ Un paysan mexican et sa famille

« بيدرو مارتنيز « هو إسم لفلاح ساهم في الثورة المكسيكية حيث كان في جيش الثورة خلال مرحلة إيمليانو زاباطا، بانتشوفيا، ساهم في الثورة وعاش من بعد مرحلة انهيار المد الثوري في مكسيكو بعد 1920 وقتل زاباطا وبانتشوفيا وإرساء الحزب الوحيد الذي ظل يحكم المكسيك إلى يومنا هذا، وفشل مشروع الإصلاح الزراعي الذي كان يقتضي إعادة توزيع الأراضي وإعادة هيكلة البوادي. ونجد هنا شخصا هو بيدرو مارتينيز يتحدث عن نفسه وعن تسلسل مراحل حياته، عن الأحداث التي عاشها، عن عائلته، عن أصدقائه، وفي نفس الوقت فالدراسة هي صورة لفرد ولأسرة ولقرية، ويمكن إلى حد كبير أن تكون لجيل معين من الفلاحين الذين عاشوا أحداثا كبرى، وإذ أن بيدرو مارتيز هو من الفلاحين الذين لهم دراية كبرى بالأحداث العالمية، طبعا له وعي بالمجتمع

المكسيكي ككل وأيضا بما بعد المجتمع المكسيكي وما فوقه. بحيث أن هذه الدراسة هي عمليا صورة داخل صورة، داخل صورة هذا هو المثال الثاني.

المثال الثالث عند أوسكار لويس تجسده دراسة بعنوان la vida الحياة وهي عبارة عن صور لمجموعة من الأسر في مدينة شيكاغو في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذه الأسر هي من أصل بورتوريكو المستعمرة السابقة التي لازالت تابعة للولايات المتحدة، وهي غير مستقلة ويحتمل أن تتحول إلى الولاية 51.

والبورتوريكيون يتحدثون الإسبانية ولهم نفس اللون الذي يوجد في الكاريبب، فهم خليط ما بين العبيد الأفارقة أصلا وما بين السكان البيض، ونسبة كبيرة منهم ليس لهم أب معروف أو أم معروفة لأن نسبة الأمهات اللواتي يلدن بدون زواج نسبة مرتفعة، وهم يهاجرون الآن إلى الولايات المتحدة، بعضهم يطمح إلى الاندماج فيها وبعضهم لا يطمح، وتقع معاملتهم على غرار معاملة المكسيكيين وإن كانوا أكثر اندماجا، يتعلق الأمر إذن مرة أخرى بدراسة حول الصراع بين الأجيال كما يحدث الآن بالنسبة للمهاجرين المغاربة في أوربا، حول آليات المثاقفة والاندماج في المجتمع المديني الكبير. والإشكال الذي يطرح بالنسبة لهذه الفئات هو كيف تحافظ على مجموعة من البنيات والعلاقات التقليدية وعلى مجموعة من القيم التقليدية منها مثلا تشبثهم الكبير بالديانة الكاثولوكية، ومنها قيمة الأم وقيمة الروابط الأسروية. ومرة أخرى تطرح هذه القضايا عن طريق حالات، سير لأشخاص وما يميز أوسكارلويس هو أنه الباحث الأول الذي اعتمد بالدرجة الأولى على آلة التسجيل، بحيث إلى حدود لويس لم يكن جل الباحثين يستعملون وسيطا آليا ميكانيكيا في علاقتهم مع المبحوثين وعادة كانوا يلجأون إلى مختلف أشكال المقابلة التي يلعب فيها الباحث والتفاعل المستمر بين الباحث والمبحوث دورا أساسيا. إن أوسكار لويس يهتم بهذا التفاعل ولكنه استعمل في نفس الوقت آلة التسجيل وله بعض الكتابات حول تأثير آلة التسجيل. وطريقة عمله هي أنه يبقى في اتصال مع أفراد يزورهم باستمرار خلال شهور وشهور ويرجع إلى نفس القضايا عدة مرات، ويسجل كل ما يقال من طرف المبحوثين بالإضافة إلى ملاحظاته الشخصية

والدراسة عنده هي إعادة صياغة النص نفسه، حيث يقوم بإعادة ترتيب النص لتجميع مختلف المعطيات والأحكام والتصورات حسب تسلسل زمني. حسب القضايا، حسب الشخص إن كان الأمر يتعلق بعدة أشخاص، حسب المرحلة الزمنية، حسب المكان إلخ، بحيث يقول أوسكار لويس أنه يغير أقل ما يمكن من اللغة المتداولة كما استعملها المبحوثون أنفسهم، وأنه يقوم فقط بعملية ترجمة لأنه كان يجمع هذه المعلومات بالإسبانية.

بل إن هذه الترجمة تحتفظ بالعبارات الدارجة التي لا تتضمنها اللغة الأدبية أو اللغة المعيارية، تحتفظ كذلك بالظروف التي مر فيها التسجيل إلخ.

لقد طرح «أوسكار لويس» هذه الدراسات بدون أن يكون لها طموح تحليلي واسع، بحيث أن الإطار التنظيري الوحيد الذي استغله لتحليلها هو مفهوم أصبح شائعا منذ ذلك الوقت وكان لويس هو الذي طرحه، وهو مفهوم ثقافة الفقر. والمقصود هنا بثقافة الفقر أن أوسكار لويس يطرح أرضية عامة تقتضي أن الهامشية والتهميش هو نظام يعيد إنتاج نفسه بصفة تلقائية بواسطة طرق التنشئة وأشكال المعاملات والمعايير السلوكية التي تكون سائدة في أوساط المهمشين أنفسهم. فهذه الطرق كثيرا ما لا تؤدي إلى بناء نوع من الضمير عن طريق التنشئة الاجتماعية بحيث يقع تطبيع السلوك فقط عن طريق الضغوط الإكراهية بالتهديد وعن طريق ضغوط تظل خارجية عن الأطفال المعنيين بالأمر بدون أن يتقمصوها وبدون أن يقتنعوا بها، ونحن نعرف عادة أن التنشئة الناجحة هي تلك التنشئة التي تحول ما هو خارجي إلى شيء يتقمصه الشخص نفسه حيث أن الضغط الاجتماعي يتحول إلى الخير والمصلحة، والفائدة إلى المعقول، يتحول إلى مقولات يتبناها الشخص نفسه، بحيث يلاحظ بعد مدة أن ما كان يعتبر مفروضا عليه من الخارج يبدأ الشخص يتصرف معه كما لو كان نابعا من ضميره، من فكرة ودليل هذا التقميص هو عندما يصبح الناس يتصرفون كما لو كانوا مكلفين كذلك بالضبط الاجتماعي، بحيث يشعرون بالحرج إذا لاحظوا أن الآخرين ينصرفون عن نماذجهم السلوكية، يساهمون في عملية الوعظ والإرشاد، في عملية الضغط والتلقين، ويقول «أوسكار لويس» أن ثقافة الفقر أو ثقافة التهميش تنبني على أن المعايير تظل

خارجية، وبالتالي فتعامل الناس مع كل القوانين والترتيبات العلنية هو تعامل أدواتي أي لا يرتبط بالقيم والمعايير الكبرى بل يرتبط فقط باعتبار كل ما هو خارجي انطلاقا مما يقتضيه من مكافآت وما يترتب عليه من عقابات، وإذن فإذا اقتضى رأيهم أن العقابات ضئيلة بالنسبة لهم، ولا تهمهم كثيرا وأن ما يتضمنه هذا النظام من مكافآت وإن كانت محرمة فهم سيقبلون عليها، أما إذا انعدم الضغط الخارجي أو تضاءل هذا الضغط فسوف يقومون بتصرفات أخرى لا تقتضي حتى الحد الأدنى من الاستسلام أو الانضباط للمعايير السائدة سواء القانونية أو الأخلاقية أو غيرها. فإذا كان الشرطي حاضرا والضغط قويا فربما سوف يقع احترام بعض المعايير حول الملكية، حول احترام الآخرين، أما إذا انعدمت فهذا شيء آخر، حيث تصبح السيادة لنوع من قانون الغاب، وفي هذا الإطار يعتبر أوسكار لويس أن ما يكون سائدا في هذه الأوساط هو نوع من ثقافة العنف، يصبح العنف بالنسبة للأطفال والمراهقين هو النموذج الأسمى ويشير لويس إلى كل أشكال تباهي الأطفال والمراهقين باللياقة البدنية، بالقوة إلخ، التعبير على صعيد اللباس والرياضات المختلفة، على صعيد التكوين، تكوين عصابات، مجموعات محلية. كما أن ثقافة العنف تقتضي احتقار المجال المعرفي، احتقار المدرسة بأكملها، احتقار التكوين المهني واعتبار أن طريقة الخلاص هي أن يعرف الشخص كيف يتسرب ويحصل على امتيازات معينة دون أن يؤدي ثمنا عاليا. وما يقوله «لويس» هو أن هذا النوع من التصور - وأنا ذكرت فقط بعض جوانبه هو الذي يقع إعادة إنتاجه تلقائيا في وسط الفئات الفقيرة أو المهمشة وهذا هو ما يتعلمه الأطفال في الأسرة، في الشارع وكثيرا ما تجتاح معايير الشارع حتى المدرسة. وجزء كبير من وسائل الإعلام يقع التعامل معها بصفة انتقائية بحيث أن ما يؤكد هذا النوع من التصورات أو السلوكات هو الذي يقع تقمصه والارتباط به، يتأكد كذلك عن طريق الأقران والمعاملات الرسمية بنوع من الحذر والاحتياط أو بالعنف والتهديد الأمر الذي يشجع أنواعا معينة من السلوكات. فأوسكار لويس يلح على هذه العوامل الداخلية التي تؤدي إلى حالة الهامشية والتهميش والتي يقول فيها أن هذه العائلات تعيد إنتاج هذه العلاقات فيما بينها.

هناك نقاش كبير برز ولازال مستمرا إلى اليوم حول مسألة ثقافة الفقر، ذكرت لويس لان طريقة تعامله مع المعطيات البيوغرافية هي طريقة توجد في منتصف الطريق ما بين التعامل التقني المضبوط وما بين التعامل الأدبي بحيث ما يقوم به

لويس هو إعادة بناء السيرة الذاتية، حياة الشخص، إعادة بنائها بتحويلها إلى نص كما لو كان متسلسلا يغيب عنده بصفة مطلقة الباحث. حيث أننا لانجد الباحث إلا في المقدمة والخاتمة (بشكل معزول عن النص الأساسي) وباستثناء المقدمة أو الخاتمة نجد أن هناك شخصا يتكلم أو أشخاصا يتكلمون كما لو كانوا يتحدثون في المنام أو أمام مرآة، حيث يحذف حتى الأسئلة ولكن كلامهم يكون مركزا، منظما حول قضايا، حول تسلسل الأحداث حول المواقف، حول المراحل، منظما إلى فصول وقضايا مركزية. هناك إذن في الحقيقة عملية جمع معطيات بيوغرافية مع إعادة هيكلتها، ولكننا لا نعرف قوانين مضبوطة لإعادة الهيكلة هاته، والطريقة التي استعملها لويس مكنته من الحفاظ على النكهة الخاصة لكلام الناس، لتعبيراتهم، للأغاني، أو الأمثال والتشبيهات السائدة في أوساطهم وكان لهذه الدراسات عندما نشرت صدى واسعا، لهذا السبب لأن الناس اعتبروها كما لو كانت روبورتاج يمكنك بواسطته أن تنغمس في مجالات تتسم بتعدد الحواجز التي تمنع الملاحظ العادي أو الباحث العادي من الدخول إليها.

هناك إذن هذا الشكل من التعامل الذي تتم فيه إعادة صياغة المعلومات وما يقوم به لويس هنا هو التجميع، تجميع معلومات مبعثرة تم الحصول عليها في عدة مناسبات ولقاءات. يتم تجميعها حسب التسلسل، المكان والزمان، والقضايا. واعتقد أن ما يمكن أن نطعن فيه هو أن الطريقة التي يستعملها لويس يفترض فيها أن هناك انسجاما كبيرا، وتماسكا كبيرا بين مجمل ما يقوله الناس، لا نرى تناقضا، بل نرى فقط ترابطا ما بين مختلف المواقف، نرى كذلك ترابطا وتواصلا ما بين مختلف مراحل الحياة، ونوعا من المنطق العام، بحيث يفترض أن الشخص عن طريقة الكلام ولكن أيضا بواسطة الإيحاء والدور الذي يلعبه الباحث بأسئلته واستفساراته يمكنه أن يعبر عن طريقة الكلام عن نمط له منطق داخلي يقتضي الترابط ما بين مختلف أجزاءه، له دلالاته، له قوانينه بحيث تصبح مختلف مراحل الحياة، مختلف التفاصيل، مختلف المواقف في نفس الوقت أسبابا ونتائج ضرورية وحتمية إذا أخذنا بعين الاعتبار الشخص وتكوينه إلخ، هناك إذن هذا الترابط وهذا الانسجام الكبير الذي يمكن أن نطعن فيه إلى حدما.

ولكن طريقة التأكد منه صعبة جدا لأنه يستحيل تقريبا تجديد هذا النوع من المعطيات مرة أخرى وهذا ربما هو الإشكال المركزي في المعطيات البيوغرافية حيث أنها ليست مجرد معلومات، بل هي معلومات عن طريق تفاعلات لا يمكن إقصاء دور الباحث منها، فالباحث له دور مركزي والمبحوث ليس هنا فقط أمام مرآة يتحدث مع ذاته، بل هو يتعامل ويتفاعل ويتأثر كثيراً بنوعية الأسئلة والاستفسارات فكثيراً من الأسئلة التي تطرح على المبحوثين تشكل شبه زلزال بالنسبة لهم يدفع بهم إلى البحث عن تفسيرات أو عن توضيح لأشياء لم يطرحوا حولها أبدا في حياتهم أسئلة بصددها، كانوا يعتبرونها بديهية ولا تحتاج إلى تفسير أو تبرير أو توضيح، من باب السماء فوقنا أو من باب الأشياء التي هي شبه أو توماتيكية، فقوة الإلحاح والاستفسار تجعل المبحوث مثلا يكتسب نوعا جديدا من الوعي بذاته وليس هنا فقط الوعي بذاته بل نظرا لطبيعة أشكال الاستغلال التي تحدثنا عنها فالمبحوث يكتسب وعيا بمحيطه، بماضيه وحاضره، بالأسرة، بالحي، بنوعية معاملاته، ولذلك أعتقد إلى حد كبيرا أن التعبير عن الشيء هو مدخل للوعي به أو لمجابهته، نحن نعرف دور اللغة في تكوين الفكر وكذلك في تكوين الوعي وتعميقه، هذا مثال وهنا نجد نوعا من التعامل الأدبي الذي يسهل القراءة، ولكن الصيغة النهائية ليست رواية، فهي تبقى دراسة ويتعامل معها الناس كدراسة ويميز الباحث فيها ما بين هذا النوع من الكلام الذي يصبح باسم أنا أو نحن وما بين بعض الملاحظات التي يمكن أن يقدمها في هذا الشأن. وفي هذا السياق يمكن أن أشير إلى بعض الأمثلة من الدراسات الأنكلوسكسونية حول المغرب «أهمها دراسة Dwyer» حيث يمكن أن نلاحظ -ربما كحل من الحلول السهلة- في السنوات الأخيرة كثرة الدراسات الأنثروبولوجية التي أصبحت تأخذ المعطيات البيوغرافية كمحور أساسي، أشير من ضمنها إلى دواير Dwyer كمثال أول والذي نشر دراسته تحت عنوان حوارات مغربية. وهي دراسة حول شخص بقرية تسمى دوار فيلالة بضاحية تارودانت وتهتم أساسا بمحددات وأساليب الابتكار التكنولوجي في الإنتاج أي كيف يصل الفلاحون إلى بداية استعمال بعض وسائل الري الحديثة، بعض الآليات الحديثة، الارتباط بأسواق أو بمنتوجات للتصدير، استعمال أساليب القرض، من هم الناس الذين يغامرون بهذه الأشياء والذين يشكلون نوعا من النماذج الأولى التي يقلدها آخرون.

وهنا يتعلق الأمر مرة أخرى بنص يتضمن مقدمة قصيرة مقدمة قصيرة جدا، والبقية هي بالنسبة له على شكل سؤال وجواب، و»دواير» Dwyer له تحليل متكامل حول مكانة الأنثروبولوجيا على المستوى المعرفي حيث يعتبر أن زمن الغرور العلمي قد انتهى وأن الدور الأساسي للأنثروبولوجي هو أنه يجد نفسه كشخص ينتمي إلى حضارة أخرى، كغريب في حضارة ليست حضارته وأن طموحاته حول معرفة الحضارة التي يندمج فيها نوع من الغرور، **وأن أخطر وأهم ما يمكن أن يقوم به من أدوار هو أن يعمل كوسيط لحوار الحضارات وأن يسهل على الآخرين معرفة حضارات وشعوب يصعب عليهم معرفتها، يتمكن من ذلك عن طريق معاناته الذاتية**، تعلم اللغة والعيش في القرية وكذلك عن طريق أدواته المعرفية ويقول أنه على الأنثروبولوجي أن لا يحول هذه الوساطة إلى عرقلة بحيث يطعن في المونوغرافيات العادية عندما يبدأ الأنثروبولوجي يتكلم بسلطة المعرفة ويقول مثلا أن المغاربة يعملون كذا ويتصرفون حسب كذا ويرفضون كذا، بل يقول يجب أن أصل إلى هذه المعلومات من خلال أشخاص أتركهم يتحدثون عن أنفسهم وفي نهاية النص هناك تعليق أعتبر بمثابة خاتمة يتحدث فيه عن رجوعه إلى نفس الشخص بعد مدة، وعن بعض الانعكاسات الابسمولوجية لهذا النوع من الطرح الذي يصبح فيه دور الانثروبولوجي هو أنه ينجز حوارا يختلف كثيرا عن مفهوم المقابلة أو الملاحظة.

هذا مثال ويمكن أن نضيف العديد من الأمثلة انطلاقا من الدراسات المغربية فمثلا هناك «دايلي أيكلمان Eckelemen.D» الذي كان قد قام بدراسة حول «بجعد»، آخر دراسة له تحت عنوان السلطة والمعرفة، وهي دراسة لفقيه يعيش في بجعد، خاصة حول نشأة الفقيه وتربيته والتركيز فيها هو حول المعارف التقليدية، حول علوم القرآن والحديث والسنة وهل بقيت لها وظائف وأدوار في المجتمع المغربي المعاصر أم لا، وذلك عن طريق سيرة لشخص، فقيه أصبح في النهاية قاضيا والدراسة كلها باستثناء المقدمة والخاتمة هي مبنية على معطيات جزء منها حصل عليه الباحث مباشرة بمساعدة بعض المغاربة والجزء الآخر تمكن من بنائه عن طريق الوثائق التاريخية وغيرها فيما يخص نظام التعليم التقليدي، المسيد، طرق تكوين الفقهاء في جامعة بن يوسف بمراكش،

فهي خليط ما بين السيرة الذاتية وما بين معلومات يقع توظيفها في إطار هذه السيرة ويبدأ «أيكلمان» في التعميم من الشخص إلى هيئة الفقهاء والعلماء والشرفاء إلى مكانة العائلات المرتبطة بالزوايا الكبرى وكيف تطورت في المراحل الجديدة إلى مآل الأجيال الجديدة لأبناء الشرفاء ورصد مواقفهم سواء على المستوى المعرفي أو على مستوى المعتقدات والطقوس الدينية.

هناك أمثلة أخرى يمكن اعتبارها غير جدية كدراسة Munson Henry التي نشرت تحت عنوان :

The house of si abd allah

The oral history of Moroccan family

حيث يقول هذا الباحث أن دراسته تتعلق بعائلة في منطقة جبالة قريبا من طنجة عن طريق المقارنة بين سيرة أب وسيرة بنته. الأب رجل تقليدي كان له ارتباط غير مباشر بالمقاومة، حيث كان عضوا في حزب الاستقلال وسوف ينخرط في الحركات الإسلامية الجديدة ويتحدث عن حياته بالتركيز خاصة على جانب المعتقدات الدينية والطقوس والعبادات أكثر من المعاملات، ثم سيرة البنت التي تتسم باتجاه عصري، ولكن الخطير في الأمر أن الباحث تزوج بهذه البنت الأمر الذي يطرح أسئلة وقضايا متعلقة بأخلاقيات البحث العلمي، حيث يمكن التساؤل هل يمكنك إنجاز دراسة حول زوجتك، وهذه البنت درست في نيويورك بالولايات المتحدة، ولكن هناك نوع من اللاأخلاقيات واللامسؤولية في هذا العمل، و»هنري مونسون» هذا يكتب كثيرا وقد نشر أخيرا كتابا حول الحركات الإسلامية الأصولية في العالم العربي من خلال مقارنة بعض المعلومات والوقائع في تونس والجزائر ومصر. أعتقد إذن أن المعطيات البيوغرافية تقتضي حدا أدنى من التباعد والتأكد وإلا فسوف يصبح موضوع البحث يستقطب الباحث ويصبح الباحث أداة تتحدث باسم المبحوث.

إن مثل هذه الأبحاث كثيرة في الدراسات المغربية ذكرت منها «دواير» وهو ربما الأكثر جدية، ثم «إيكلمان» إلى حد ما، في حين أشرت إلى عدم جدية دراسات «مونسون».

وآخر الأمثلة التي يمكن أن نقدمها، دراسة حول وضعية النساء في البوادي انطلاقا من خمسة سير صغيرة مع نساء عاديات قامت بها باحثة، ولكن هذه الباحثة تستخلص من هذه السير نوعا من الوصف أي من المعلومات التي توظفها، عاشت مع مجموعة من النساء، وكانت أستاذة في التعليم الثانوي.

من خصائص هذه الدراسات عن طريق السير أن المسألة تصبح شخصية بحيث كثيرا ما يلاحظ معها استعمال صور، وهذه الأمثلة كثيرة جدا وربما ستكثر في السنوات المقبلة. مثلا ألاحظ الآن خاصة في الدراسات النسائية أن هناك تركيز كبير على هذا النوع من المعطيات البيوغرافية. ويمكن القول أن مجموع الدراسات البيوغرافية في المغرب أكثر مما ذكرت حاليا.

بالنسبة إذن لهذا الشق الثاني الذي قلت عنه أنه غير منظم يمكن أن نتصور إما بناء سيرة ذاتية مثلا بصفة تجعل منها نوعا من التشخيص لشخصية بأكملها، بآليات السيكولوجية بالمراحل التي مرت منها، وإن كان هذا النوع من العمل يتطلب مجهودا طويلا وتكوينا خاصا به ولا يمكن أن يعتمد فقط على ما يصرح به المبحوث لأنه إذا كان المقصود هو دراسة عملية بناء وتطور الشخصية من منظور العلاقة بين الشخصية والثقافة، فإن هذا العمل يتطلب معطيات إضافية حول الجانب اللاشعوري، حول ما هو مكبوت والذي يمكن رصد بعض ملامحه عن طريق معلومات بيوغرافية وخاصة عن طريق قراءة ما هو ضمني فيها أو ما يقع التلميح إليه، يمكن إذن انطلاقا منها تحويل البيوغرافيا إلى نوع من الشخصية لها دلالة تمثيلية بمعنى من المعاني تجسد نوعاً من المسار أو الوضعية أو المآل، تلخص في شموليتها عددا من الآليات الكبرى التي عرفها المجتمع، ويقع النظر إلى المجتمع المحلي أو العام انطلاقا من الشخص في علاقاته مع أشخاص آخرين، إلا أن المقصود عندنا ليس هو القيام بدراسة إكلينيكية، بل المقصود هو عن طريق مسايرة تطور حياة وأوضاع الشخص، أن نتعرف عن طريق ذلك على تطور الأوضاع التي عاش في وسطها هذا الشخص، تطور مكانته، تطور الأحداث والوقائع، تطور الأوضاع السياسية الاقتصادية، الثقافية، الدينية، إلخ.

يمكن أن نتصور إذن باحثا يخرج من هذا العمل بنوع من المشاهد، كل مشهد يكون عبارة عن ملخص لحدث أو مرحلة أو واقعة أو مكانة معينة ويصبح هنا تداخل كبير ما بين الشخص كفرد في فردانيته وما بين الوقائع التي تكون منتظمة وتتسم بالتكرار والاستمرارية وإعادة إنتاج نفسها حيث أن الشخص يمنحني شيئا فشيئا ولا يبقى منه إلا ذلك الجانب الذي يدل على القواعد العامة المشتركة السائدة، هذه بعض الملاحظات الأولية مع الإشارة إلى أنه فيما يخص الجانب الأول الذي هو مقنن، فإنما يقع استعماله في استغلال النصوص لا يختلف عن الاستعمالات التي تحدث سواء بالنسبة للأسئلة المفتوحة في الاستمارات، أو محاضر المقابلات .

سوف نستمر إذن في الحديث عن هذا الجزء الأول ثم سننتقل فيما بعد إلى الجزء الثاني، أعتقد أنه سوف يبقى أمامنا إشكال آخر يتعلق بحدود المعطيات البيوغرافية. وسوف لن أدخل في هذا النقاش إلا إذا رأيتم أنه ضروري، لأنني عندما حددت في العرض السابق الاستعمالات الممكنة للمعطيات البيوغرافية أشرت في نفس الوقت إلى حدود تلك الاستعمالات، ولم أطرح المعطيات البيوغرافية كحل سحري بل طرحتها كوسيلة لمعالجة بعض القضايا التي يستحيل أو يصعب معالجتها بالاعتماد فقط على أدوات أخرى وتصبح فيها المعطيات البيوغرافية إما كآداة أساسية أو كآداة تكميلية. فحددوها مرتبطة بإطارها وأعتقد أن المشاكل الكبرى المطروحة هنا هي كلها مشاكل تتعلق بعملية التحليل والتأويل وهي على عدة مستويات ذكرت بعضها سابقا حيث أشرت إلى مسألة الوسائط اللغوية فلكي ننتقل مما يقوله فرد إلى النص المكتوب فنحن أمام ثلاثة ترجمات على الأقل إن لم تكن أكثر، مع التذكير بالمثل الإيطالي القديم الذي يقول كل ترجمة هي خيانة. مثلا لنتصور شخصا يتحدث بالأمازيغية أو باللهجة الدارجة فنحن ننتقل من الدارجة إلى نوع من الفصحى، ومن الفصحى إلى لغة أجنبية، وقد ننتقل من اللغة الأجنبية العادية إلى اللغة العالمة. نحن إذن أمام عدة عمليات وتحويلات تقع على النص الأصلي هي من المرتكزات الكبرى التي تجعلني أحتاط في كل تعامل مع نص من هذا الشكل باعتباره دراسة سيكولوجية مثلا، فجانب اللاشعور هنا تقريبا غير موجود، باعتبار أننا نتحدث فقط انطلاقا مما يقوله الشخص، وما يقوله الشخص يتضمن ما لا يقصد أن يقوله، وفيه ما يعني به ظاهريا شيئا وضمنيا شيئا آخر، وقراءة الضمنيات تحتاج أيضا إلى استدلالات أخرى لا يمكن بدونها أن نعطي للباحث نوعا من السلطة

المعرفية المطلقة تجعله هو الذي يعرف المعاني والدلالات دون غيره، هناك إذن هذا الإشكال الأول.

أما الإشكال الثاني فيرتبط بجدلية التعامل ما بين الباحث والمبحوث، وأكرر أن أهمية البيوغرافيا كأهمية المقابلة ترتبط إلى حد كبير بحيوية الباحث وبقدرته على إدماج شخصيته وقناعاته وميولاته في التفاعل مع الآخر لكي يستخلص منه ردود فعل تتجاوز الخطاب العلني الرسمي لأنه كما توجد نماذج سلوكية هناك أيضا معجم رسمي، وهناك أيضا ما أسميه أحيانا بنوع من السوسيولوجيا التلقائية أو الأهلية التي ينتجها الناس حول واقعهم فليس الباحث السوسيولوجي وحده هو الذي يحلل الواقع بل إن الناس ينتجون نظرياتهم ومفاهيمهم، يستعملون مفاهيم علمية ويوظفونها في إطار آخر. الإشكال الثاني إذن هو أنه يتمكن المبحوث من معالجة قضايا لا يفكر فيها باستمرار، وللخروج من القوالب التي يكون سجينا لها عادة، ولبداية التساؤل حول ما كان بالنسبة له بديهيا أو يحتاج إلى استدلال أو شرح أو تفسير، فإن هذا العمل يتطلب مجهودا شخصيا من الباحث، والخطر هو أن المبحوث يبدأ في التعامل مع الباحث انطلاقا مما يريده هذا الباحث. فالخطر الأول هو استقطاب الباحث من طرف المبحوث والخطر الثاني يكمن في استقطاب المبحوث من طرف الباحث. وهذا الشكل بالنسبة للمغرب محتمل جدا وما يشجعه هو المخزنة العامة التي تطبع علاقات البحث، فالباحث كثيرا ما ينظر إليه منذ البداية بالمقارنة مع أدوار أخرى، أدوار الفقيه، الشرطي، القايد، الحاكم، بارتباط مع مصالح الضرائب ومشاكل السكنى وهذا الوضع يجعل المبحوثين يكيفون كلامهم.

هناك إذن هذا الإشكال الثاني حيث أن جودة الدراسة البيوغرافية تكمن في اندماج الباحث فيها، ولكن العكس يحصل حينما يؤدي هذا الانغماس إلى أي شكل من الاستقطابين : إما جاذبية نحو المبحوث أو جاذبية نحو الباحث والمشكل الثالث هو مشكل الاستدلال أي أنه كيفما كان الأمر إذا كان المقصود ليس هو فقط إعطاء صورة أو روبورتاج، بل استعمال المعطيات البيوغرافية كآداة معرفية لمعرفة مجموعات وجماعات ومؤسسات وأدوار فيصعب الاعتماد على المعطيات البيوغرافية وحدها، حيث يمكن أن

يقع الاعتماد عليها كمصدر أساسي ولكن على مستوى التحليل والاستدلال يجب المزج ما بين عدة أشكال من المعلومات جزء منها يأتي عن طريق البيوغرافيات ولكن يجب تأكيده ودراسة مدى التطابق بين تلك المعطيات وبين ما يمكن أن نطلع عليه عن طريق وسائل معرفية أخرى، عن طريق ما يتوفر من معلومات منظمة مكتوبة، عن طريق الوثائق والملاحظة، واللجوء إلى مخبرين، عن طريق استمارات بحيث نلاحظ مرة أخرى أن صلاحية المعطيات البيوغرافية تقتضي اللجوء إلى ما أسميه بمنهجية المقارنة، يجب أن نقارن فيما بينها وما بين أشياء أخرى خاصة لأنها تعتمد بالدرجة الأولى على عين ثالثة أو وعي ثالث فهي تختلف إلى حد ما حتى عن طريقة الملاحظة بالمشاركة.

بالفعل فكل معلوماتنا كيفما كان نوعها تأتي عن طريق الحوار والكلام، حتى الملاحظة هي على هذا الشكل، والاستمارة والمقابلة هي أيضا على هذا الشكل، ولكن هناك مستويات من الكلام، وما ينبغي أن ننتبه إليه هو أن نوعية الخطاب أو الكلام الذي نجده في البيوغرافيا يختلف إلى حد كبير عن الكلام الذي يمكن أن نجده في المقابلة أو في الإنتاجات الثقافية أو التراثية أو الفنية أو غيرها. فهو ليس بكلام تلقائي بل هو كلام منظم أمام شهود، والشاهد الأساسي أجنبي وهو كلام للإجابة على أسئلة وتساؤلات، أي أن المبحوث ليس هو الذي يختار الأسئلة بل كثيرا ما تفرض عليه أسئلة لم يتعودها، أو يتعامل معها فقط من باب المداعبة ولا يقبل حتى شرعيتها أحيانا. مثلا تصوروا لو بدأنا سواء في البوادي أو في المدن حاليا نسأل أي شخص من 30 سنة فأكثر عن علاقاته مع أمه وأخته عندما كان صغيرا من منظور فرويدي، من هم الأفراد الذين سوف يقبلون حتى السؤال؟ بحيث يمكن القول أن مجالات كثيرة في حياتنا لازالت تنتمي إلى ما أسميه عادة بالقارات المغيبة أي كل ما يتعلق بالجنس والمقدس والسلطة لازال في أحسن الظروف موضوع مناورات، واللغة هي أداة للمعرفة وهي في نفس الوقت أداة للتضليل والمناورة إلخ. والمشكل هنا هو أننا أمام كلام منظم خارجي، معلوم إذا كان التفاعل مثمرا وهنا تنجح العملية عندما يصبح الشخص لا يتحدث فقط مع الباحث، لا ينتظر فقط سؤالا مضبوطا لكي يجيب في جملة أو جملتين، بل يبدأ يتعامل مع القضية نفسها، وهنا يمكن أن نقول أنه ينتقل شيئا فشيئا من دينامية خارجية عن ذاته إلى دينامية داخلية، دينامية الحدث أو الموضوع أو الذاكرة أو غيره ومستوى النجاح مرتبط بالانتقال إلى هذه الدينامية الداخلية التي ينقرض فيها شيئا فشيئا الباحث ولكن يبقى هذا الاشكال

الثالث هو مصدر كثير من التحفظات حول الاعتماد فقط على المعطيات البيوغرافية إلا إذا كان الأمر يتعلق بأهداف محدودة، مثلا إعطاء رؤية أولية وإذا الهدف هو ما نسميه بدراسات استطلاعية للتعرف على المعالم الكبرى للأشياء دون إدعاءات كبرى فيما يخص التمثيلية، فيما يخص مصداقية التفاصيل والجزئيات. بل الصورة الكبرى هي التي تطرح، أما إذا كان الأمر هو اعتماد البيوغرافيا على غرار الوثائق المكتوبة أو الاحصائيات أو الدراسات، على غرار المقابلة المضبوطة فإنني أكرر أنه لابد من الاعتماد على مصادر أخرى كلما أمكن ذلك ولو للتأكيد. لأنه ليس لدينا أي دليل، وتعرفون أن من أهم مميزات من يعاني من انقسام الشخصية، وهو أخطر أنواع الأمراض النفسية حاليا أنه يتسم بالمنطقية المطلقة والعقلانية المطلقة بحيث يجعل الكون عبارة عن حتمية ميكانية مطلقة، ويظهر في البداية كما لو كان الشخص له وجه واحد فقط، ولكنك تلاحظ فيما بعد أن له وجها آخر، وكل وجه متكامل منسجم إلى أقصى درجة، بحيث يمكن أن نجد هذا النوع بأشكال أخرى، إذ يمكن لبعض الناس أن يقدموا لنا نظرة خرافية خيالية أي ما سميته بمختلف أشكال السوسيولوجيا الأهلية أو التلقائية.

مثلا إذا كانا نستعمل مثقفا لمعرفة مجموعة معينة، فنحن نعرف أن المثقف ينظر إلى الأمور من زاوية معينة ومن المؤكد أنه يشكل نظارات سوف تركز على أهمية بعض الجوانب، ومن المؤكد أنه لن يتحدث إطلاقا عن أشياء أخرى، فمن يعمل يدويا سوف تكون له رؤية مختلفة حول نفس الحدث، مثلا إذا أخذنا أحداثا معينة سوف نلاحظ أن رؤية من صنعها أو لعب دورا قياديا فيها سوف تختلف عن رؤية من كان يساعد أو ينفذ المخططات والأوامر، عمن قام بدور الملاحظ أو المتفرج أو من سمع عن الأحداث عن طريق أشخاص آخرين.

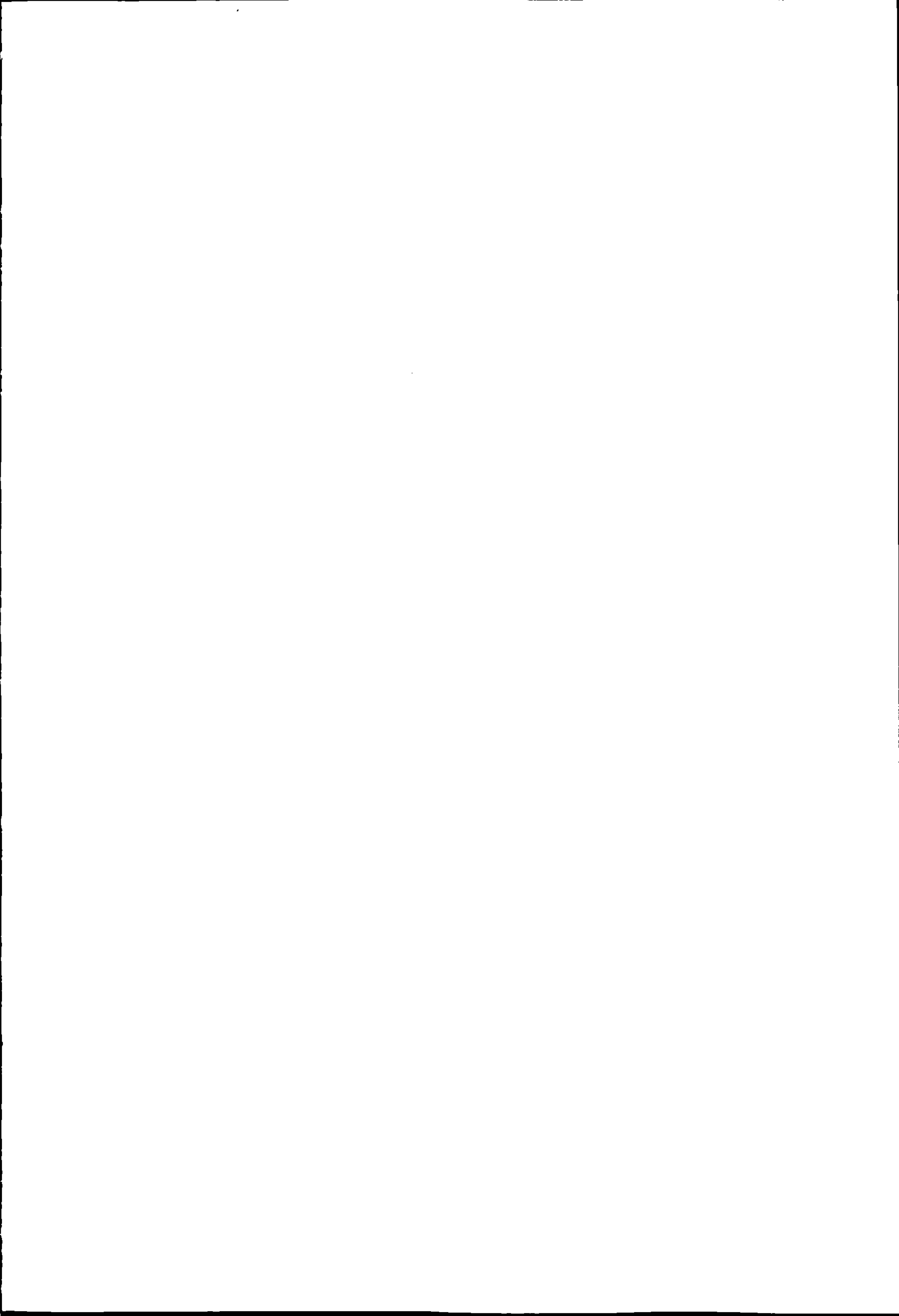
من الواضح إذن أننا أمام رؤى تتكامل فيما بينها بالنسبة لأحداث ووقائع ونماذج سلوكية إلخ، ويجب البحث عن التكامل. يبقى مشكل أخير وهو أن مسألة الإثبات في المعطيات البيوغرافية هي أخطر شيء لأنه لا يمكن إثبات الخلاصات الناتجة عن معطيات بيوغرافية إلا بإعادة الدراسة، وإعادتها على المستوى البيوغرافي مستحيل لأن في نهاية الأمر ما نقوله إذا لم تكن لنا مصادر أخرى هو أننا عوض أن ننظر مباشرة إلى

وقائع يصعب علينا النظر إليها نستعمل عين ونظر شخص آخر. فنظرنا هو نظر بالدرجة الثالثة أو الرابعة والتحليل الذي نقدمه هو تحليل لرؤيتنا لرؤية شخص آخر حول وقائع في مجملها حدثت في مكان وزمان منفصلين عن الوضع الحالي.

مثلا ألاحظ الآن مع الطلبة في بعض الأبحاث التي نستعمل فيها مقابلات يتحدث فيها الناس عن أدوارهم نلاحظ أن هناك تضخيما لبعض الأحداث حيث يرجع كل الناس زعماء أو مقاومين أو أصدقاء لمحمد بن عبد الكريم الخطابي، ويصعب كثيرا عند بعض الناس التمييز بين الحدث كشيء له ماديته، له وجود، له شهود وما بين مجرد اعتبار أنك عندما تتحدث عن شيء غير موجود يصبح من حقك أن تقول ما تريد لأن لك حرية التصرف والباحث بالفعل هو في وضعية لا يمكن أن يتحكم فيها بصدد هذه الأشياء، ولذلك فإن مشكلة الاثبات تبقى مطروحة.

لهذا فخلاصتي هي الآتية : حيث أرى أن استعمال المعطيات البيوغرافية كمصدر أساسي مبرره الوحيد هو عندما يتعلق الأمر بتلك الأنواع من الأحداث والوقائع والقضايا التي يصعب ملاحظتها أو معاينتها بصفة مباشرة وبالطرق الأخرى المتوفرة، ولا يمكن أن أتصور الدراسة البيوغرافية كبديل طبيعي عن وسائل الدراسة الأخرى باستثناء الحالات التي ذكرتها، ومع استثناء آخر لو كان الأمر يتعلق بميدان قمنا بالإحاطة به ومعرفة أهم معالمه وأهم العناصر التي تكونه والتمايزات التي يتضمنها ونريد أن نخرج بصورة إجمالية شمولية حول هذا الميدان. فكما كان قد أشار إلى ذلك «مارسيل موس» في مقاله الطويل حول العطاء Essai sur le don عندما طرح مسألة الظاهرة الاجتماعية الشاملة أو مفهوم البنية، كان يقول أن أكبر دليل على وجود البنيات يكمن في دراسة شخص، لأن سيرة الشخص هي شيء مترابط متماسك ويقول أنه عن طريق هذه السيرة يمكن معرفة مكونات المجتمع ككل بصفة أو بأخرى.

إذا كان الأمر إذن يتعلق بالتأكد من معطيات أو بالوصول إلى نوع من النظرة التركيبية بعد أن قمنا بالنظرة التجزيئية أو التحليلية فإن المعلومات البيوغرافية تشكل إحدى أنجع الوسائل، ولكن هذا تتويج لمجهود تحليلي كبير وليس الركيزة الأساسية لذلك المجهود. أكرر إذن أن استعمالات المعلومات البيوغرافيا يجب أن تطرح في إطارها وبشروطها.



مدخل للسوسيولوجيا التاريخية

برزت السوسيولوجيا التاريخية في هذه المرحلة التي بدأ الحديث فيها عن أزمة عامة للنظريات السوسيولوجية، وسوف أترك جانبا بعض المحاولات التي لم تفلح من جملتها ما يسمى بنظرية الأنساق كنظرية عامة مقتبسة من علوم الهندسة والعلوم البيولوجية عامة، والتي لم تنتشر في الحقيقة بكثرة إلا في بعض الميادين الصغيرة منها مثلا معاهد تسيير المؤسسات، العلوم السياسية في المرحلة التي كانت تبحث فيها عن هوية علمية لها.

هناك إذن بعض المحاولات الجانبية منها ما يسمى بنظرية الأنساق، منها كذلك عدة محاولات ذات طابع اختزالي والتي اقترحت كحل لهذا المشكل التخلي عن السوسيولوجيا كمشروع وإدماج السوسيولوجيا في إطار نسق معرفي آخر، وأهم ما طرح في هذا الميدان خاصة هو أن تصبح السوسيولوجيا نوعا من السيكولوجيا التطبيقية أي أن يكون العلم الأساسي هو السيكولوجيا وتصبح السوسيولوجييا مجرد تطبيق لبعض المفاهيم السيكولوجية، وهذا طرح يرجع في جزء منه إلى النزاع بين "دوركايهم" و"تارد"، يرجع في جزء هام منه إلى التوجهات التي كان يدافع عنها "فرويد" الذي كان يرى عمليا أنه سواء التاريخ أو السوسيولوجيا ليس إلا امتدادا للمقولات العامة للتحليل النفسي. وعلى هذا الأساس سمح لنفسه بكتابة نصوص حول موسى مثلا أو حول تاريخ الديانات أو حول تاريخ الفنون.

هناك إذن طروحات اختزالية منها ما يريد اختزال السوسيولوجيا في علم النفس، منها من أراد اختزال السوسيولوجيا في البيولوجيا، وهذه التيارات لازالت موجودة، لكن على العموم ظل الإشكال الأساسي مطروحا أي هناك اقتناع بأنه لا إمكانية لوجود "سوسيولوجيا علمية" بدون إطار نظري فمن أين سوف نبني هذا الإطار النظري،

أضيف بدون تعليق أنه في هذه الظروف وقع التقارب إن لم نقل التمازج التام ما بين الأنثروبولوجيا و السوسيولوجيا كإحدى الحلول لهذا الإشكال المركزي المتمثل في غياب نظرية سوسيولوجية عامة، والتقارب بين السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا إذا كان قد استفاذ منه الطرفان فإنه لم يساهم على الإطلاق في حل الإشكال النظري لسبب أساسي وهو أن الأنثروبولوجيا منذ نشأتها إلى الآن لم تكن تعير اهتماما كبيرا للبناءات النظرية الكبرى لما كانت هناك هيمنة التصورات التطورية، إذا استثنينا هذه المرحلة فالأنثروبولوجيا ظلت على العموم عبارة عن معرفة براغماتية إلى حد ما تعتمد على معطيات تعمم منها، ولاتدعي أن قوانينها شاملة أو شمولية، ولم يقع إدعاء ذلك إلا عندما اقتبس بعض الناس منها بعض الأشياء، مثلا في البنيوية بدون دلائل وأرادوا القول بأن لها طابع كوني.

اعتقد إذن، التقارب مع الأنثروبولوجيا جدد السوسيولوجيا خصوصا في نقطتين، جددها فيما يتعلق بالإلحاح على ضرورة الاعتماد على المناهج المقارنة سواء على صعيد الزمان أو المكان، باعتبار أن مناهج المقارنة كانت متطورة في الأنثروبولوجيا، ونحن نعرف أن المقولة الأولى للأنثروبولوجيا هي مقولة الاختلاف ومحاولة اقناعك بأن ما تعرفه لا يشكل كل ما هو موجود في الواقع بل هناك عوالم أخرى، هناك منظومات أخرى، وهكذا ساعدت الأنثروبولوجيا السوسيولوجيا في ترسيخ مفهوم الاختلاف وساعدتها من جهة أخرى في تطوير بعض أدواتها المنهجية خاصة أساليب الملاحظة والمقابلة أي الأساليب الكيفية بالمقارنة مع الأساليب الكمية والإحصائية، كما دفعت بالسوسيولوجيا إلى الاهتمام بقضايا لم تكن تعيرها اهتماما كبيرا، مثلا ما يتعلق بالطقوس ما يتعلق بالنسق الثقافي كمنظومة عامة وليس فقط في بعض جوانبه، وما يتعلق بالأسرة وأهميتها.

أكرر إذن التقارب بين السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا قد استفاد منه الطرفان معا إلى حد أن جل الباحثين يعتبرون أن من حقك أن تسمي نفسك سوسيولوجيا أو أنثروبولوجيا، مثلا، "إيفانس بريتشار" "أو "جيلنر"، "رادكليف بروان" كلهم يقولون أن ما يسمى بالأنثروبولوجيا الاجتماعية هو ما كان يسمى بالسوسيولوجيا خاصة السوسيولوجيا القروية لأنه من القضايا التي كانت تهملها الأنثروبولوجيا بالإضافة إلى

إهمال المجتمعات الصناعية : المراكز المدينية في العالم الثالث، كما كانت تهمل إلى حد كبير آليات التغير والتحول الكبيرة التي تحدث في مجتمعات العالم الثالث.

إذن هذه أشياء أدت إلى استفادة متبادلة ولكنها لم تحل الإشكال المركزي، وآخر محاولة جاءت في هذا المجال والتي سوف تشكل السوسيولوجيا التاريخية امتدادا لها هي التركيز على قضايا التنمية والتغير الاجتماعي. هذا التركيز كانت له مبررات كبرى من أهمها أنه جاء كرد فعل على التصورات الستاتيكية أو الانغلاقية أو السانكرونية التي تعتمد عليها سواء المقاربة الوظيفية أو البنيوية وتعرفون حديث البنيويين عن التاريخ بحيث هناك من تحدث عن وفاة أو انقراض التاريخ وأن ما يوجد في العالم هو مجرد بنيات وتلك البنيات تتطور حسب قواعدها الداخلية، فالتركيز على قضايا التنمية والتغير الاجتماعي جاء لتصحيح ذلك الاهتمام الكبير الذي كان يركز على قضايا التوازن والانسجام كقانون عام لكل المجتمعات، لكن بدون الدخول في تفاصيل الأشياء، إذا كانت دراسات حول قضايا التنمية والتغيير الاجتماعي قد وسعت كثيرا من المجال المعرفي الذي ترتكز عليه السوسيولوجيا، بحيث لأول مرة يمكن القول أن السوسيولوجيا قد تحولت إلى مشروع شمولي كوني بكل معنى الكلمة. فإذا كانت من قبل تتحدث عن الشمولية والكونية فإنها لم تكن تمارسها، فعن طريق الاهتمام بقضايا التغير الاجتماعي والتنمية أصبحت كذلك، وبتفاعلها مع الأنثروبولوجيا ومع علم النفس والديمغرافيا والاقتصاد وغيره تغطي مختلف مجالات الحياة بحيث هناك سوسيولوجيا سياسية، سوسيولوجية الأسرة والقرابة إلخ.

وأصبحت كذلك تهتم في نفس الوقت بآليات التوازن وبآليات الاختلال ولكن كل هذه الإنجازات لم تجعل السوسيولوجيا توفر الظروف الموضوعية لبروز نظرية كبرى شاملة وموحدة.

تعرفون مثلا أنني أقترح تصنيفا للمقاربات أو التنظيرات حول قضايا التخلف والتنمية لازالت هي نفس التصنيفات ولا أرى أي استثناء عنها، هي أربعة منظومات كبرى :

- نظرية التحديث
- نظرية التبعية
- نظرية الخصوصية أو العالم ثالثية
- النظرية الكارثية

وما يهمني حاليا في هذا التقسيم الرباعي هو أنه لا يظهر إلى الآن أن هناك أية احتمالات أو آمال أن يتمكن الناس من إدماج هذه المشارب الأربعة فيما بينها. وقعت بعض المحاولات مثلا لإدماج بعض جوانب نظرية التبعية مع التحديث حيث اعتبر A. Gunder Frank أن التخلف ليس نتيجة للمنظومة العالمية، وضغطها على المجتمع المحلي، ولكنه أيضا نتيجة لطبيعة البنيات التي يتضمنها المجتمع المحلي.

نظرية التخلف والتنمية ساهمت إذن في توسيع مجال بحثنا، مكنتنا من المزيد من مراكمة المعطيات ولكن بقي الإشكال المركزي مطروحا، هذا الإشكال المركزي يمكن اليوم أن نلخصه في عبارة كان قد استعملها "روبرت مور" الذي كان تلميذا "لبارسنز" و"سوروكين" وتمرد عليهما خاصة فيما يتعلق بمقولتهما حول إمكانية بناء نظرية سوسيولوجية عامة، وبدأ ينادي بما يسميه بالنظريات الوسيطية. وهناك عبارة أريد أن استعملها هنا حيث قال : إن ما يميز السوسيولوجيا حاليا هي انها من جهة تتوفر على معطيات لا زالت تبحث عن إطار تنظيري صالح لها، كما تتوفر من جهة أخرى على عدة إشكاليات نظرية لازالت تبحث عن معطيات ملائمة لها.

نحن بقينا إذن في هذا النوع من الثنائية ما بين الادعاء والواقع ما بين الضرورة والواقع، فنحن نشعر بضرورة وجود نوع من البناء النظري ولكننا لا نجده. وفي هذا الإطار يأتي الحديث عن السوسيولوجيا التاريخية التي طرحت منذ البداية كمغامرة سوف تعطي ثمارا كثيرة يمكن أن نصنفها إلى نوعين :

- النوع الأول لثمارها هو أنها الوسيلة الوحيدة التي يمكن عن طريقها الوصول إلى قوانين تتحكم في سير الأشياء.

كان هناك إذن على الأقل عطاءان أساسيان للسوسيولوجيا التاريخية أحدها مرتبط بطريقة بناء القوانين وبشروط التفسير السوسيولوجي بصفة عامة في ظروف يصعب فيها على السوسيولوجيا أن تعتمد على المناهج التجريبية المتداولة في العلوم الطبيعية.

فكما تعرفون تفسير أي شيء هو القول بأن ذلك الشيء محتمل حدوثه أو ضروري أن يحدث لأنه خاضع لقاعدة سببية تقول كلما توفر كذا وكذا سوف ينتج عنه كذا، إذن تفسير الشيء هو إدماجه في إطار قاعدة تقتضي نوعا من الحتمية بين العناصر التي تتشكل منها الظاهرة، بصفة يكون فيها الشيء الذي نريد تفسيره هو من النتائج الضرورية لتلك القاعدة.

تفسير الشيء، إذن يعتمد على إبراز علاقات سببية في أشكالها الاحتمالية، ولكي تتمكن من إبراز علاقة حتمية بين الظواهر وفي غياب وسائل الاختبار المتداولة في العلوم الأخرى (مثلا قوانين "جون ستيوارت ميل" التي تعتمد على الطرق المخبرية أو الاختبارية العادية) ما عدا في بعض الحالات الخاصة (علم النفس الاجتماعي في دراسة بعض المجموعات الصغيرة) في غياب ذلك البديل الأول، الذي يبقى لنا هو إنجاز المقارنة التي سوف تصبح بمثابة الوسيلة الأساسية لإبراز وجود علاقات حتمية أو احتمالية، والمقارنة من نوعين إما عبر الزمان أو عبر المكان، فإذا كان اتساع حقل الاهتمامات السوسيولوجية قد حصل كما قلنا عن طريق تطور السوسيولوجيا نفسها وعن طريق ارتباطها بالأنثروبولوجيا، بحيث أصبحت لنا الآن تقريبا سوسيولوجيا لكل شيء :

- سوسيولوجية الأحلام
- سوسيولوجية السلوكات الجنسية
- سوسيولوجية اللغة

حيث اتسع مجال البحث السوسيولوجي كثيرا، فإذا أخذنا مثال بورديو نلاحظ أن معظم مادرسه من قضايا لم يكن يعتبرها الناس إلى حد قريب كقضايا سوسيولوجية، هناك إذن توسيع هائل جدا للمجال السوسيولوجي.

إذا أمكن إذن عن طريق توسيع مجال البحث السوسيولوجي توفير المعطيات الضرورية للقيام بمقارنات عبر المكان فإن الشرط الثاني لهذه المقارنات هو البعد الزمني الذي لا تتوفر كثيرا لدى السوسيولوجيين ما عدا في حالات يمكن أن نعتبرها باتولوجية، حالات مثل من يستعمل التحليل التاريخي كبديل التحليل السوسيولوجي لأنه إما لايتمكن من التحليل السوسيولوجي نتيجة العجز عن التحكم في ظروف البحث الميداني، بحيث يصبح الحل أمام العجز عن توظيف التحليل السوسيولوجي هو اللجوء إلى المعطيات التاريخية سواء كان لها تأثير فعلي على الأحداث التي تريد دراستها أو لم يكن لها تأثير فعلي. على كل حال فالبعد الزمني ظل محدودا عندنا. وإذن فالوظيفة الأولى للسوسيولوجيا التاريخية هي إدخال الزمن كمتغير أساسي في التحليل السوسيولوجي، والزمن الذي يهمنا هنا ليس هو الزمن القصير بل هو بالأساس الزمن على المدى المتوسط والبعيد، وهذا الزمن يهمنا كثيرا خاصة في الدراسات الماكروسوسيولوجية لأننا نعرف على العموم أن بعض المكونات الأساسية للمجتمع لا تتغير إلا على المدى البعيد، وكثيرا ما يحدث هذا التغير بصفة مقنعة وغير مباشرة وبطرق تجعل الواقع يتنافى مع الوعي. وعلى العموم فإن التحولات على صعيد المعتقدات، العلاقات الاجتماعية، الذوق، العقليات، الأفكار والتصورات الأساسية حول الكون، حول الدولة، حول دور النقود، هذه أشياء لا تتحول بسرعة، وحتى إذا برز أن هناك تحولات تحدث فيها بسرعة فإننا إذا فحصناها سوف نجد أنها تبقى على المستوى البسيط وأنها تتعرض لمقاومات شديدة وأنه لا توجد أية حالة تكون نتيجة فيها هي ما أراده الناس، دائما تقع إعادة الهيكلة وإعادة الهيكلة والتكييف، مثلا المجتمع السوفياتي مر ب 70 سنة على الثورة، وبمجرد ما اقتلعت منه بعض أجهزة الضغط والمراقبة نجد مثلا أن مكانة الكنيسة الأرثودوكسية لازالت قوية، نجد كذلك الرجوع إلى العائلة التقليدية في بعض مكوناتها دون الأخرى، نجد كذلك بروز مشكلة القوميات التي كان يعتقد أنه تم القضاء عليه إلخ.

فالتحولات على صعيد البنيات، الآليات، المعتقدات، القيم، المعاملات الأساسية هي من ضمن تلك القضايا التي لا تتغير إلا على المدى المتوسط والبعيد أي أنها تتطلب سنوات وأجيال.

وكيفما كان الأمر نحن نعرف أن جزءا هاما مما يهتم به السوسيولوجي في دراسته لا يتغير إلا على المدى المتوسط والبعيد، وحتى طريقة التغير تكون طريقة مقنعة جدا، بحيث ليست هناك تأثيرات مباشرة، بل تأثيرات كثيرا ما تحدث بواسطة عشرات المتغيرات الوسيطية. هذا ما يقع دخل المجتمع مثلا أعتقد أن الحركات الإسلامية التي برزت على الأقل في المغرب العربي وربما في مصر إذا كان خطابها يركز بالأساس على الأصولية والسلفية وعلى البقاء في الطريق المستقيم فوظيفتها الضمنية والفعلية سوف تكون هي تسهيل عملية التحديث.

فهي تدعي الدفاع عن السنة وسوف تكون النتيجة الأساسية لعملها هي انتشار عملية التحديث خاصة إذا وصلت للحكم، ويمكن أن نقول - وهذا ما أصبح البعض يقوله - أنه لربما هذا الإسلام السياسي المتطرف أو الأصولي سوف يلعب في المجتمعات العربية الدور الذي لعبته البروتستانتية في المجتمعات الأخرى.

يجب أن لا ننسى أن تحليلات "ماكس فيبر" تبرز على أن الرأسماليين الأولين كانوا يعتقدون أنهم يطهرون أنفسهم ويطهرون العالم من كل أشكال الماديات والحسد والطمع والتركيز على اللذة، ويركزون أكثر على الروحانيات والنجاة في العالم الآخر إلخ.

ولكن هذه المعتقدات نفسها جعلتهم على المستوى العملي يتبنون سلوكات جعلت منهم أكثر البرجوازيين وأكثر الناس اهتماما بالنقود والادخار والاستثمار، وكان هذا هو السبب في انتشار النظام الرأسمالي.

إذن، بالنسبة لهذه الظواهر التي تتسم بكونها مقنعة وغير واضحة، كثيرا ما تتنافى مع أشكال الوعي وتقتضي علاقات معقدة ومتشعبة ولا تبرز نتائجها إلا خلال مدة، فالبعد التاريخي هنا يصبح أساسيا لأن التاريخ يعطينا وسيلة للملاحظة وللمراقبة لا يمكن لا لوسائل الاختبار ولا حتى لوسائل الملاحظة إلى الآن أن تضمنها لنا، ربما في المستقبل ويمكن أن نتصور بعد 50 سنة وهذا بدأ يحدث الآن، حيث هناك بعض المجتمعات الصناعية التي راكمت حجما من المعلومات لا تتصور حول ذاتها، فدراسات الرأي العام بالولايات المتحدة أو انجلترا تنجز تقريبا أسبوعيا وهي دراسات كمية حسب

منهجيات محددة ويمكنك الآن إنجاز دراسة كمية حول تطور بعض المميزات ذات الطابع القيمي الكيفي على مدة 30 أو 40 سنة تغطي مثلا المجتمع الفرنسي ككل عبر مختلف مناطقه وفئاته الاجتماعية بوسائل مضبوطة. ولكن هذا النوع من الذاكرة الجديدة التي بدأت تكتبها الشعوب عن نفسها لم تكن تتوفر أبدا فالبديل الذي يعطيك إمكانية مراقبة كيفية تطور بعض الأشياء على مدى 100 سنة أو 75 سنة إلخ هو التاريخ، ويصبح البعد التاريخي هنا شرطا أساسيا للتفسير السوسيولوجي.

على هذا المستوى إذن، فاعتبار البعد التاريخي كعنصر أساسي للتفسير السوسيولوجي هو الذي سيعطينا الآن شروط بناء قوانين تعتمد على المقارنات التي سوف تكون عمودية وأفقية أي في أماكن مختلفة وفي مراحل مختلفة إما من نفس المكان أو من أماكن مختلفة، وهناك بالطبع البعد الثالث في المقارنات المتعلق بالمجالات (مثلا مقارنة نظام الأسرة مع الثقافة السياسية أو مع نظام الدولة أو مع الخدمات العامة إلخ).

إن المقارنة إذن هي مقارنة الأشياء في الزمان أو في المكان، فعن طريق هذا الربط الذي يصبح ربطا عضويا تصبح السوسيولوجيا تتوفر على الأدوات الضرورية لبناء أي نوع من القوانين، وهذا يقتضي أن جل القوانين التي نستعملها عادة في تحليلاتنا هي في أحسن الظروف قوانين لازالت تتطلب اختبارات عن طريق مقارنات عبر الزمان وعبر المكان، ونحن نعرف أن عملية الاختبار هذه كثيرا ما تؤدي إلى نتائج مهولة نجد فيها أن ما افترضت عموميته لا يتسم بتلك العمومية، وندخل هنا في ذلك الكلام عن الخصوصيات إلخ أو عن الاختلاف.

وبوضوح فهذا يعني أن هناك شبه إجماع من جديد على أن بناء النظريات السوسيولوجية العامة لا يمكن أن يكون له متانة ومصداقية إذا لم يعتمد في جزء منه على الطرق الاستقرائية أي تلك الطرق التي تنطلق من ملاحظة عدة حالات عينية وتبحث عن وجود ثوابت فيها ثم تقوم بتعميم تلك الثوابت على باقي الظاهر المشابهة لها بافتراض أن ما ينطبق على الجزء ينطبق على الكل.

وأهمية الاعتماد على المقاربات التاريخية هنا تتمثل في كون هذه المقارنات لن تكون مفيدة إلا إذا كانت مقارنة لبنيات أو لأنساق يجب علينا أن نبحث عن حقب أو

عن فترات تاريخية متميزة نسبيا قصد إنجاز المقارنة. فالمقارنة عبر الزمان هي الشرط التكميلي للمقارنة عبر المكان وأكثر من هذا على الصعيد المنطقي فالمقارنة عبر الزمان هي دليل أقوى على وجود روابط سببية من المقارنة عبر المكان.

وتعرفون أنه رغم أنه قد وقع توسيع مفهوم السببية فلازال المفهوم الرئيسي للسببية هو اعتبار أن السبب يكون سابقا للعلة.

من هنا تظهر لنا السوسيولوجيا التاريخية في جانبها الأول كعملية ضرورية لبناء معرفة سوسيولوجية، ضرورية بمعنى أنه لا يمكن الإتيان بقواعد سببية إذا لم نأخذ بعين الاعتبار الزمن كعنصر ثالث، والزمن ليس هنا بعنصر محايد، كعنصر ثالث يمكن ان يؤكد تلك العلاقة كما يمكن أن يغيرها لأسباب أخرى، إذا صح حقا أنه لا وجود لتحليل سوسيولوجي بدون تفسير ولا وجود لقواعد تفسيرية بدون استدلالات، وأن الاستدلالات الإختبارية لاتتوفر لدينا فيجب أن نعوضها باستدلالات تنبني على مقارنات، وأننا لا نعرف إلا نوعين من المقارنات : المقارنات عبر المكان والمقارنات عبر الزمان فإن المقارنة عبر الزمان لم تبق في متناولنا كثيرا إلا على المدى القريب.

إذا أردتم الآن تحديد المعطيات السوسيولوجية المضبوطة عندنا، فإنكم سوف تلاحظون أن جلها يشمل بعدا زمنيا لا يفوق في أقصى الظروف 70 أو 80 سنة.

إذا أخدت اليوم دراسة حول الانتحار وقارنتها مع دراسة "دوركايهم" في نهاية القرن الأخير سوف تلاحظ فرقا شاسعا في حجم المعلومات وجودتها مثلا:

لما قام "دوركايهم" بدراسته الإحصائية حول الانتحار لم يكن مطلعا حتى على المبادئ الأولى للتحليل الإحصائي فكان يكتفي في كل حالة بإبراز الترابط ما بين كذا وكذا ونحن نعرف الآن الترابط ما بين أوجه لا يعني بالضرورة وجود علاقة سببية بينهما وحتى إن كانت موجودة فإن الترابط وحده لا يمكننا من إبراز اتجاه العلاقة السببية. فلم يكن "دوركايهم" يعرف على الإطلاق حسابات الترابط، وسوف تلاحظون حتى على مستوى نوعية المعطيات التي يوظفها أنه يعمم في بعض الأحيان انطلاقا من 4 أو 3 حالات وأحيانا من مئات أو آلاف الحالات والتعميم هنا ليست له نفس القيمة في

الحالتين، سوف تجدون كذلك أن "دوركايهم" يستعمل معلومات حول الانتحار مستقاة من مجتمعات مختلفة (من الدول الاسكندنافية، من ألمانيا، من إيطاليا، من فرنسا، من انجلترا، دون أن يطرح التساؤلات المنهجية البسيطة هل هذه المعطيات جمعت بنفس الطريقة، هل مفهوم الانتحار هو مفهوم ثابت فيها، هل جمعت هذه المعطيات عن طريق التصريحات لدى الشرطة، أم عن طريق المستشفيات والأطباء، أم عن طريق تصريح المعنيين بالأمر وذويهم إلخ.

هذه إذن هي النتيجة الأولى والنتيجة الثانية للسوسيولوجيا التاريخية هي أنها تمكننا من جديد من إعادة النظر في إحدى أخطر الثنائيات التي لازال يعاني منها الفكر السوسيولوجي.

هناك عدة ثنائيات سوف أذكر إحداها الآن، وهي تلك التي تميز ما بين ما هو كوني وما هو خاص، ما هو كوني يفترض فيه أنه يبرز بنفس الطريقة مهما كان الزمان ومهما كان المكان أي متى وجد أ فسوف تترتب عنه ب، وما هو خاص أي ما يسمى أحيانا بالتاريخي هو ما يشكل من تلك التفاعلات أو العلاقات أو الروابط التي لا تنطبق إلا على نوع معين من الزمان والمكان، وتعرفون على أن هذا الفرق ما بين العام والخاص كان موضوع نقاشات واسعة منذ نهاية القرن 19 حول علمية العلوم الإنسانية كلها (نقاشات ديلتي، ايكرت، زيمل، ڤيبر) وخاصة ما سمي منذ ذلك الوقت بالتاريخانية (أي القول بقواعد عامة تتحكم في تعاقب الفترات التاريخية، قواعد عامة لها طابع ماكروسوسيولوجي ولكنها غير مضبوطة) على كل حال تعلمون أنه منذ القرن 19 حصل ذلك التمييز ما بين العلوم التي لايمكن أن تطمح إلا إلى الفهم والعلوم التي يمكن أن تطمح إلى التفسير، العلوم التي لها القدرة على الموضوعية والعلوم التي تتأثر بظروفها إلخ، التمييز ما بين الذاتي والموضوعي ونرجع إلى هذه المقولة حول الخاص والعام، ونحن نلاحظ أن هذا الإشكال حول الخاص والعام قد أدى خاصة في بعض مناطق العالم الثالث إلى بروز نوع من اللإديولوجية هي ما أسمية بالخصوصانية من جهة، والتاريخانية من جهة أخرى وهي مواقف تنطوي على تناقضات منطقية عديدة ولا تتوفر على أسس عينية مضبوطة، فعندما تعمم وتقول كل شيء خصوصي فأنت تطرح قاعدة عامة في

نفس الوقت الذي تنفي فيه وجود قاعدة عامة وعندما تقول كل ظاهرة تتأثر بظرفها التاريخي ولا تنفصل عنه ففي نفس الوقت الذي تنفي إمكانية تحديد قواعد تتجاوز الظرف أنت تطرح قاعدة تتجاوز الظرف.

للخروج من هذا الإشكال حول العام والخاص أو في أشكاله المرضية الجديدة التي سبق لي أن سميتها بالخصوصانية يظهر لي هنا أن السوسيولوجيا التاريخية من شأنها أن تلعب دورا كبيرا في تحديد وتطوير النقاش حول هذه القضايا، لأن الوظيفة الأساسية للسوسيولوجيا التاريخية سوف تكون هي العمل على مقارنة حقب تاريخية متماثلة أو مختلفة في مجالات متعددة لكي تنظر إلى وجود ثوابت فيها وتحدد ما هي نوعية هذه الثوابت فلربما أدت هذه العملية إلى إبراز أن هناك قوانين نسقية بمعنى أنها تنطبق ما دمنا داخل نسق معين ولا تنطبق خارجه : مثلا قوانين تنطبق في حالة وجود النظام الرأسمالي ولا تنتطبق خارجه، هذا ما نعتقده بالنسبة للطبقات الاجتماعية والصراع الطبقي، هذا ما نعتقده في جزء كبير بالنسبة للدولة في مفهومها الحديث، هذا ما نعتقده حتى بالنسبة لتلك الصدارة النسبية التي يمكن أن تتسم بها البنيات والعلاقات الاقتصادية في مراحل معينة من تطور النسق الرأسمالي عادة تكون المراحل الأولية أو مراحل الأزمات حيث يمكن أن نجد هيمنة للعوامل الاقتصادية على غيرها.

إذا قلنا قواعد نسقية فمعنى ذلك أننا لسنا أمام عالم عشوائي، بل نحن أمام عوامل من هذا النوع، هذا نسق منها، والنسق هو شكل من أشكال التركيبات التاريخية ومادمنا داخل هذا النسق يمكن أن نقول أن بعض الأشياء تتكرر كثيرا، وإذا انتقلنا من هذا النسق إلى نسق آخر (والنسق هنا يمكن أن يكون النظام المجتمعي ككل، كما يمكن أن يكون نظاما سياسيا أو نظاما طبقيا، أو منظومة فكرية وعقائدية معينة أو منظومة دينية أو غيرها) فعوض أن نبقى نتأرجح ما بين وجود الشيء بدون دلائل أو نفي وجوده يظهر لي أن ما تعلمته في 30 سنة أن هناك آلاف وآلاف القوانين ولكن جلها له طابع نسقي، أي ينطبق بصفة خاصة وباحتمال كبير في إطار منظومة تاريخية معينة، وفي إطار منظومة مجتمعية معينة أكثر من غيرها. هذا معناه أنه عوض أن نبقى في هذا النقاش الذي اعتقد أنه نقاش مصطنع وعقيم : إما أن تكون هناك قوانين عامة لا

توجد استثناءات لها أو لا داعي للحديث عن علم اجتماع، نطرح البحث عن القوانين في المجالات التي يمكن أن توفر لنا ذلك، وهذا ممكن على صعيد الحقب أو التركيبات التاريخية كما هو ممكن على صعيد التركيبات أو التشكيلات المجتمعية، والإشكال هو عندما ننتقل من تشكيلة إلى أخرى، إذن على هذا المستوى أكرر على أن السوسيولوجيا التاريخية تمكننا من تجاوز بعض الثنائيات التي أصبحت بمثابة عوائق ابستمولوجية ذكرت منها ثنائية الخاص والعام، يمكن أن أذكر منها ثنائية الدياكروني والسانكروني، الفرد والمجتمع، لأنه عندما نطرح الأشياء في إطار تاريخي، فالتاريخ يتأثر كذلك بمبادرات الأفراد، بالتناورات، بالصراعات بمعنى أن هناك هوامش للاختيار، ولكن هذه الهوامش نفسها تندمج في إطار بنيات، ثنائية العلمي والإديولوجي، وسوف تكون هذه العطاءات حاسمة ومهمة خاصة فيما بتعلق بدراسة التحولات الواسعة والكبرى أي الانتقال من نظام إلى نظام آخر وأميز هنا ما بين التغيير والتحول باعتبار أن التغيير يمكن أن يحدث داخل نفس النظام التراتبي، مثلا ينتقل الفرد من وضعية الطفل إلى وضعية المراهق إلى الراشد إلى الشيخ في حين التحول هو انتقال من نظام إلى نظام سواء كان ذلك على الصعيد المجتمعي ككل أو على صعيد أهم مكوناته الكبرى، فالسوسيولوجيا التاريخية إذن سوف يكون موضوعها الأساسي هو القيام بدراسات مقارنة قصد البحث عن إمكانية وجود ثوابت فيما يتعلق بالتحولات الكبرى التي عرفتها المجتمعات الحديثة والمعاصرة، وأشير هنا إلى أنني أتحدث عن المجتمعات الحديثة والمعاصرة، ولا نريد أن نعمم إشكالية السوسيولوجيا التاريخية على المجتمعات القديمة لأنه من الأفضل أن نستعمل هذا التوجه بالنسبة لتلك المجتمعات التي سوف تكون لنا فيها ولو إمكانيات قليلة للحصول على معطيات سوسيولوجية، بالإضافة إلى المعطيات التاريخية، وهذا لا ينطبق إلا على الحقب التي هي قريبة منا شيئا ما .

تحدثنا إذن، عن التحولات الكبرى التي نقصد بها تحولات على الصعيد الديمغرافي والإيكولوجي، التوازنات ما بين المدن والبوادي تحولات فيما يخص نظام الانتاج ونظام الاستهلاك، فيما يخص مختلف التراتبات والبنيات الاجتماعية، أشكال السلطة والدولة وعلاقتها بالبنيات المجتمعية، فيما يخص المؤسسات والآليات الكبرى التي يعتمد عليها كل مجتمع (كالأسرة، الجوار، القبيلة، الزاوية)، آليات مثل التنشئة الاجتماعية والضبط

الاجتماعي والاندماج والصراع وأشكال التخفيف من التوتر، القيادات الزعامات، وكذلك على مستوى النظم الفكرية والعقائدية والقيمية والسلوكية والرمزية الكبرى التي تساهم في تأطير سلوك الأفراد ومعاملاتهم.

بهذا المعنى سوف تمكننا السوسيولوجيا التاريخية من إنعاش النقاش الذي تعطل حول مشاكل التنظير وحول شروط التحليل السوسيولوجي، وسوف تمكننا كذلك من إعادة الربط ببعض اهتمامات المؤسسين التي لم تعد تحظى بالعناية الكافية، مثل جزء هام من مؤسسي السوسيولوجيا كانوا يمارسون السوسيولوجيا التاريخية بدون أن يسموها بهذه التسمية وربما أكبر ارتباط على مستوى هذه الاهتمامات سوف يكون مع "ماكس فيبر" لأن "فيبر" كان يرفض كونه قد أتى بنظرية سوسيولوجية، وكان يطعن في إمكانية وجود نظرية سوسيولوجية، وحتى كلمة نظرية لم يكن يستعملها بل كان يتحدث عن نماذج تحليلية type Idéal أو يتحدث عن طروحات وليس عن نظرية عامة، ولم يدع قط في أية مرحلة من حياته رغم أنه اهتم في نفس الوقت بالاقتصاد ونظم السلطة والسياسية والفنون، الموسيقى بدراسة المدن، الطبقات الاجتماعية، المؤسسات الدينية أو العقائدية بمختلف أشكالها، على كل حال كانت له اهتمامات واسعة ورغم ذلك لم يدع وجود نظرية عامة لأنه كان يعتبر أنه ينتمي لما كان يسمى في ذلك الوقت بالمدرسة التاريخية الألمانية التي بدأت تقول أن القوانين العامة والعلاقات السببية توجد في العلوم الطبيعية وأنه سوف يكون من الخطأ البحث في العلوم الإنسانية عن شيء مماثل.

لذلك فميزة العلوم الإنسانية هي أنها علوم يطرح فيها باستمرار مشكل الدلالة ولايمكن التعامل مع واقع اجتماعي كشيء كما كان يقول "دوركايهم" لأن كل فعل اجتماعي له دلالته وبدون معرفة تلك الدلالة لا يمكن معرفة ذلك الفعل الاجتماعي والدلالات لا يمكن معرفتها إلا باللجوء إلى المعنيين بها بأنفسهم وهذا يجعل جزءا هاما من الأبحاث السوسيولوجية أبحاثا مرتبطة بمحدداتها في الزمان والمكان، وبالتالي عندما يتحدث "فيبر" عن البيروقراطية مثلا فإن التنظير بالنسبة له كان يتمثل في اقتراح تصنيفات (مثلا تصنيف حول أنماط السلطة)، اقتراح قوانين تنطبق على نموذج معين من الأحداث وهو ما يسميه بالنموذج المثالي type Idéal .

يتبين لنا إذن أنه على العموم، إلى الآن السوسيولوجيا التاريخية لها رصيد، فهي في نفس الوقت مشروع جديد ولكنه يعتمد على تراكمات كثيرة خاصة على بعض الإشكاليات المركزية التي كانت ولازالت تحظى بنفس الأهمية، أهمها هو مشكل الانتقال من نمط مجتمعي إلى آخر والذي نرى أنه تقع معالجته الآن بصفة إجمالية من جهة كما تقع معالجته انطلاقا من بعض مكوناته الأساسية، سوف نجد أن هناك دراسات كثيرة حول مسألة العقلنة والعقلانية كجانب أساسي في هذا التحول، سوف نجد كذلك دراسات حول نشوء وتطور بناء الدولة ومكانة الدولة داخل المجتمع، دراسات حول تطور النظم الطبقية، حول التحولات التي تحدث في الأنماط الدينية والعقائدية حول الحداثة والتحديث، حول الانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث. على كل حال جل الأسئلة الكبرى في السوسيولوجيا التاريخية والتي تميزها عن سوسيولوجية التغير الاجتماعي تتمثل في تركيزها على عبارة "كارل بولاني" La grande transformation التحول الكبير الذي يقصد به ذلك التحول الذي تطلب في المجتمعات الأوروبية ثلاثة قرون تقريبا من مجتمع تقليدي إقطاعي أو شبه اقطاعي إلى مجتمع صناعي. هذا التحول الكبير الذي أصبح يأخذ طابع الشمولية.

يمكن القول إذن أن موضوع السوسيولوجيا التاريخية هو دراسة آليات التحولات الكبرى على الصعيد المجتمعي والبنيوي بالاعتماد على مقارنات واسعة بين حقب تاريخية متماثلة أو متمايزة. ومن خلال هذا التعريف يتضح أن آداة العمل سوف تصبح هي الحقبة التاريخية، وبالتالي سوف ترون أنه من المشاكل الأولى التي سوف تطرح هنا مشكل التحقيب، كيف ميز بين حقبة وأخرى.

ويمكن لقائل أن يقول السوسيولوجيا التاريخية بهذا المعنى ليس بجديد هنا إلا الإسم. بالفعل في جزء منها كانت تمارس منذ سنوات ولكن عندما كانت تمارس إذا أخذنا مرحلة المؤسسين أصبح من يمارسها ينتمي إلى هوامش وحواشي البحث السوسيولوجي والذي أصبح مسيطرا واحتل مكانة مركزية في البحث السوسيولوجي هم الناس الذين كانوا يركزون إما على دراسة بنية واحدة كما هو الشأن بالنسبة للدراسات الأنثروبولوجية أو على مقارنات قليلا ما تأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني، فالأنثروبولوجيون لم يكن بإمكانهم إنجاز مقارنات على مستوى الزمان، وتعرفون مشكل الزمن والتاريخ في

البحث الأنثروبولوجي بحيث فرض على الأنثروبولوجيين خلال مدة طويلة أن يتحدثوا عن شعوب بدون تاريخ وبدون ذاكرة، والاعتماد على الذاكرة الشفوية سوف لن يعطي نفس الشيء، وبالنسبة للسوسيولوجيا خلال مدة لم تكن تهتم بهذه القضايا لأنها ركزت على المجتمعات الصناعية التي كانت تعتقد في وعيها أنها قامت بقطيعة مع تاريخها وبدأت تستعمل أدوات تحليلية تقول أنه لكي نفهم ظاهرة ما يجب أن ندرس علاقاتها مع مختلف الظواهر المتواجدة معها في نفس النظام أو النسق، لا داعي للرجوع إلى الوراء أو إذا كان هناك رجوع فينبغي أن يكون نحو التاريخ القريب جدا.

سوف نتساءل فيما بعد بخصوص ما يمارس في بعض المونوغرافيات في المغرب باللجوء إلى المعطيات التاريخية هل يتجاوب مع هذا المفهوم الذي وقفنا عنده فيما يخص السوسيولوجيا التاريخية وسوف نعمل على تحديد وإبراز بعض مشاريع البحث التي يمكن أن تندمج في إطار السوسيولوجيا التاريخية، وبصفة منتظمة وبدون أن يكون التاريخ وسيلة للتغطية عن عجز الباحث ولكن كمساهمة معرفية في حد ذاتها خاصة في دراسة التحولات على المدى المتوسط والبعيد. وهنا يمكن الاعتماد على مونوغرافيات لا تتضمن نوع الاستفزاز الذي نجده في جزء من الرصيد النظري السوسيولوجي، له طابع استفزازي، يدعي الكونية بدون أن يقدم براهين على ذلك بينما في هذا النوع من الرصيد عندما يعمم الشخص يقول ها هي مستنداتي.

الجزء الثاني من العرض :

بالنسبة للجزء الثاني كنت أريد الحديث فيه عن قضيتين : النقطة الأولى تتمثل في تقديم نماذج تحليلية :

1- نموذج THEDA SKOCPOL حول الثورات الاجتماعية والدولة.

2- نموذج «بازنغتون مور» : أصول الطاعة والتمرد

3- نموذج حصيلة النقاشات حول مسألة الدولة

كما كنت أريد تقديم لائحة للمواضيع التي يمكن مقاربتها من منظور السوسيولوجيا التاريخية مثلا :

-1 مآل التنظيمات القبلية في المغرب العربي منذ منتصف القرن 19 إلى الآن.

-2 التغيير الاجتماعي لدى الجماعات القروية على صعيد المغرب أو العالم العربي ككل.

الجماعات القروية بين الاندماج والتهميش، ما هي محدداتها وأين تتواجد داخل التراتبات الاجتماعية.

-3 محددات البنيات السياسية على الصعيد المركزي بالنسبة لمجموع الدول العربية، لماذا لا توجد مؤسسات ديموقراطية في أي بلد عربي، لماذا هناك أشكال مختلفة من القمع وأشكال من المشاركة، من أين تأتي ظاهرة نظام الحزب الوحيد، هل هي فقط أشياء إدارية نابعة من حاجيات النخبة الحاكمة في كل نظام أم أن لها أسس بنيوية وتاريخية في بعض المناطق.

ولي اليقين أنه بالنسبة لبعض القضايا يمكن معالجتها بقوة أكبر وبفعالية أكثر إذا طرحناها في إطار أوسع لأنه بالنسبة لبعض هذه القضايا هناك تراكمات معرفية.

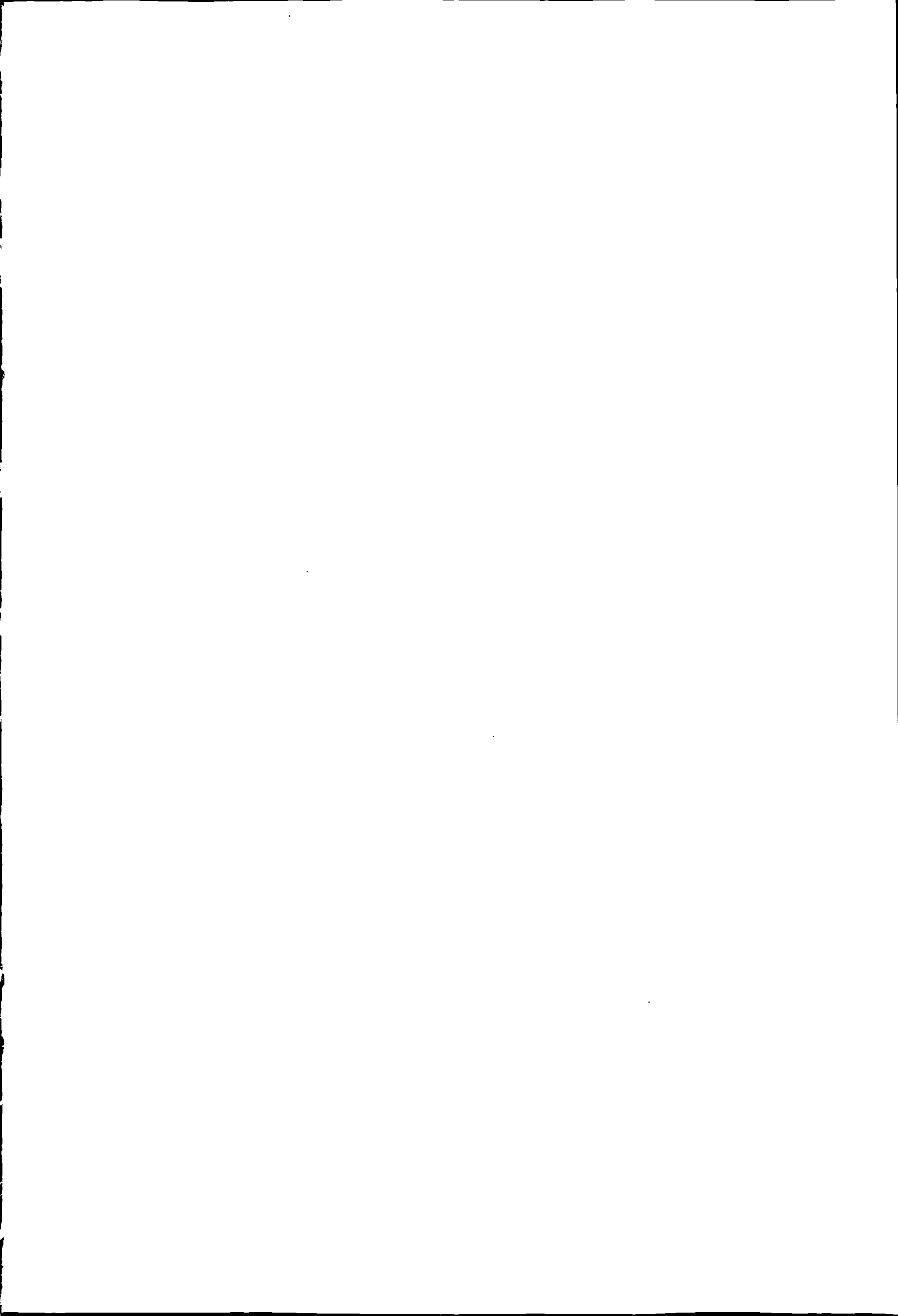
فمثلا نعرف أن الانتاج الاستعماري من جهة وحتى الانتاج الوطني ركز في المجتمعات المغاربية كلها على القرن 19 الذي تتأكد فيه عدد من التوجهات في كل من الدراسات المغربية والجزائرية والتونسية، ومن جهة مزايا السوسيولوجيا التاريخية أنها تفصل ما بين الذات والموضوع، بحيث لا يبقى الموضوع يتشكل فقط من تلك القضايا المرتبطة مباشرة بالباحث، بل تصبح في جزء منها قضايا لها نوع من التباعد على الأقل نفساني أو معرفي معها، وكثيرا ما سوف تلاحظون أن من أهم فوائد المقارنة إبراز بعض الظواهر التي تكون أمامنا دون أن نراها. فلا نراها إلا عن طريق المقارنة.

كنت أريد إذن طرح مواضيع من هذا النوع كالدولة القبلية، التغير الاجتماعي كمشاريع للبحث من منظور السوسيولوجيا التاريخية، كما كنت أريد كذلك طرح موضوع الحركات الإسلامية ولماذا برزت بكيفية متأخرة في المغرب العربي بالمقارنة مع المشرق العربي ؟ كيف يمكن أن نفسر الفروق المتواجدة حاليا بين مكانتها في الجزائر وتونس والمغرب ؟ كيف يمكن مقارنة كل هذا مع ما يروج في المشرق ؟ إلى أي حد

يمكن أن نعتبر الحركات الإسلامية كتعبير عن مرحلة تاريخية معينة أي مرحلة ما بعد الاستقلال وتنامي الهجرة من المدن إلى البوادي ؟

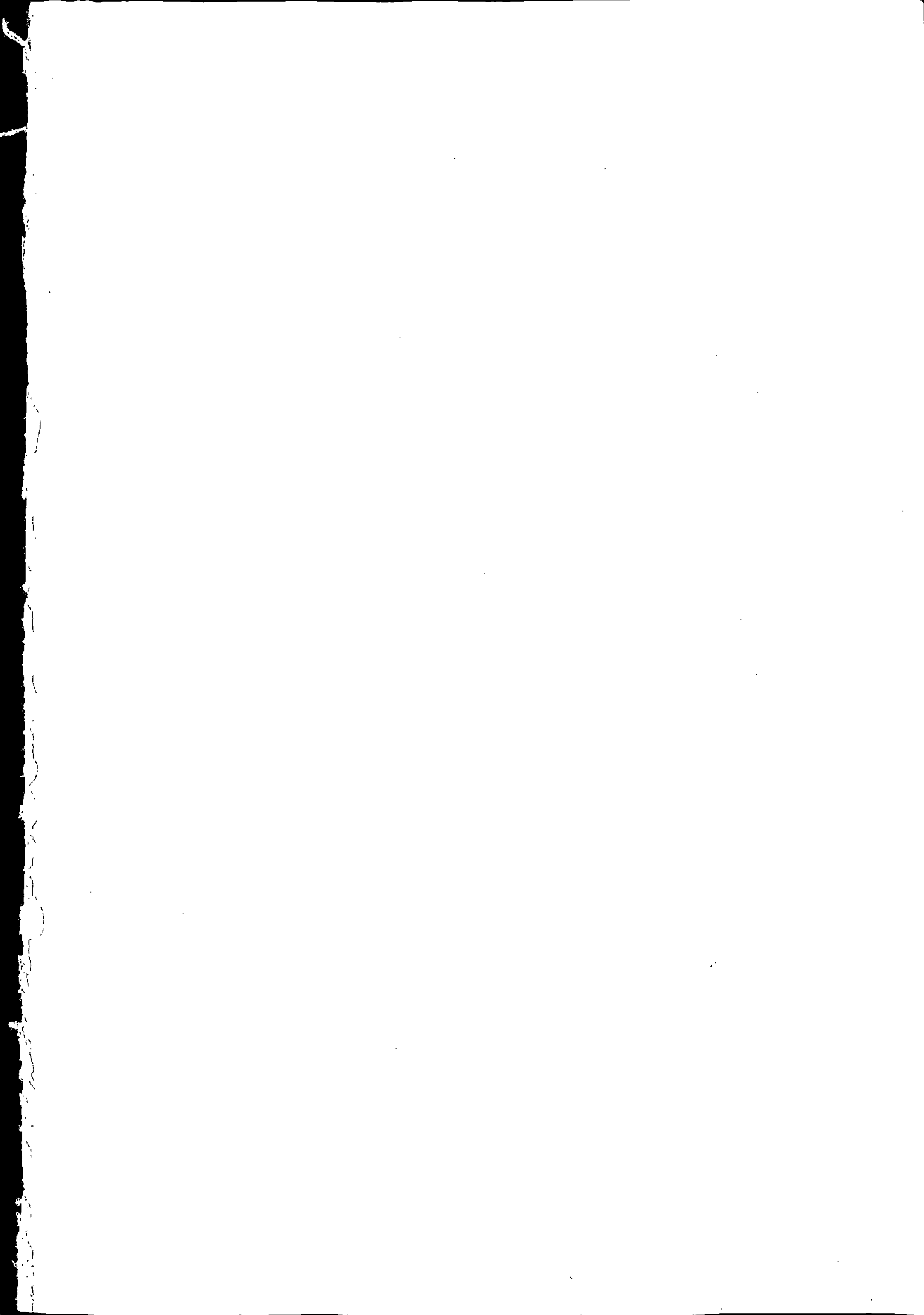
وعلى العموم فإن موضوع السوسيولوجيا التاريخية سوف يكون هو أنماط التحول حيث سيتعلق الأمر بمقارنة حقب تاريخية معينة حدث فيها أم لم يحدث فيها إما تحول وقعت عرقلته، أو تحول بدأت بعض بوادره الأولى وتعثر فيما بعد، أو إذا وجدنا تحولا وقع إلى نهايته.

مثلا «فيليب أبراهام» يقول أن موضوع السوسيولوجيا التاريخية هو الهيكلة باعتبار أنه ليس هناك هياكل أو بنيات ووظائف ثابتة بل هناك عملية متواصلة للبناء بما تقتضيه من توترات وصراعات وبالنسبة «لفيليب أبراهام» لما تتحدث عن الصراع الطبقي أو عن الانتقال إلى النظام الصناعي أو عن العقلانية والعقلنة أو عن بروز التنظيمات البيروقراطي فأنت تتحدث عن إحدى هذه العمليات أي عمليات البنينة أو البناء.



الـفـهـــــرس

- كلمـــة تقديميـــــــــــــة 3
- محمد جسوس العالم العامل د. محمد الناصري 5
- إشكالية العلاقة بين التاريخ والسوسيولوجيا، مكانة المعطيات التاريخية في البحث السوسيولوجي 17
- طرق التعامل مع الإحصائيات الرسمية 53
- الاستعمالات الممكنة للتقنيات البيوغرافية على صعيد البحث السوسيولوجي 87
- تقنيات تحليل النصوص 141
- كيفية استغلال المعلومات البيوغرافية 177
- مدخل للسوسيولوجيا التاريخية 193



هذا الكتاب

"..تشير حصيلة ما جاء في فصول هذا الكتاب إلى بعض الرهانات التي طبعت مختلف الحقب والمدارس المتنافسة والمتصارعة أحيانا، بحيث استعرض الدكتور محمد جسوس خصائص كل مدرسة مبينا عطاءات كل واحدة منها وإسهامات منظريها، وذلك منذ نهاية القرن التاسع عشر الذي هو بداية عصر النشأة بالنسبة لعلم الاجتماع إلى أواخر القرن الماضي.

أستنتج من قراءة مادة هذا الكتاب ملاحظتين اثنتين:

الأولى استحضار محمد جسوس الدائم في هذه العروض والمحاضرات للرهانات النظرية والمنهجية لهذا التخصص في علاقته بباقي العلوم الإنسانية والاجتماعية كالأنثروبولوجيا والتاريخ وعلوم الاقتصاد والسياسة.

أما الملاحظة الثانية فتشير إلى ظاهرة لازالت تتعمق وتتقوى مع مرور الزمن، ألا وهي الطابع الدولي لرهانات هذا التخصص، نظرا لتعدد مشاربه المجالية الممتدة من ألمانيا إلى الولايات الأمريكية، مرورا بإنجلترا وفرنسا وتنوع المفكرين الحاملين لهم فهم التغير الاجتماعي من فلاسفة وأنثروبولوجيين وعلماء النفس والاقتصاد. تتميز عروض ومحاضرات محمد جسوس باستحضارها لهذا البعد أيضا، وأحيانا بقوة.

ذلك أن علم الاجتماع لم يتوفر طوال مساره عبر العقود الأخيرة على وحدة نظرية متكاملة، بل كان يتسم دائما بتعدد مشاربه الفكرية وتنوع توجهاته النظرية واختلاف مرجعياته الفلسفية. لقد ظل الرابط الوحيد بين المدارس السوسيولوجية المتباينة في مقارباتها وأبحاثها حول التغير المجتمعي هو البحث الميداني الذي خصص له محمد جسوس فصلين كاملين من خلال الاستعمالات الممكنة للتقنيات المونوغرافية والبيوغرافية.

انطلاقا من هاتين الملاحظتين، تكتسي هذه العروض والمحاضرات قيمة خاصة، تعكس الجهد المبذول في التأطير والتكوين، ولكنها تعكس أيضا الوعي الحاد الذي كان حاضرا عند محمد جسوس بضرورة قراءة هذا التراث النظري والمنهجي على ضوء الممارسة الميدانية للباحث."

الدكتور محمد الناصري